الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع

أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على التجارة الدولية

دراسة حالة: رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)

(2017-2001)

مشروع مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالب:

- يوسف بن خلف الله

الأستاذ المشرف:

- الصالح جيلح

رقم التسجيل:	……2018
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي:2017-2018

بسم الله الرحمان الرحيم

شكـر

أتقدم بجزيل الشكر و وافر الاحترام والتقدير إلى أستاذي الفاضل صالح جيلح لتفضله بالإشراف على هذا البحث، وفقه الله وجزاه عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة هذا البحث، وستكون لملاحظاتهم القيمة الأثر الطيب في إخراجه بالصورة المثلى.

كما أتوجه بالشكر إلى كلية العلوم الاقصادية و التجارية و علوم التسيير – بسكرة – عمادة ورئاسة و إلى قسم التجارة فيها، رئاسة وأساتذة على ما أحاطوني به من علم ورعاية واهتمام خلال الدراسة وخلال إعداد هذا البحث.

وشكري موصول إلى موظفي مصلحة الميزانية لجامعة محمد خيضر – بسكرة على رأسهم السيد مسعود بالورغي و الطاهر سارسة الذين قدموا لي المساعدة في العمل لأتمكن من مزاولة دراستي.

الإهـداء

إلى أمي العزيزة بارك الله في عمرها

إلى والدي الكريم بارك الله في عمره

إلى زوجتي الكريمة

إلى كل قريب وصديق

أهدي هذا الجهد المتواضع

الملخص:

يتناول هذا البحث اشكالية أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة الدولية، وقد أخذنا تكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا ASIAN كحالة للدراسة، واعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الظواهر المدروسة(التكتلات الاقتصادية الإقليمية، التجارة الدولية، رابطة جنوب شرق آسيا)، وتحليل تطورها والعلاقة بينها، اعتمادا على مراجعة أدبيات البحث، وما ساهمت به مختلف الدراسات في الموضوع، في الجانب التطبيقي قمنا بتحليل وتقييم تطور إحصائيات التجارة البينية والخارجية لرابطة الآسيان خلال الفترة(2001–2017).

وقد توصلنا بعد الدراسة إلى أن تكتل رابطة الآسيان ساهم في نمو التجارة البينية بين أعضائه بشكل واسع، وبنمو التجارة الخارجية (صادرات أو واردات) ولو بدرجة أقل، ويعود السبب في ذلك إلى غياب أي سيطرة من طرف أحد أو بعض أعضاء الآسيان على التكتل، وإلى التركيز على الجوانب الاقتصادية والتجارية على حساب القضايا الأمنية والسياسية التي تبقى هامشية في رابطة الآسيان، وهو ما يجعل من تجربة الآسيان نموذجا يمكن الاقتداء به بالنسبة للدول العربية.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية الإقليمية، التجارة الدولية، رابطة جنوب شرق آسيا(الآسيان).

Résumé:

Cette recherche traite le problème de l'impact des blocs économiques régionaux, sur le commerce international, et nous avons pris comme étude de cas, l'Association des nations de l'Asie du Sud-Est(ASIAN).

Nous nous sommes basés sur une étude descriptive et analytique, tout en décrivant les phénomènes étudiés (blocs économiques régionaux, commerce international, Association des nations de l'Asie du Sud-Est), et en analysant leur développement et leur relation.

Notre référence était la contribution de diverses études sur le sujet, nous avons analysé et évalué les statistiques commerciales de l'ASEAN au cours de la période 2001-2017.

Nous avons conclu après notre étude que l'Association ASEAN contribuait à la croissance des échanges entre ses membres à grande échelle et à la croissance du commerce international (exportations ou importations), quoique dans une moindre mesure, en effet, cela est dû à l'absence de contrôle par un ou plusieurs membres de l'ASEAN et à la concentration sur les aspects économiques et commerciaux au détriment des questions de sécurité et de politique qui restent marginales dans l'ASEAN, ce qui fait de l'expérience de l'ASEAN un modèle à suivre pour les pays arabes.

Mots clés : des blocs économiques régionaux, commerce international, ASIAN.

الفهرس

الفهرس

إهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
الفهرس	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمـة	أ.ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتكتلات الاقتصادية الإقليمية	8
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتكتلات الاقتصادية الإقليمية	9
المطلب الأول: تحديد مفهوم للتكتلات الاقتصادية الإقليمية	9
المطلب الثاني: نشأة وتطور التكتلات الاقتصادية الإقليمية	13
المطلب الثالث: خصائص التكتلات الاقتصادية والنظريات المفسرة لها	14
المطلب الرابع: أهداف التكتلات الاقتصادية الإقليمية	18
المبحث الثاني: محددات التكتلات الاقتصادية الإقليمية	20
المطلب الأول: مقومات التكتلات الاقتصادية الإقليمية	20
المطلب الثاني: دوافع التكتلات الاقتصادية الإقليمية	23
المطلب الثالث: آثار التكتلات الاقتصادية الإقليمية	27
المطلب الرابع: أشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية	28
المبحث الثالث: نماذج التكتلات الاقتصادية الإقليمية	33
المطلب الأول: الإتحاد الأوربيUE	33
المطلب الثاني: اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية NAFTA	36
المطلب الثالث: متدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي APEC	40
المطلب الرابع: السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)	41
الفصل الثاني: التجارة الدولية وعلاقتها التكتلات الاقتصادية الإقليمية	46
المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية	47
المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية وأهميتها	47
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على التجارة الدولية	49
المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الدولية	51

المطلب الرابع: النظريات المفسرة للتجارة الدولية	52
المبحث الثاني تعريف السياسات التجارية	63
المطلب الأول: تعريف السياسة التجارية	63
المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية **وحججها**	65
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد السياسة التجارية الملائمة	68
المطلب الرابع: أدوات السياسات التجارية	69
المبحث الثالث: الاتجاهات الجديدة للتجارة الخارجية ومكانة التكتلات الاقتصادية فيها	71
المطلب الأول: المنظمة العالمية للتجارة وعلاقتها بالتكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية	71
المطلب الثاني: المتطلبات البيئية وآثارها على التجارة الدولية	73
المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية وعلاقتها بالتجارة الدولية	74
المطلب الرابع: الدول الناشئة وعلاقتها بالتكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية	76
الفصل الثالث: مكانة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) في التجارة الدولية	79
المبحث الأول: التعريف برابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)	80
المطلب الأول: نشأة وتطور رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)	80
المطلب الثاني: أهداف رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ووزنها الاقتصادي	84
المطلب الثالث: بطاقة تقنية لدول رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان)	85
المطلب الرابع: ميثاق والهيكل التنظيمي رابطة دول جنوب شرق آسيا	86
المبحث الثاني: تحليل المبادلات التجارية لرابطة الآسيان (الآسيان)	93
المطلب الأول: المبادلات التجارية البينية في رابطة الآسيان (الأسبان)	93
المطلب الثاني: المبادلات التجارية الخارجية لرابطة الآسيان (الآسيان)	96
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية لرابطة الآسيان (الآسيان)	101
المطلب الرابع: علاقة التجارة البينية بالتجارة الخارجية في رابطة الآسيان (الآسيان)	103
المبحث الثالث: واقع وآفاق مكانة الآسيان في التجارة الدولية	105
المطلب الأول: تقييم تجربة الآسيان في التكتل الاقتصادي	106
المطلب الثاني: التحديات المعاصرة والآفاق المستقبلية للآسيان	110
المطلب الثالث: التجربة العربية للتكتل الاقتصادي في ضوء تجربة الآسيان	112
المطلب الرابع: الدروس المستفادة من تجربة الآسيان	113
الخاتمة	116
قائمة المراجع	120
قائمة الملاحق	125

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	النظريات المفسرة للتكامل الإقليمي	18
2	أهم مراحل التكتل الاقتصادي الإقليمي	32
3	تطور صادرات الاتحاد الأوروبي (الوحدة: مليار دولار)	35
4	تطور التجارة البينية للإتحاد الأوروبي (الوحدة: مليار دولار)	36
5	لمحة عن النافتا	37
6	تطور التجارة البينية لتجمع النافتا 1986-2001 (%).	39
7	أهم المؤشرات الاقتصادية لتكتل الأبيك	41
8	تطور التجارة الخارجية لدول الابيك(2000-2003) الوحدة: مليون دولار	41
9	مثال للتبادل الدولي وفق نظرية آدم سميث	53
10	مثال للتبادل الدولي وفق نظرية ريكاردو	55
11	المزايا النسبية لمصر في القطن والقمح	55
12	مثال لعدم قيام التبادل الدولي وفق ريكاردو الوحدة: ساعة عمل للوحدة	55
13	مثال لنظرية هكشر- أولين في التبادل الدولي	60
14	تطبيق لنظرية هيكشر وأولين على الاقتصاد الأمريكي	61
15	المؤشرات العامة لدول رابطة الآسيان	85
16	الصادرات البينية للمنتجات في مجموعة الأسيان وحدة: ألف دولار أمريكي	93
17	واردات دول الأسيان من مجموعة الأسيان سنة 2017 الوحدة: ألف دولار	95
18	التجارة الخارجية للمنتجات بين مجموعة الأسيان والعالم وحدة: مليون دولار أمريكي	97
19	التجارة الخارجية للخدمات بين مجموعة الأسيان والعالم وحدة: مليون دولار أمريكي	98
20	الميزان التجاري لمجموعة الآسيان حسب البلدان لسنة 2017 بمليون دولار	100
21	أهم الموردين والمصدرين لمجموعة الآسيان سنة 2017 الوحدة: مليون دولار أمريكي	102
22	علاقات التجارة البينية بالواردات الخارجية لرابطة الآسيان بآلف دولار	104
23	علاقات التجارة البينية بالصادرات الخارجية لرابطة الآسيان بألف دولار	105

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	مقومات التكامل الاقتصادي	23
2	درجات التكامل الاقتصادي	32
3	حجم صادرات الإتحاد الأوروبي(2002-2003) **الوحدة:** مليار دولار.	35
4	حجم التجارة البينية للإتحاد الأوروبي(2002-2003) **الوحدة:** مليار دولار	36
5	تأثير التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية	76
6	الهيكل التنظيمي لرابطة الآسيان	89
7	منحنى تطور الصادرات البينية لرابطة الآسيان	93
8	صادرات دول الأسيان إلى مجموعة الأسيان الوحدة: ألف دولار	95
9	واردات دول الأسيان من مجموعة الأسيان سنة 2017 الوحدة: مليون دولار	96
10	تطور المبادلات التجارية للمنتجات الوحدة: مليون دولار أمريكي	97
11	التجارة الخارجية للخدمات بين مجموعة الأسيان والعالم وحدة: مليون دولار أمريكي	99
12	الميزان التجاري لمجموعة الآسيان حسب البلدان لسنة 2017 بمليون دولار	100
13	الميزان التجاري السلعي لدول رابطة الآسيان (الوحدة ألف دولار)	101
14	أهم الموردين والمصدرين لمجموعة الآسيان سنة 2017 الوحدة: مليون دولار أمريكي	102
15	أهم الموردين والمصدرين لمجموعة الآسيان سنة 2017 الوحدة: مليون دولار أمريكي	103
16	علاقات الصادرات البينية بالواردات الخارجية لرابطة الآسيان	104
17	علاقات الصادرات البينية بالصادرات الخارجية لرابطة الآسيان	105

مقدمة

مقدمة

1. تمهيد:

يشهد عالمنا اليوم تحولات وتطورات وتغيرات سريعة في مجال البيئة الاقتصادية العالمية، حيث صارت المجالات الاقتصادية تتطور بسرعة من حيث الأشكال والتنظيمات، كما شهدت التجارة العالمية توجها متزايدا نحو النمو والتحرر، وهذا بفعل الدور المحوري للشركات متعددات الجنسيات، التي زاد حجمها وتنوعت أنشطتها على المستوى العالمي، كما ساهمت الابتكارات العلمية والتكنولوجية في مجال التصنيع والإتصالات والنقل في زيادة المبادلات التجارية، بفعل ضخامة الإنتاج وتشبع الأسواق المحلية، وهو ما أدى إلى تصاعد الإندماجات بين الشركات والتكتلات الاقتصادية بين الدول، مما جعل العلاقات الاقتصادية بين مختلف دول العالم أكثر تنوعا وتعقيدا ، مما تسبب بدوره إلى ارتفاع كبير في نسب تبادل السلع والخدمات، وسرعة تحرك رؤوس الأموال، كما جعل اقتصاديات الدول أكثر إندماجا وتكاملا، خاصة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.

إن مرحلة نهاية القرن العشرين تعتبر منعطفا في مسيرة وحركية النظام الاقتصاد العالمي، لأنها تحمل تحولات عديدة مست كل الدول، سواء كانت غنية أو فقيرة، متقدمة أو متخلفة، وهي تحولات يصعب حصر معالمها وآثارها و آفاقها على مستقبل اقتصاديات كل دول العالم، فأصبح العالم الاقتصادي الراهن لا يعترف بالاقتصاديات الصغيرة والمجزأة، خاصة في الوقت الذي تجري فيه تحولات عميقة في الإنتاج والتجارة العالميين بفعل العولمة الاقتصادية، التي صار موضوعها يستحوذ على جزء كبير من الاهتمام في الوقت الراهن، وحقيقة حياتية تعيشها الشعوب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتعتبر ظاهرة مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من أوجهها المتعددة، ومن ثم خضوع العالم لقوة ديناميكية تجعله سوقا عالميا واحدة تخترق الحدود الجغرافية بين الدول، مما جعل الإندماج في سباق العولمة ضرورة حتمية، ولكن الإندماج إنفراديا قد يؤدي إلى آثار سلبية أكثر منها إيجابية على اقتصاديات الدول.

كما لا يفوتنا أن نعتبر التجارة الدوليّة من أهم مقومات نجاح وازدهار الاقتصاد لكافة دول العالم، حيث تظهر أهميتها في دورها الذي يدعم استفادة كل دولة من المميزات التي تقدمها الدول الأخرى بسبب عدم قدرة الدول على توفير حاجات مجتمعاتها بالاعتماد على مواردها المحلية، كما تسمح التجارة الدولية بالتخصص في إنتاج المواد التي يتناسب صنعها مع الموارد الموجودة في تلك الدول، وتستفيد الدول من التجارة الدولية عن طريق إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل، وشراء السلع الرخيصة التي ينتجها الآخرون، كما تمكن التجارة الدولية من إنتاج السلع بكميات أكبر، وإشباع رغبات إنسانية بطريقة أفضل، مهما لو حاولت دولة ما، إنتاج كل ما تحتاجه داخل حدودها بنفسها.

إن التنامي السريع والإستثنائي الذي شهده العالم للتجارة الدولية، دفع إلى تأسيس ما يسمى بمنظمة التجارة العالمية التي تعتبر خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات، والتي تعد مساعدة على إنشاء نظام تجاري

قوي ومزدهر، مما ساهم في نمو غير مسبوق للاقتصاد العالمي، لأن الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وبصورة متوقعة وبحرية.

في خضم هذه التحولات التي تميزت بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد، برزت ظواهر أخرى قد تتناقض مع تحرر التجارة الدولية من بينها التكتلات الإقتصادية الإقليمية، حيث لجأت العديد من الدول إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، بهدف المنافسة وفرض الوجود في المجتمع الدولي ومواجهة مختلف التحديات، وأهمها تحدي العولمة الاقتصادية والاستفادة المالية والتجارية القصوى من فرصها، وتنشيط حركة التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في التكتلات، وكذلك تحرير حركة السلع والخدمات داخلها.

وقد صارت هذه التكتلات تشكل إطارا وآلية لتكامل واندماج الاقتصادات، التي يجمعها تجاور جغرافي أو مصالح مشتركة، وغدا مسار التكتلات الإقليمية سلوكا سياسيا واقتصاديا وثقافيا تسلكه جميع الدول، للحفاظ عل بقائها ضمن الخارطة الدولية، فاشتداد حدة المنافسة التجارية بين الاقتصاديات العالمية، جعلت من المستحيل على أي قطر مهما كانت قوته الاقتصادية، مواجهة شروط الاندماج في الاقتصاد العالمي من منطلق الإنغلاق أو الاعتماد على مصادره المحلية.

وقد صارت هذه التكتلات من أهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي العالمي الراهن، والتي تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مشتركة، حيث شهدت حقبة التسعينيات من القرن الماضي، بروز الغالبية العظمى منها، بينما نجحت بعض التكتلات القديمة في إعادة ترتيب نفسها من حيث أهدافها وهياكلها، بما يتناسب والمستجدات الراهنة والمستقبلية، ولم تخرج على هذا التوجه الولايات المتحدة الامريكية نفسها، باعتبارها أكبر قوة اقتصادية في العالم، حيث تمكنت من تكوين تكتل اقتصادي مع كندا والمكسيك، عرف باسم النافتا، ونذكر من بين التكتلات الهامة الإتحاد الأوربي، الذي يعتبر من أجدر هذه التكتلات، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي آبيك... وغيرها.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن الدول النامية، وبالرغم من ما يتوفر لها من مقومات التكتل الاقتصادي، لم تشهد قيام تكتلاتها الاقتصادية الذي تواجه بها العولمة الاقتصادية، ومختلف التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، فصارت اقتصادياتها في الوقت الراهن معرضة أكثر للتفكك والضعف، مما يفرض عليها الاندماج في الإقتصاد العالمي من خلال التكتل الإقليمي والجهوي.

2. الإشكالية

لقد صار التكامل والتكتل الاقتصادي سمة من سمات الاقتصاد العالمي، وذلك بفعل المتغيرات العالمية الجديدة، حيث أخذت عمليات التكتل الاقتصادي تنتشر وتزداد أهميتها، فازدادت عدد الدول التي أخذت بسياسة التكتل الاقتصادي مما أدى إلى بروز العديد من التكتلات الاقتصادية، التي ألقت بظلالها على التجارة الدولية، ولم تبق الدول النامية بعيدة عن هذه الظاهرة، حيث دخلت العديدة منها في تكتلات إقليمية، مثل السوق العربية المشتركة، السوق المشتركة لجنوب شرق أفريقيا(كوميسا)، السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (ميركوسور)،

منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ(إبيك)، رابطة دول جنوب شرق آسيا(آسيان)، إضافة للتكتلات الاقتصادية للدول المتقدمة كالإتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا(نافتا)، ولذلك فقد دفع هذا التهافت والنزعة العالمية نحو التكتلات الاقتصادية، بالإقتصاديين إلى إطلاق تسمية عصر التكامل على عصرنا الحالي.

ولإثراء هذا الموضوع نطرح الإشكالية من خلال السؤال التالي:

*هل التكتلات الاقتصادية الإقليمية عامل مساعد أم معيق للتجارة الدولية؟

هذه الإشكالية تقودنا الى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية تتمثل في ما يلي:

* ماهي التكتلات الاقتصادية الاقليمية، وما هي محدداتها، وماهي أبرز نماذجها؟

* ماهي التجارة الخارجية ونظرياتها وسياساتها ؟

* هل هناك تناقض أم تكامل بين قيام التكتلات الاقتصادية، وبين نمو التجارة الدولية؟

* ما علاقة رابطة دول جنوب شرق آسيا كأحد التكتلات الاقتصادية الاقليمية بالتجارة الدولية للدول الأعضاء؟

3. فرضيات الدراسة:

* تساهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في تنمية المبادلات التجارية البينية للدول الأعضاء فيها، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي بها.

* تساهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في تنمية المبدلات التجارية الخارجية للدول الأعضاء فيها، سواء في مجال الصادرات أو الواردات.

* تعتبر التكتلات الاقتصادية الاقليمية كأداة حمائية تجارية جديدة، مما يجعلها تعيق توسع وتحرير التجارة الدولية.

*يتطلب نجاح التكتلات الاقليمية تجانس أعضاءها من حيث القوة الاقتصادية، وإلا أثرت سلبا على الأطراف الأضعف اقتصاديا داخل التكتل.

4. أسباب اختيار الموضوع:

*يكتسي موضوع التكتلات الاقتصادية أهمية بالغة في عصرنا الحديث، وهو من أبرز المواضيع إثارة للجدل من حيث تأثيرها في الاقتصاد العالمي وتناقضها مع توجهات الانفتاح والتحرير التجاري والاقتصادي، إضافة للضرورة الملحة للبلدان النامية– ومنها الجزائر– في الدخول في تكتلات اقتصادية.

* قلة الدراسات حول تكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا ASIAN، حيث تركز معظم الدراسات على تكتلات إقليمية للدول المتقدمة كالإتحاد الأوروبي ونافتا.

*ارتباط الموضوع بالتخصص، باعتبار التكتلات الاقتصادية من أبرز العوامل المؤثرة في التجارة الدولية، سواء من حيث الحجم أو الإتجاهات.

5. أهمية الدراسة:

بالنظر إلى الجدل الكبير الذي يثيره المختصون، وكذلك حداثة موضوع الدراسة، يكتسب الموضوع أهمية بالغة، هذه الأهمية استمدت من الدور الذي صارت تلعبه التكتلات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي، زد على ذلك كون التجارة الدولية أحد دعائم الاقتصاد العالمي، فالتكتل الاقتصادي يعتمد على تحرير التجارة الخارجية لتعظيم الارباح، وبالتالي سوف تنعكس الآثار ليس فقط على الدول الأعضاء في التكتل، بل يتعداها إلى الدول غير الأعضاء، لهذا نهدف إلى تقديم دراسة حول التكتلات الاقتصادية، بتسليط الضوء على أحد التجارب في هذا المجال، وهو رابطة دول جنوب شرق آسيا، لاستخلاص الدروس والاستفادة منها بالنسبة للدول النامية والدول العربية.

6. أهداف الدراسة

*تسليط الضوء على موضوع التكتلات الاقتصادية بشكل عام، ورابطة دول جنوب شرق آسيا بشكل خاص، مع شرح المراحل التي تنتهجها الدول لبناء التكتلات الاقتصادية.

* إبراز آثار تكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا ASIAN على التجارة الخارجية للدول الأعضاء فيه، سواء كانت مبادلات تجارية بين أعضاء الكتل، أو مبادلات تجارية خارج التكتل، وتقييم آثارها على التجارة الدولية بشكل عام، من خلال تحليل علاقاتها التجارية بالتكتلات الاقتصادية الأخرى.

7. الدراسات السابقة:

***عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية– دراسة تجارب مختلفة–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006.**

تناولت الدراسة في إطارها النظري التكامل الاقتصادي بالإضافة إلى عرض لبعض تجارب التكامل الاقتصادي الفاعلة في الدول النامية مثل تجربة الكوميسا السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا وتجربة جنوب شرق آسيا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومحاولة لربط التكتلات الاقتصادية بأهم التغيرات الراهنة، وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:

- إن الدول المتقدمة زاد اهتمامها بالتكتلات الاقتصادية باعتبارها إحدى وسائل تحرير التجارة، بالإضافة إلى فشل نماذج الاندماج في الدول النامية، نظرا لعدم تجانس السياسات الاقتصادية وغياب التنسيق بينها.
- يختلف التكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية في متطلباته وآلياته، وذلك لاختلاف الظروف السائدة في كل مجموعة، فأصبح الأمر يتطلب التشخيص الدقيق لهذه الظروف على مستوى كل دولة، خاصة في ظل الظروف الراهنة، وإعادة النظر في المناهج الخاصة بالتكامل الاقتصادي التقليدي.

***عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية– دراسة حالة الاتحاد الأوربي–، مذكرة ماجستير في إقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس بسطيف،2011 /2012.**

تهدف الدراسة لتقييم أثر الإتحاد الأوروبي كأبرز التكتلات الاقتصادية المعاصرة على التجارة الدولية، أعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين التكتلات والتجارة الدولية، من خلال جمع البيانات وتحليلها وتنظيمها، بالإضافة الى المنهج التاريخي عند الحديث عن اهم المراحل التاريخية لأهم التكتلات الاقتصادية القائمة في العالم، وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:

❖ يعتبر التكامل الاقليمي مجالا استراتيجيا يمكن على مستواه تحقيق نمو موجب لإقتصادات الدول المنظمة إلى هذا الإتفاق، بتفعيله لحركة المبادلات التجارية البينية بصفة خاصة والدولية بصفة عامة.

❖ إن التكتلات الاقليمية الناجحة على المستوى الدولي هي التي تتعلق بالدول المتقدمة والدول الصناعية الجديدة، والتي تسعى من خلال هذا التكتل إلى زيادة تعظيم أرباحها من التجارة الدولية، واجتذاب أكبر كم ممكن من الاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا قناعة منها للوصول إلى نمو اقتصادي مرتفع والمزيد من الرفاهية لمجتمعاتها.

***بوصبيع صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الازمة العالمية– دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي، دراسة اليونان ضمن التكتل الاوربي–** مذكرة ماجستير في الإقتصاد الدولي، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2011/2010

تهدف الدراسة لتشخيص العلاقة بين قيام وتوسع التكتلات الإقليمية وانشار الأزمات المالية والاقتصادية في العالم، وقد اعتمدت الدراسةعلى المنهج التحليلي والإحصائي للدراسة والتحليل الكمي والبياني لتطور أزمة اليونان وانتشارها وانتقالها لدول الإتحاد الأوروبي، وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:

▪ التكامل الاقتصادي هو عبارة عن تنظيمات تضم مجموعة من الدول وفق قواعد تلائم طبيعة العلاقات السائدة بينها وهدفها الاساسي التعاون في المجالات الاقتصادية، على أن يكون هذا الهدف مشروعا من وجهة نظر القانون الدولي العام بصفة عامة، وذلك بإزالة كافة العقبات التي تعترض وجهة التجارة الخارجية القائمة بين مجموعة الدول الاعضاء، والعقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الاموال والعمالة، مضافا اليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح في الأخير جسدا واحدا.

▪ إن التحرير المطلق لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتدفقاتها غير المشروطة أو المقيدة بين الدول الأعضاء في التكتل، هو ما يساعد في انتقال الأزمات الاقتصادية من دولة إلى أخرى داخل التكتل.

▪ إذا كان أعضاء التكتل على درجة عالية من التكامل، ومعامل الإرتباط فيما بينها مرتفع، عبر قنوات الصفقات التجارية والإسواق المالية، فإن حالات عدم الاستقرار والأزمات التي تحدث في دولة واحدة، تؤثر على معظم المؤشرات الاقتصادية لسائر الدول الأعضاء.

***موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:**

تنفرد هذه الدراسة على الدراسات السابقة في دراسة رابطة دول جنوب شرق آسيا بشكل تفصيلي، كأحد االتكتلات التي لم تتناوله الدراسات السابقة التي إطلعنا عليها، بالإضافة لمحاولة استجلاء أثر تكتل الآسيان على كل من التجارة البينية والتجارة الخارجية والعلاقة بينهما، مما يسمح باستجلاء أثر تكتل الآسيان على التجارة الدولية.

8. حدود الدراسة:

أ. الموضوعية(المفاهيمية): تتمثل في التكتلات الاقتصادية الاقليمية كمتغير مستقل، والتجارة الدولية الدولية كمتغير تابع في الجانب النظري من الدراسة، ورابطة دول الآسيان في الجانب التطبيقي.

ب.الحدود المكانية: تتمثل في دول رابطة جنوب شرق آسيا(الآسيان) وهي: ماليزيا، أندونيسيا، سنغافورة، الفلبين، تايلندا، كمبوديا، فيتنام، ماينمار، لاووس وبروناي.

ج. الحدود الزمانية: اقتصرت الدراسة على الفترة(2001-2017)، من خلال دراسة المبادلات التجارية: الصادرات والواردات) البينية والخارجية لمجموعة دول الآسيان.

9. منهج الدراسة

اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الظواهر المدروسة(التكتلات الاقتصادية، التجارة الدولية، رابطة الآسيان) من جمع البيانات من مصادرها المختلفة(كتب، مذكرات، مقالات...)، وعند تحليل تطور التجارة البينية والخارجية لرابطة الآسيان والعلاقة بينهما، اعتمدنا على بعض أدوات التحليل الإحصائي(خط الإنحدار، معامل الإرتباط).

10. تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلان نظريان لمراجعة أدبيات البحث فيما يتعلق بمتغيري الدراسة، وتم تخصيص الفصل الأخير للجانب التطبيقي كما يلي:

تناول الفصل الأول المفاهيم النظرية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، من حيث التعريف والخصائص ودوافع التأسيس وأبرز التفسيرات النظرية لظهورها، إضافة لأهم مراحل تطور التكتلات الاقتصادية وأبرز نماذجها العالمية المعاصرة.

أما الفصل الثاني فتطرق للتجارة الدولية وعلاقتها بالتكتلات الاقليمية، من خلال عرض أهم النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية وأهم السياسات التجارية، وأبرز مستجدات التجارة الدولية الحالية خاصة فيما تعلق بقيام المنظمة العالمية للتجارة، انتشار التكتلات الإقليمية في كل القارات، والتي تعتبر كمؤشر لتصاعد النزعة الحمائية على حساب تحرير التجارة العالمية.

وفي الفصل الأخير تمت محاولة تطبيق المفاهيم النظرية على رابطة الآسيان، حيث تم التعريف بالآسيان نشأة وتطورا، تحليل تطور التجارة البينية والخارجية(صادرات، واردات، ميزان تجاري) والعلاقة بينهما، وأخيرا حاولنا تقييم

تجربة الآسيان بإبراز مجالات النجاح والفشل، وأهمية هذه التجربة بالنسبة للدول العربية في مجال التكتل الاقتصادي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري

للتكتلات الاقتصادية الإقليمية

تمهيد الفصل الأول:

يشهد العالم منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن توجها متزايدا ومتسارعا نحو إنشاء تكتلات اقتصادية، سواء في لإطار ثنائي أو إقليمي من عدة دول، أو في شكل تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع، ولقد شمل هذا الاتجاه نحو سياسات التكتل البلدان النامية والمتقدمة على حد السواء، وإن كانت الدول المتقدمة هي السباقة في مجال التكامل والتكتل الاقتصادي، رغم أن الدول النامية هي الأكثر حاجة للتكتل فيما بينها بفعل ضعف قدراتها الاقتصادية.

ورغم تعدد أشكال وتجارب التكتل الاقتصادي، وتباين مستويات نجاحها أو فشلها، فقد احتلت مكانا بارزا في الدراسات الاقتصادية على المستويين النظري والتطبيقي منذ لحظة بروزها كظاهرة اقتصادية دولية تستحق المتابعة، وزاد الاهتمام بها في الوقت الحالي بعد توجه دول العالم نحو التحرير الاقتصادي والتجاري، وهذا نظرا لما لهذه الظاهرة من آثار ايجابية ومكاسب اقتصادية قد تعود على الدول الأعضاء في التكتل، ولما لها من آثار سلبية قد يتعرض لها الاقتصاد والتجارة العالمية.

ولفهم ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، لابد من التطرق إلى الأساسين النظري والتطبيقي لها، وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتكتلات الاقتصادية الإقليمية؛

المبحث الثاني: محددات التكتلات الاقتصادية الإقليمية؛

المبحث الثالث: نماذج من التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتكتلات الاقتصادية الإقليمية

احتل موضوع التكتلات الاقتصادية الإقليمية مكانة هامة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، وهذا قصد تفسيرها، وتحديد آثارها على الدول التي تشكل هذه التكتلات وعلى الدول خارج التكتل، ويعود هذه الاهتمام لتزايد تجارب التكتلات واختلافها من حيث الشكل ودرجات التطور ومستويات النجاح والفشل، وهذا ما يجعل من تحديد وضبط المفاهيم المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية مدخلا ضروريا لهذه الدراسة في هذا المبحث.

المطلب الأول: تحديد مفهوم التكتلات الاقتصادية الإقليمية

لقد ارتبطت التكتلات الاقتصادية في جانبها الفكري بنظرية التكامل الاقتصادي، وهو ما يجعلنا نتطرق أولا إلى مفهوم التكامل الاقتصادي، ثم نحاول تعريف التكتل الإقتصاي الإقليمي وعلاقتها بالتكامل الاقتصادي في هذا المطلب.

1. تعريف التكامل الاقتصادي:

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل Intégration، حيث استعملوا عدة مصطلحات للتعبير عنه كالاندماج، التعاون والتكتل، وإن كان مصطلح التكامل هو الشائع في أغلب الدراسات، ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين، أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية، كما أن بعض الاقتصاديين الذين كتبوا في هذا المجال يعرفون التكامل الاقتصادي أحيانا حسب أسبابة وأحيانا أخرى حسب أهدافه، ولهذا فأن مصطلح التكامل لم يحظ باتفاق عام بين مختلف الكتاب الاقتصاديين شأنه شأن المفاهيم والتعريفات الأخرى التي تخص العلوم الاقتصادية، وتماشيا مع هذه الملاحظة، نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي كما يلي.

أ. التكامل الاقتصادي لغة:

إن كلمة تكامل ذات أصل لاتيني، حيث ابتدأ استعمالها سنة 1620 في قاموس أوكسفورد الإنجليزي، بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كل واحد، وقد ذكرت في القواميس العربية بنفس المعنى تقريبا، إذ جاء في قاموس مختار الصحاح: كمل، كمل، كمل وكمالا وتكامل وتكميل وإكمال، بمعنى تم وصار كاملا، والكامل هو من تمت صفاته وأجزاؤه وكان كاملا.[1]

ويشير التكامل في معناه اللغوي إلى عملية ربط عدة أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون منها كل واحد،[2] كما يعني الشيء المترابط عضويا في كل لا يتجزأ، بحيث يكمل ويدعم كل جزء باقي الأجزاء، وهو ما يجعل الكل أكبر وأقوى من مجموع الأجزاء، أو كما يقال في الإتحاد قوة. [3]

---

[1] مبروك نزيه عبد المقصود، **التكامل الاقتصادي العربي**، وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار رؤية للنشر، الإسكندرية، 2007، ص 12.

[2] حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط 1، 1998، ص 7.

[3] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، القاهرة**، الدار المصرية اللبنانية، 1991، ص 277.

ب. التكامل الاقتصادي اصطلاحا:

من أجل تعريف مصلح التكامل في المجال الاقتصادي، سنحاول تقديم بعض التعاريف التي قدمها أهم الباحثين الاقتصاديين الذين ساهموا في نظرية التكامل الاقتصادي فيما يلي:

يعرف بيلا بالاسا Bela.BALASSA (1961) بأنه عملية (Process) وحالة (State)، فهو عملية لأنه يتضمن كافة الإجراءات الموجهة لإلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول الرامية نحو التكامل، وهو حالة باعتباره يشير إلى غياب مختلف صور التفرقة بين الوحدات الاقتصادية القومية. [1]

يميز بلاسا بين جانبين للتكامل الاقتصادي، الجانب الحركي (عملية) للتكامل، حيث أنه يتطلب لتحققه مجموعة من الإجراءات والخطوات والجهود المشتركة بين عدة دول لتحقيق التكامل بينهما على المستويين الكلي والجزئي، أما الجانب السكوني للتكامل فهو النتيجة النهائية لتلك الجهود، والتي لخصها في غياب الاختلاف بين السياسات الاقتصادية لدول التكامل ومؤسساتها.

أما فريتز ماكلوب Fritz Machlup (1977) فيعتبر التكامل الكامل ينطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل"، ويضيف أنه "في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع، كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر تحديدا، دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة، أو بالمكان الذي تقصد إليه، مع ما يتضمن ذلك من أن تتساوى أسعار السلع في جميع أنحاء المنطقة التكاملية مع تعريف تساوي وسائل الإنتاج بمعايير الإمكانيات الكاملة للتنقل.[2]

يركز ما كلوب في تعريفه للتكامل من منظور تقسيم العمل بين وحدات التكامل، بحيث تتخصص كل دولة أو وحدة اقتصادية بأداء الأنشطة واستخدام عوامل الإنتاج(رأس المال، العمل) بأفضل كفاءة ممكنة، وحتى يتحقق ذلك يجب زوال أي تمييز بين وحدات التكامل من حيث عوامل الإنتاج من حيث أسعارها، حتى تتوجه تلك العوامل إلى المكان الذي تحقق فيه أعلى إنتاجية، مما يعود بالفائدة على كل وحدات التكامل.

ويرى جان تنبرغن Jan Tinbergen (1954) أن التكامل الاقتصادي هو وسيلة لخلق الهيكل المرغوب في الاقتصاد الوطني، بما يتضمنه ذلك من إزالة للحواجز غير الطبيعية بين الدول الأعضاء ، والتي تحول دون كفاءة النظام الاقتصادي، وكذلك إيجاد الصيغ الملائمة للتنسيق والتوحد بين هذه الدول.[3]

ينظر تنبرغن للتكامل من منظور إداري، فيركز على التنسيق بين الدول الأعضاء في السياسات الاقتصادية، والذي يؤدي حرية حرة السلع ورؤوس الأموال بينها، بالشكل الذي يسمح باستغلال الموارد الاقتصادية للأعضاء بشكل أفضل، وهو ما يعمق الوحدة بينها، لتتحول إلى كتلة واحدة أو اقتصاد واحد.

---

[1] محمد عمر مصطفى، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية**، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص ص 11-12.

[2] إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل** الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط 1، 2000، ص 43.

[3] محمد عبد المنعم عفر، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 217.

ويميز Jan Tinbergen بين التكامل السلبي الذي يتضمن استبعاد بعض أدوات السياسة الاقتصادية الدولية كسعر الصرف والقيود التعريفية وغير التعريفية، والتكامل الإيجابي الذي يتطلب اتخاذ إجراءات تدعيمية من أجل التنسيق في بعض الجوانب الاقتصادية بصفة عامة والتجارية بصفة خاصة كالضرائب والرسوم.[1]

وأمام تعدد المفاهيم المقدمة لمصطلح التكامل الاقتصادي يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي هو عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية، مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية[2].

يعتبر التعريف السابق للتكامل أنه يتطلب مجموعة من الجهود المنسقة بين الدول المتكامل في كل السياسات الاقتصادية التجارية، النقدية، والمالية، وهو ما يؤدي لخلق كيان اقتصادي جديد يحل محل اقتصاديات الدول المكونة للتكامل، وهو ما يجعل التكتل الاقتصادي إفراز طبيعي لجهود التكامل المتواصلة.

وبناءا على كل ما سبق، يمكن تعريف التكامل الاقتصادي على أنه:« صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تشمل كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، كما تتضمن التنسيق المستمر والمتصل بين مختلف سياستها الاقتصادية بهدف تحقيق تنمية شاملة تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة».

2. تعريف التكتل الاقتصادي الإقليمي:

حتى نعرف التكتل الإقتصادي يجب أن نعرف التكتل أولا، ثم الإقليمية ثانيا، ثم نحاول استخلاص تعريف للتكتل الإقتصادي الإقليمي وتمييزه عن التكامل الاقتصادي.

أ. التكتل الإقتصادي:

التكتل الاقتصادي هو اتفاق بين دولتين أو أكثر لإزالة كافة العوائق التي تحول دون انتقال السلع، رؤوس الأموال والأشخاص فيما بينها، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يمتد إلى التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول، بغية تحقيق نمو في كافة هذه البلدان.[3]

التكتل الاقتصادي هو تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك، هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة...الخ، فالتكتل كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بني الدول الأعضاء .[4]

---

[1] عماد محمد الليثي، **التبادل الدولي: دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر**، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2002، ص 137.

[2] محمد عمر مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص12-13.

[3] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومه، الجزائر، 2010، ص 140.

[4] إكرام عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص45.

التكتل الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة واسعة من العلاقات الاقتصادية الدولية بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا، تاريخيا، جغرافيا، اجتماعيا وحضريا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح، وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاقتصادية لشعب تلك الدول.[1]

من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة، لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحة، يمكن أن تؤدي إلى تضييق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.

ب. الإقليمية:

يمكن تعريف الإقليمية بأنها حالة وسطية بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات لتضييق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، وبين العولمة التي تستهدف إزالة الحدود الجغرافية والحواجز الجمركية وتسهيل نشر الرأسمالية سياسيا واقتصاديا وثقافيا عبر العالم كله، وبالتالي فالإقليمية تهدف إلى دعم التكامل والاندماج في مختلف المجالات بالدرجة التي تقلل من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه، كما تهدف لتوسيع حجم السوق، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وحرية حركة الأفراد وزيادة رفاهية الدول الأعضاء في الإقليم.[2]

ومع أن الإقليمية في مفهومها البسيط تعني مجموعة من الدول مترابطة فيما بينها، إلا أن هناك اختلاف في أساس اعتبار ذلك الارتباط، فقد يكون المعيار جغرافيا، فيكون الإقيم وحدة أرضية تضم في إطارها دول تربطها مصالح مشتركة، وقد يكون المعيار ظرفيا، أي الظروف هي وحدها التي تحتم نشأة الإقليم، وبالتالي لا يمكن وضع قواعد معينة لنشأة الإقليم، بل إن الظروف هي التي تفرز كيان إقليمي، وذلك من خلال اتفاق إقليمي يحدد الإقليم في ما يرسمه من قواعد وما يتضمنه من نصوص.

ج. التكتل الاقتصادي الإقليمي

إذا تكلمنا عن التكتل الاقتصادي الإقليمي، فهو اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا لإقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، والمنطقة العربية، أمريكا الشمالية... إلخ، وذلك لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية إلى الكويز**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 17.

[2] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**: دراسة تجارب مختلفة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتواه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2006- 2007، ص 29

التكامل الاقتصادي، إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي دول أعضاء ها لأكثر من إقليم، كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك) وتكتل الأمريكيتين.[1]

من التعريف السابق للتكتل الإقليمي، نستنتج أنه عبارة عن نموذج للتنمية الاقتصادية يعتمد على مبدأ التكامل الاقتصادي كضرورة ومنهاج لبلوغ أعلى مستويات ودرجات التكامل، ومنه فالتكتل الاقتصادي هو أبر تجسيد للتكامل الاقتصادي الذي يمر بعدة مراحل وأشكال أعلاها تجسيدا وتطبيقا هو التكتل الاقتصادي، أي أنه بعد جهود متلاحقة لخلق التكامل بين مجموعة الدول، تصبح كتلة اقتصادية واحدة من حيث تماثل الإجراءات والسياسات الاقتصادية والمصالح المشتركة.

من التعريف السابق يتضح أن التكتل الاقتصادي الإقليمي ما هو إلا صيغة للتكامل الاقتصادي، تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخيا أو ثقافيا أو حضاريا أو اقتصاديا أو جغرافيا لتحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة، وذلك عن طريق تقسيم العمل والتبادل بين بلدان المنطقة الجغرافية الواحدة، وبما أن الشروط المطلوبة للتكتل الإقليمي تختلف باختلاف أوضاع الدول المشتركة فيه، وعلى درجة المصلحة الاقتصادية بينها، وعلى الشروط الأساسية للاتفاقيات المنشئة للتكتل الإقليمي، وعلى مستوى التطور الذي وصلت إليه كل دولة، ولكل هذا فإن التكتلات الإقليمية الحالية تتنوع وتختلف اختلاف واسع بسبب العوامل المذكورة سابقا، فالتكتلات الإقليمية الموجودة حاليا تختلف فيما بينها اختلافا بينا، وإن كانت لها سمات عامة مشتركة.

المطلب الثاني: نشأة وتطور التكتلات الاقتصادية الإقليمية

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مئة عام، فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم عقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الانجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى، إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات، وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم.

لهذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة، إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية، اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية أو اشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة، فظهرت هذه التكتلات كنتيجة لقيود في العلاقات الدولية، وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "مارشال" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية مصحوبة بشروط سياسية وعسكرية.

وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات، وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية، نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب

[1] محمد عمر مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص45.

منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو، فأدركت أنه لابد من تكتلها من جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها، ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العالم والتكنولوجيا، من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957.

وكانت السوق الأوروبية المشتركة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين، الذين اعتبروها نموذجا يحتذى به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وعمدت دول أوروبا الشرقية إلى إنشاء منظمة "الكوميكون"، أما في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقات إقليمية في المنطقة الإفريقية والمنطقة الآسيوية[1].

يتضح مما سبق أن مفهوم التكتلات الاقتصادية نشأ وتطور أساسا في ظل البلدان الصناعية، وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة، خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم، وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي، وتزامنا مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من السبعينيات من القرن الماضي، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية، وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينيات، الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات حمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلبا على حرية التجارة والتدفقات السلعية، خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية.

وبعد هذه الأزمات تنامت ظاهرة التكتلات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية، والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد واشتد التنافس بين الدول، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وهذا من أجل الاستحواذ والسيطرة على الأسواق الدولية والتوسع في النفاذ إليها، والملاحظ أن التكتلات الاقتصادية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين اغلبها لم يكن لها النجاح، فتعثرت أمام المشاكل والخلافات ولكن لم تقف عند حدها، فتميزت بالديمومة والاستمرار في تطورها، خاصة بعد اشتداد المنافسة العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين، وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، فتسارعت الدول إلى نحو تشكيل تكتلات اقتصادية استعدادا للدخول إلى مرحلة جديدة، يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية، فأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم.[2]

المطلب الثالث: خصائص التكتلات الاقتصادية والنظريات المفسرة لها

لا يكتمل تعريف التكتل الاقتصادي الإقليمي إلى بتحديد خصائصه المميزة وتقديم تفسير أسباب قيامه من خلال الأدبيات التي برزت في هذا المجال.

[1] محمد عمر مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 45-47.
[2] محمد عمر مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص ص47-48.

أولا: خصائص التكتلات الاقتصادية

تتميز التكتلات الاقتصادية في جانب التجارب العملية أو الدراسات الأكاديمية بعدم نمذجتها في نموذج مثالي ، بل توجد عدة نماذج وأشكال مختلفة لها، لذا فالأهم هو اختيار النموذج الذي يعظم المكاسب لكل الدول الأعضاء [1]، ولكن رغم ذلك تتصف أغلب التكتلات الاقتصادية ببعض خصائص يكمل إجمالها فيما يلي[2]:

- الحجم الضخم للتكتلات الاقتصادية، من حيث مواردها وإنتاجا واتساع أسواقها الإنتاجية والاستهلاكية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها، يسمح توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها.
- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة، بحيث تلغى الحدود والحواجز التي تحول دون انتقال عناصر الإنتاج أو الإنتاج نفسه، سواء كان سلعا أو خدمات.
- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية، ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.
- ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية، وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية، هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها.
- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي، وهذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم تكون الدولة التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.
- الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية، وهو ما يسمح بتحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق، وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.
- التكتلات العملاقة ذات الوزن الكبير التي تكونت تقودها الدول المتقدمة، كما هو ملاحظ في أوروبا وأمريكا وآسيا، ولذلك سيزداد تأثرها على الاقتصاد العالمي مع مرور الزمن، حيث ستنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات، مما سيؤثر على النظام الاقتصاد العالمي من حيث العلاقات ومراكز القوة والمكاسب وأشكال التكوين، أما التكتلات التي كونتها الدول النامية فلا تزال ضعيفة، وتحتاج لمزيد من التنسيق والتكامل، خاصة وأن بعض تكتلات الدول النامية قد تحللت وانسحب أعضاؤها منها، وبعضها تجمد العمل فيها كالسوق العربية المشتركة والإتحاد المغاربي.[3]

ثانيا: النظريات المفسرة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية:

نظرا لأهمية التكامل كأداة هامة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول فقد تناولته العديد من الدراسات في محاولة منها لوضع إطار نظري و تباينت بذلك المدارس الفكرية التي تراوحت

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 34.

[2] محمد عمر مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص50-51.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 36.

بين المدرسة الاتحادية التي ترى التوجه نحو بناء دولة اتحادية لها حكومة إقليمية مباشرة وبين المدرسة التعاملية التي تسعى إلى بناء التكامل من أسفل إلى أعلى لتأتي الحكومة الإقليمية في نهاية المطاف، وبعدها ظهرت المدرسة الوظيفية التي تحولت بعد الحرب العالمية الثانية إلى المدرسة الوظيفية الحديثة.[1]

1. المدرسة الاتحادية (الفيدرالية):

تفترض هذه المدرسة أن مجموعة دول التكتل تسعى إلى إقامة دولة إقليمية تتخذ شكل وحدة فدرالية، حيث تحتفظ الدولة الوطنية بسلطة إصدار القرارات والتشريعات اللازمة وفقا لما يتفق عليه المجلس الأعلى الذي يدير عدد من الأمور التي تهمها جميعا،وينصب التفكير أساسا حول إقامة دولة اتحادية على إقليم تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد في أقطارها بدرجة عالية من التشابك في المصالح.[2]

2. المدرسة التعاملية:

وقد رأت هذه المدرسة أنه من غير المقبول القفز إلى خلق سلطة مركزية حسب رأي المدرسة الاتحادية، سواء كانت سلطتها محدودة أو واسعة وأنه من الأفضل الانطلاق بخلق تنظيمات تتولى عددا من الشؤون الفنية، التي لا تثير أية حساسية لدى الفئات الاجتماعية القائمة، وحسب كارل دويتش أبر أصحاب هذه المدرسة، أن هذا التكتل سيقضي على الكثير من التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفرها من التكتل، مثل عواقب فقدانها سيادتها، وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما تم تحقيقه في السابق، وبناء عليه يفضل إتباع منهج تعاملي يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول المعنية، دون التزام بأطر مؤسسية معينة ومراحل محددة، وما يلفت النظر في هذا المنهج تفاديه الاعتماد على هياكل مؤسسية محددة تتولى الشؤون الإقليمية، خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل والتكتل الاقتصادي، مكتفيا بإقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها.

3. المدرسة الوظيفية:

تعود أسباب ظهور هذه النظرية إلى بعض إفرازات الحربين العالميتين، وما صاحبها من أزمات اقتصادية كأزمة الكساد العظيم ما بين 1929 و1933، بالإضافة إلى الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية، ولقد ساهمت هذه العوامل في دفع مجموعة من المنظرين إلى بلورة أفكار أطلق عليها اسم النظرية الوظيفية في التكامل الدولي، ثم تطورت إلى الوظيفية الجديدة بسبب واجهت الانتقادات التي وجهت للنظرية الأصلية[3]، وفيما يلي تحليل لمدخلي هاته المدرسة:

أ. الوظيفية الأصلية:

---

[1] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير، عمان، 2005، ص138.

[2] آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة الماجيستير، جامعة باتنة، 2007/2006، ص8.

[3] صالح عمر الفلاحي اشكالية **التكامل العربي بين التحديلت الانية و المستقبلية** مداخلة ضمن الندوة العلمية حول .التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل العلاقات العربية الاوربية كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة فرحات عباس سطيف ايام 8-9 ماي 2004 ص1

تعتبر الوظيفية كمنهج للتكامل إذ تتضمن كل حالات الاندماج الجزئي، حيث يتم تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الوحدات المشاركة على المستويين الأعلى والأدنى من صناعة القرار، أي أن الاندماج الشامل يتوقف على أهمية هذه الوظائف في السياسات المحلية للوحدات المشاركة، ويرى ميتراني أن التعقيدات المتنامية للأنظمة الحكومية أدت إلى الزيادة الكبيرة للأعمال غير الحكومية مما يمكن من تحقيق التكامل، وأن نمو مثل هذه الأعمال وطنيا يساهم في تعدد التعاون الدولي، وفي نظر هذا الباحث هناك ما يعرف بالتشعب حيث يؤدي التعاون في المجال التقني إلى التعاون في المجالات الأخرى، ويستخلص من مأساة الحرب العالمية الثانية بأن الدولة كانت تفتقد إلى القدرة في الحفاظ على السلم وتحقيق الرفاهية، وأن الحروب كانت تنشب من تقسيم العالم إلى وحدات وطنية مستقلة[1]

ب. الوظيفية الجديدة:

أهم منظريها "ارنست هاس Ernst. B. Haas، وقد بدأ بنقد الأفكار الوظيفية لديفد ميتراني الخاصة بإمكانية الفصل بين الأمور السياسية والأمور الفنية بما فيها الاقتصادية، حيث أكد في عبارة شهيرة "أن التفرقة بين الأمور السياسية والأمور الفنية، أو بين رجل السياسة والخبير الفني هي مسألة غير قائمة، لأن الأمور الفنية عادة ما تصبح كذلك نتيجة لقرار سياسي سابق".

ويرى "هاس" أنه نظرا لكون المجتمع الدولي يتكون من نخب، وهي وفئات اجتماعية قد تكون متنافسة، ولكون التكامل غالبا ما ينجم عن جهد النخب بالقطاعين العام والخاص، فمن الضروري وجود تفاهم بين هذه النخب، وتنسيق في مصالحها مما يجعلها ترتبط بمستوى يتجاوز حدود الدولة الواحدة ليشمل حدود كل الدول الأعضاء، وبهذا تتحول النخب بولاءاتها وأنشطتها وطموحاتها السياسية إلى مركز دولي جديد، وتزداد قناعتهم بأن وجود مؤسسة ذات طابع إقليمي، سوف يحقق مصالحهم بشكل أكبر وكفاءة أفضل، ولهذا فالتكامل عند هذا الباحث هو العملية التي تتضمن انتقال الولاء إلى مركز دولي جديد، تمتلك مؤسساته سلطات فوق وطنية تتجاوز حدود الدول الأعضاء، كما أنه يعتبر هذه السلطات شرط ضروري لنجاح التعاون الاقتصادي، وقيمتها تتجاوز الالتزام السياسي[2]، ونلخص أهم أفكار النظريات في الجدول التالي:

[1] مزيان حمزة التجارة العربية الاقليمية دراسة تحليلية بين مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ، مذكرة الماجيستير جامعة حسيبة بوعلي الشلف 2010/2009 ص7

[2] عائشة خلوفي، **تاثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة الاتحاد الاوربي** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الاعمال و التجارة الدولية، جامعة سطيف ، 2011– 2012، ص63

جدول رقم (01): النظريات المفسرة للتكامل الإقليمي

النظرية	آلية عملية التكامل	الشكل النهائي للعملية
الفدرالية	مؤتمر دستوري أو التفاوض بين الدول	دولة فيدرالية
التعاملية أو الاتصالية	التفاعل عن طريق الاتصالات	مجتمع آمن
الوظيفية	إنشاء عدد من المنظمات الوظيفية ونقل جزء من السيادة إليها	مجموعة من المنظمات الوظيفية غير المسيسة
الوظيفية الجديدة	الانتشار من القطاعات الفنية إلى القطاعات السياسية	مؤسسات إقليمية فوق قومية

المصدر: شحاب نوال، **أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، 2009- 2010، ص 16

المطلب الرابع: أهداف التكتلات الاقتصادية الإقليمية

إن أسباب ودافع قيام التكتلات الاقتصادية ليست اقتصادية فقط، بل لها بواعث سياسية وعسكرية، وهو ما يجعل من أهدافها تتنوع كذلك بين الاقتصادي والسياسي والعسكري.

1 ✚الأهداف الاقتصادية:

إن توجه دول معينة لإنشاء تكتل اقتصادي فيما بينها، يعود بشكل رئيسي لتحقيق أهداف اقتصادية في المقام الأول، سواء بالنسبة لكل دولة على حدى، أو لمجموعة التكتل ككل، وهنا تتنوع هذه الأهداف على النحو التالي[1] :

❖ الرغبة في تأمين الوصول إلى الأسواق الكبرى للحصول على مزايا الإنتاج، ويشجع التكتل على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، وإعادة التكوين الحر للسلع ورأس المال والعمل، وإزالة كل العوائق في هذا المجال.

❖ الاستفادة من مهارة الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل، وعلى نطاق أوسع فالمفروض أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي، وهذا عن طريق فسح المجال لحرية انتقال العمالة والهجرة ما بين الدول الأعضاء ، مما يؤدي إلى حل جزئي لمشكلة البطالة في الأمد القصير، حيث يعمل على إعادة توزيع العمالة ما بين الدول الأعضاء ، وهو ما يجعل تحقيق التوازن أو التناسب بين الموارد المتاحة في كل دولة وعدد السكان[2].

❖ تعزيز عملية التنمية الاقتصادية، وذلك أن العلاقة التي تربط التكامل الاقتصادي بعملية التنمية الاقتصادية، تتمثل في ارتباط الوسيلة بالهدف، حيث يفترض أن التكامل من أحسن الوسائل وأفضلها لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال سعي التكامل لاستغلال الإمكانيات المتاحة للدول الأعضاء ، مستفيدا من اتساع السوق

[1] شحاب نوال، **أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ، ص19.

[2] شحاب نوال، **أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص19.

ووفرة عنصر العمل، مما يؤدي إلى خلق قابليات جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.

❖ رغبة الدول في أن تلزم نفسها بسياسات أفضل بما في ذلك الديمقراطية، وتطبق هذه السياسات على المستثمرين الأجانب والمحليين.

❖ دفعت ضغوط العولمة الشركات والدول إلى الاكتفاء من خلال أسواق أكبر، ومنافسة متزايدة للوصول إلى التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي.

❖ إن أهداف التكامل تختلف بين الدول الصناعية والدول النامي، فالدول الصناعية تسعى إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، وزيادة حجم التجارة الإقليمية للبلدان الأعضاء ، وتوسيع نطاق السوق أمام المشروعات في كل دولة من الدول الأعضاء ، هذا الاتساع الذي يسمح بالاستفادة بما يتحقق من وفرات الإنتاج الكبيرة ومزايا التخصص وانعكاس ذلك على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في صناعات تلك الدول، أما بالنسبة للدول النامية، فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفاعلية والديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكتل، كما أن عوائد الكفاءة لم تكن تمثل هدفا بالنسبة لهذه الدول، كون أن هياكلها الصناعية صغيرة بالنظر إلى المخططات الاقتصادية والتنموية.

ويجب الإشارة هنا إلى أن التكتل الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته، ولكنه يعتبر وسيلة لتحقيق أهداف محددة، وبالنسبة للأقطار المختلفة، يمكن القول أن الهدف الذي تسعى لتحقيقه هو أساسا التنمية الاقتصادية، لكن الاعتماد على مجرد إلغاء القيود على حركات السلع وعناصر الإنتاج بين مجموعة من الأقطار المتخلفة ليس بالأسلوب الملائم للتكتل من أجل تحقيق التنمية.

ويمكن القول أن أهداف الدول النامية من التكامل ليست أهداف ديناميكية بقدر ماهي هيكلية، تشمل تنمية جديدة من خلال التنسيق اللامحدود بين الدول الأعضاء .

2-الأهداف السياسية:

أحيانا يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي سياسيا، ويحدث ذلك عندما تريد دولتان أو أكثر تكوين إتحاد سياسي فيما بينها، ولكن قد ينشأ من العقبات ما يحول دون إتمام قيام الإتحاد السياسي منذ البداية، فيبدأ بتكتل اقتصادي في شكل إتحاد جمركي أو سوق مشتركة مثلا، على أمل أن يمهد ذلك للإتحاد السياسي، وبأن تشعر شعوب هذه الدول بوحدة مصالحها الاقتصادية، وبأن يوجد أداة سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور مما يسهل في النهاية التوحيد السياسي[1].

وقد لا تكون الرغبة من التكتل الاقتصادي تكوين إتحاد سياسي، بل هي مجرد رغبة دولة كبيرة في السيطرة سياسيا على مجموعة من الدول، وتتحقق هذه الصورة في الغالب عندما يكون التكتل بين دولة كبيرة وأخرى صغيرة.

[1] شحاب نوال، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

3-الأهداف العسكرية:

قد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية بين الدول الداخلة فيه في مواجهة العالم الخارجي، ومن أمثلة ذلك ما نادى به المفكرين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية لقيام وحدة أوروبية، أساسها اقتصادي وأهدافها عسكرية سياسية في مواجهة القوى العالمية.[1]

المحبث الثاني: محددات التكتلات الاقتصادية الإقليمية

إن الملاحظ في مجال التكتلات الاقتصادية الإقليمية، أنه لا يوجد شكل نموذجي متفق عليه لها، حيث تعددت التجارب وتراوحت بين النجاح والفشل في هذا المجال، وهذا يعود لاختلاف المقومات والدوافع وبالتالي اختلف نتائج تجارب التكتلات الاقتصادية.

المطلب الأول: مقومات التكتلات الاقتصادية الإقليمية

لكي يقوم تكتل اقتصادي بين مجموعة من الدول في إقليم معين، لابد من توافر عدة مقومات ومتطلبات لعملية التكتل، وإلا فلن يجد مبررا له وسندا لنجاحه، ومن أبرز هذه المقومات ما يلي:

أولا: التقارب الجغرافي

يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي أرادت أن تشكل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعملة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا، لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من دعامات التكامل بين الدول، لسهولة الاتصال بينهما واتساع نطاق تبادلها التجاري وتيسر انتقال عناصر الإنتاج، وبالرغم من توفر وتقد وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن، إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرطا ضروريا له.[2]

ثانيا: الإرادة السياسية

إن غياب الإرادة السياسية بين مجموعة الدول التي أرادت التكامل فيما بينها، تعتبر من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات تؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي، أن تدرك منذ البداية أن هذه لالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما، إلا إذا أيقن أنه من الضروري أو على الأقل من المفيد اقتصاديا الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية، كما يجب أن يقنع الرأي العام في كل بلد بأن كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة، ويقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التكتل ،كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.

ثالثا: وجود العجز والفائض

[1] شحاب نوال، **مرجع سبق ذكره**، ص ص20 – 21.

[2] عائشة خلوفي، **مرجع سبق ذكره ص** 53.

لابد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين، لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز، إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول.

رابعا: تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل

يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن، من حيث لا وجود اختلافات اقتصادية بين الدول الأعضاء ، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى، وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل(الكوميكون)، حيث سيطر الاتحاد السوفييتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء .[1]

خامسا: تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:

يعد هذا الشرط من بين أهم الشروط نجاح التكامل الاقتصادي، حيث يجعل هذا التخصص اقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، كما يمكن التباين في التخصص الإنتاجي بين الدول المتكاملة، من الحصول على أهم ميزة يحققها التكامل الاقتصادي وهي ميزة توسيع حجم الأسواق أمام منتجات الدول الأعضاء ، في حين تفقد هذه الميزة قيمتها إلى حد كبير عندما يتشابه التخصص الإنتاجي في مثل هذه الدول، وبالتالي يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم وتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء .[2]

سادسا: توافر البنية الأساسية المناسبة:

إذ لا يمكن قيام تكامل اقتصادي بين دول تفتقر البنية الأساسية الملائمة، نظرا لما تلعبه هذه الأخيرة من دور حيوي في دعم التكامل الإقليمي، وربط المناطق المختلفة في الإقليم ببعضها البعض، فالمجال الإقليمي لا يتيح إمكانية انتقال وفرات الحجم والوفرات الخارجية والتقدم التكنولوجي، إلا إذا توفرت شبكة المواصلات والاتصالات الملائمة، ولذا فإن غياب شبكة النقل والمواصلات بين الدول الأعضاء يمثل عائقا أمام عملية توسيع حركة التبادل التجاري من منطقة إلى أخرى داخل نطاق التكامل، وبالمثل فإن ضعف وسائل الاتصال وعدم توافر المعلومات في الوقت المناسب، يؤثر على سرعة وكفاءة اتخاذ القرار الخاصة بعملية التبادل والتفاعل بين الدول الأعضاء في العملية التكاملية.[3]

سابعا: تناسب القيم الاجتماعية والثقافية

إن الاقتصاديات المتناسبة والمتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية، هي التي تكون قادرة على تحقيق التكامل الاقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.

---

[1] عمر مصطفى محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص17-18.

[2] عائشة خلوفي، **مرجع سابق**، ص 54.

[3] محمد عاشور، **التكامل الإفريقي في أفريقيا، الضرورات والمعوقات**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2007، ص49.

ثامنا: تنسيق السياسات الاقتصادية القومية

إن حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي، لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلابد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية، وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، والشؤون والأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولابد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات، التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية.[1]

تاسعا: توزيع مكاسب التكتل:

إن التوزيع العادل والدقيق لكل المزايا المتولدة عن اندماج السوق الإقليمية أمر صعب جدا، ولكن من المستحب إعداد سياسة مشتركة بغية اتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية، لتفادي سحب عوامل الإنتاج والكفاءات من طرف البلدان الأكثر تقدما، ملحقة بذلك ضررا بالبلدان الأكثر حاجة لأموال الاستثمار ولابد من اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي، للحيلولة دون حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية توقف عملية الإنتاج، كما يجب أن تقترن الإجراءات الهيكلية أيضا بإجراءات أخرى لحماية البلدان الأضعف في المنطقة، فيمكن أن يواجه بلد ما خسارة في العائد إثر إلغاء رسوم الاستيراد على المنتجات القادمة من بلدان المنطقة، والتي كان يستوردها فيما مضى من بلدان أجنبية، فتحرير التبادل يمكن أن يسفر عن أثر سلبي على ميزان مدفوعات البلدان الفقيرة التي تستورد منتجات الشركاء الآخرين بأسعار أعلى من تلك التي تتحدد في السوق الدولية، وهكذا تتفاقم التفاوتات الإقليمية ولابد من إيجاد وسائل للتعويض كتحويل الموارد لصالح البلدان الأضعف.[2]

عاشرا: المقومات التاريخية

وتتمثل في مدى قوة الروابط التاريخية بين مجتمعات البلدان المتكاملة واشتراكها في التطور من وجهة النظر التاريخية، وتحديدا في تاريخها المشترك سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية– الثقافية أو السياسية– المؤسسية، بما في ذلك كفاحها المشترك ضد السيطرة الاستعمارية ثم ضد التخلف الاقتصادي والاجتماعي بعد التحرر من هذه السيطرة، ومن الطبيعي أن يكون التكامل الاقتصادي أكثر يسرا وسرعة، كلما كانت هناك روابط تاريخية أوثق وعناصر مشتركة أكثر بين هذه المجتمعات.

ولا شك أن المقومات التاريخية تشكل الأساس (التاريخي) الذي تقوم عليه المقومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي العادة نميز بين مقومات التكامل الاقتصادي حسب طبيعتها أو نوعها، أي بين

[1] عمر مصطفى محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص18-19.

[2] آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية وحرية التجارة في في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر(باتنة)، 2006/ 2007، ص 39.

المقومات الاقتصادية والاجتماعية، ثقافية، سياسية، ومؤسسية أو بين مقومات جغرافية وتاريخية أو الجمع بين هذه وتلك.[1]

الشكل (01): مقومات التكامل الاقتصادي

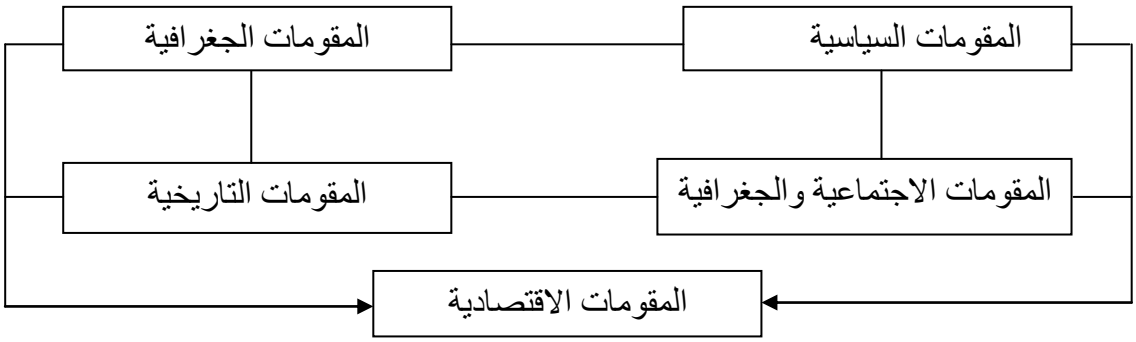

المصدر: علي القزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص278.

يتضح من الشكل أن مقومات التكتل الاقتصادي لا يمكن فصلها عن بعضها البعض، حيث أنها تؤثر وتتأثر ببعضها تدعيما ومساندة، إلا أن أهمها هو المقومات الاقتصادية التي تدعمها وتسندها باقي المقومات، باعتبار أن التكتلات في النهاية هدفها اقتصادي.

المطلب الثاني: دوافع التكتلات الاقتصادية الإقليمية

يقصد بدوافع التكامل مبرراته وضروراته أيضا، وهي أقرب ما تكون إلى الأهداف التي تسعى إليها الدول والمجتمعات من الدخول في علاقات تكاملية مع غيرها، وسوف يتم تناول دوافع التكامل الاقتصادي في ثلاث مجموعات رئيسية هي:

1. الدوافع الجغرافية والاقتصادية

يجدر التنويه قبل كل شيء إلى أنه تم الجمع بين هذين النوعين من الدوافع للارتباط الوثيق فيما بينها، والذي ينبثق من جوهر التكامل الاقتصادي الإقليمي والهدف الرئيسي منه، فكلاهما ذو وظيفة جغرافية–اقتصادية، بمعنى الانتقال إلى فضاء أو مجال جغرافي أوسع بكل ما يتضمنه من عناصر ومؤشرات اقتصادية للبلدان المنتمية إليه (موارد اقتصادية، أنشطة إنتاجية، أسواق...)، من أجل توفير شروط أفضل لتحقيق الأهداف والسياسات الاقتصادية لهذه البلدان.

وبناء على ذلك فإن هذه الدوافع ترتبط بالفرص التي يتيحها التكامل لتحقيق تلك الأهداف والسياسات، وعادة ما تجمع هذه الفرص في مجموعتين فرعيتين وخصوصا في ظروف البلدان النامية، وهما[2]:

أ. المجموعة الأولى: الدوافع التجارية

[1] علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة**، الطبعة الأولى، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2004، ص ص277 - 279 .

[2] علي القزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 266 – 267.

إن الدوافع التجارية من وراء إقامة تكتل اقتصادي معين لا تكمن في توسيع فرص التجارة داخل التكتل من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين البلدان الأعضاء فحسب، وإنما في الأفاق الواسعة التي تفتحها أمام هذه البلدان منفردة أو مجتمعة لتعزيز مواقعها في التجارة والأسواق العالمية، سواء على صعيد الصادرات أو الواردات، وبشكل خاص من خلال:

- إمكانية تشكيل أسواق غير إقليمية واسعة تجمع خصوصا بين الأسواق الإقليمية في العالم النامي(إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية)، وبذلك تساهم في تعزيز قوتها التجارية والاقتصادية من جهة، وفي خلق قوة تجارية واقتصادية لبلدان الجنوب عموما من جهة أخرى.
- تعزيز القوة التفاوضية بين البلدان الأعضاء ، فالتكتل الاقتصادي لا يعني أن هذه البلدان تتمتع بأفضليات أسواق لبعضها البعض مقارنة بغير الأعضاء فحسب، وإنما تعرض القوى الاقتصادية الخارجية إلى فقدان حقها وحظها في الدخول إلى هذه الأسواق، ما لم توافق على الجلوس إلى مائدة المفاوضات من أجل الوصول إلى اتفاقات نخدم المصالح المشتركة للأطراف المختلفة شمالا وجنوبا.

ب. المجموعة الثانية: الدوافع الإنمائية

وهي دوافع هامة في ظروف البلدان النامية، ويقصد بها توفير شروط أفضل للصناعات الوطنية الناشئة ولعملية التنمية، وعموما في هذه البلدان التي يفتقر أغلبها إلى أبسط المقومات الضرورية لإرساء اقتصاد وطني ومتكامل نسبيا(داخليا، قبل كل شيء) سواء من جانب العرض أو من جانب الطلب، وذلك بسبب صغر حجمها من ناحية السكان أو المساحة ومن ناحية مواردها الاقتصادية المتاحة والقابلة للاستخدام (المادية والبشرية والمالية والتكنولوجية) ومستوى تطورها وقدرة أسواقها على استيعاب منتجاتها الوطنية فهناك العديد من البلدان النامية التي لا تكفي كل مواردها وأسواقها الوطنية لإقامة مشروع واحد، ولعل أهم ما يتيحه التكامل للتنمية الوطنية يتمثل في الآتي[1]:

- تحقيق أشكال مختلفة من التخصص وتقسيم العمل بين البلدان الأعضاء على أساس ما يتمتع به كل بلد من وفرة نسبية في الموارد الاقتصادية المختلفة، من ناحية، والإفادة من السوق الموحدة والواسعة، من ناحية أخرى.
- تحقيق تكامل للعناصر والمكونات المختلفة للاقتصاديات الوطنية للبلدان الأعضاء، وخصوصا تكامل الصناعات الوطنية والقطاعات الإنتاجية الوطنية عموما، مما يمكن هذه البلدان من إقامة مجمعات إنتاجية متكاملة وإنتاج تشكيلات إنتاجية أكثر تنوعا وأعلى جودة وأقل تكلفة.
- توفير أو دعم كل ما تحتاج إليه التنمية الوطنية من حوافز وأطر مؤسسية وسياسية وتشريعية وغيرها.
- في ظل العولمة، يصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي السبيل الوحيد أو شبه الوحيد لمواجهة تحديات واستثمار الفرص التي تتيحها، ولتعزيز إمكانيات الاقتصادات الوطنية ومكانتها في التقسيم الدولي للعمل والنظام العالمي

[1] **نفس المرجع**، ص ص 270 -271.

للقوة كما يحقق للدول المتكاملة مناعة أكبر ضد الهزات والاضطرابات الداخلية والاقليمية والدولية واحتمالات الاعتداء وفرض العقوبات الاقتصادية.[1]

أما اتجاه الدول المتقدمة نحو إنشاء المزيد من التكتلات الإقليمية، فلا يرجع إلى مجرد قناعة نظرية بأن تحرير التجارة داخل الإطار الإقليمي يفيد جميع الأطراف، وإنما يرجع إلى أسباب موضوعية تتعلق بأوضاعها الاقتصادية الذاتية داخلية وخارجية ومن أهم هذه الأسباب[2]:

- تسعى الدول الصناعية في هذا الإطار إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة، وهي تمثل سمة رئيسية لهياكل الاقتصاد، لذا فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامج التكامل يكون له أثر إيجابي ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام، ويكسبه المزيد من الديناميكية والفعالية، فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج والادخار المحتمل، فإن ذلك سيؤدي بالتبعية إلى زيادة النمو الاقتصادي، ويجعل من التكامل أمرا إيجابيا واختيارا مناسبا للمستقبل.
- ما يراه الاقتصاديون والسياسيون في هذه الدول من أن التوسع في التجارة الخارجية كفيل بتخطي المظاهر الاقتصادية السلبية، لاسيما فيما يتعلق بالبطالة وتحسين معدل النمو الاقتصادي، فقد ساعد النمو القومي للاقتصاد العالمي منذ 2004 على تحسين أوضاع أسواق العمل، وتراجع معدلات البطالة في عدد كبير من الدول المتقدمة.
- تغير بؤرة المصالح الاقتصادية للدول الصناعية، فالمستجدات التقنية والادارية الآخذة في التطور وبوتيرة متسارعة منذ الثمانينات، أدت إلى مزيد من التخصص في الإنتاج العالمي والتمييز بين مجموعات الدول في تقسيم العمل الدولي، حيث يتميز هذا النمط لتقسيم العمل الدولي بمعدلات متزايدة لتطور التكنولوجيا، باعتبار أن التجديدات التكنولوجية هي السبيل المحوري لاكتساب المزايا النسبية في إنتاج سلعة ما في مواجهة المنافسين في إنتاجها في إطار السوق العالمية، ومن ثم تزيد من حدة تفاعل الأحداث في الأماكن المختلفة منه.[3]

2-الدوافع الأمنية والسياسية:

من الواضح أن أي تكتل اقتصادي مهما كان بسيطا في شكله أو محدودا في نطاقه، لا يمكن أن يقتصر على تحقيق أهداف تجارية أو اقتصادية صرف، وإنما لا بد أن يشتمل على أهداف أمنية وسياسية وإستراتيجية.
وفي الواقع، فإن التداخل والتكامل بين الدوافع الاقتصادية والسياسية من القوة، بحيث أن التجمعات بين الدول:
- إما أن تبدأ اقتصادية (مع حد أدني من التوافق السياسي)، وثم تكتسب طابعا سياسيا متزايدا حتى الوحدة السياسية (الحالة النموذجية السوق الأوروبية المشتركة)، وبصفة عامة فإن مجرد وجود التكتل الاقتصادي يؤدي

[1] علي القزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 271 - 273.
[2] محمد توفيق عبد المجيد، **العولمة والتكتلات الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص ص 141- 142.
[3] محمد توفيق عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص142- 149.

إلى تضامن المجموعة وإكسابها مركزا دوليا من شأنه تثبيط احتمالات العدوان عليها فرادى أو مجتمعة، مما يعزز قدرتها الجماعية ضد المخاطر الخارجية.

– أو أن تبدأ سياسية في صورة حلف أو كتلة سياسية، مثل كتلة الدول الاشتراكية السابقة، ثم تكتسب مضمونا اقتصاديا متزايدا يتخذ شكلا تكامليا معينا، وإذا كانت الظروف لم تتيح لهذا التكتل أن يواصل تطوره، فإن التجمعات الإقليمية في العالم النامي، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) وغيرها تسير في هذا الاتجاه.

ويمكن تلخيص أبرز الدوافع الأمنية– السياسية فيما يلي: [1]

أ– تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء ، وإشاعة أجواء الثقة والتفاهم المتبادل وحسن الجوار والاستقرار السياسي في المنطقة، فمما لاشك فيه أن وجود علاقات تجارية واقتصادية متوازنة تحقق مصالح البلدان الأعضاء ، هي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع والأجواء السياسية على المستويين المحلي والإقليمي، وكلما كانت هده العلاقات أكثر تطورا، كلما قطعت مسيرة التكامل الاقتصادي أشواطا أبعد.

ب– يعد التكتل الاقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء مجتمعة وتأثيرها في السياسات العالمية والمنظمات الدولية سواء على صعيد التصدي للمشكلات الكبرى التي تواجه العالم بصفة عامة، والعالم النامي بصفة عامة، أو تعزيز القوة التفاوضية لبلدان التكتل في إيجاد علاقات اقتصادية– سياسية أكثر عدلا وتوازنا مع البلدان الصناعية والمنظمات الدولية التي تتحكم بها هده البلدان.

3–الدوافع التاريخية والاجتماعية:

يعد التكامل الاقتصادي أساسا تكامل اجتماعي ثقافي بين الدول الأعضاء ومجتمعاتها أيضا، فمع تمتع كل هده المجتمعات بخصائص اجتماعية وثقافية معينة، فإن تطور العلاقات الاقتصادية من شأنه أن يعزز علاقات الود والتعايش المشترك والحوار الثقافي، ويزيل ما تراكم من مشاكل ترتبط بفترات طويلة من الخلافات السياسية والعقائدية بين الدول، وضعف أو انعدام العلاقات الاقتصادية والتجارية والصلات الاجتماعية والثقافية بين هده الدول، على الرغم من عمق جدور الترابط الاجتماعي والحضاري بين مجتمعاتها (من ناحية الدين واللغة والعادات وغيرها من الروابط المشتركة)، لا بل أن هده المجتمعات تشكل امتدادا لبعضها البعض، أما الحدود فما هي إلا تجزئة مصطنعة، سياسية واجتماعية لأمة واحدة (مثال على ذلك الأمة العربية) أو مجتمعات متقاربة، ويتضح الأمر بشكل جلي عند المناطق الحدودية، حيث التقارب بين سكان هذه المناطق على طرفي الحدود يصل إلى حد صلات الدم والقربة التي يتعين استثمارها لصالح التقريب والتكامل بين البلدان المتجاورة.

ومثلما يساعد هذا التكامل في تنمية المناطق الحدودية وتحقيق الأمن السياسي والاقتصادي، فإنه يعزز الأمن الاجتماعي والثقافي لهده البلدان، ويجعل سكان تلك المناطق، بعد أن ينخرطوا في أنشطة اقتصادية

[1] علي القزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 273– 275.

مجزية ويجنوا ثمار التنمية والتكامل، أن يشكلوا درعا بشريا ضد كل أشكال التخريب والتهريب الاقتصادي والاجتماعي لبلدانهم والبلدان المجاورة في آن معا بعد أن كانوا أداة لها.[1]

المطلب الثالث: آثار التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تنتج هذه الآثار بسبب زوال الحواجز التجارية داخل التكامل بشكل عام وعلى وجه الخصوص داخل الاتحاد الجمركي فيما يلي نذكر بعض من هذه الآثار:

1. أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية:

تنقسم آثار التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية إلى نوعين مهمين من الآثار وهما:

أ. الآثار الساكنة على التجارة الدولية

إن أشكال التكتل الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية، والتي تتوقف على كل من خلق التجارة وتحويل التجارة، فيحدث خلق التجارة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد أشكال التكتلات الاقتصادية في استهلاكها لسلعة معينة من إنتاجها المحلي غير الفعال، وذلك قبل قيام التكتل الاقتصادي، ولكن بعد قيام اتفاقية التكتل، تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من شركات في دولة عضو في الاتفاقية تنتج السلعة بطرق أكثر كفاءة واقل تكلفة، أي أن التكتلات الاقتصادية تؤدي لقيام تيارات جديدة للتجارة الخارجية بين دول التكتل، أو تحويل المبادات التي كانت تتم بين دول التكتل الاقتصادي ودول أخرى من خارج التكتل، إلى مبادلات تجارية بينية بين دول التكتل الاقتصادي.[2]

ب.الآثار الحركية على التجارة الدولية

إن واحدة من أهم المنافع والآثار الحركية التي يخلقها التكتل الاقتصادي هي تحقيق وفرات الحجم الاقتصادية، إذ كثير من الدول النامية تشكو صغر حجم أسواقها المحلية، والتي لا تكمن منتجيها من بناء مجمعات صناعية ضخمة وقادرة على إنتاج كميات كبيرة، تمكنهم من الاستفادة من انخفاض التكاليف النابع من وفرات الحجم الاقتصادية.

إن الأثر الحركي الثاني لتشكيل التكتل الاقتصادي هو زيادة المنافسة التي تحفزها السوق المشتركة بين شركات الدول الأعضاء في التكتل، وذلك بإلغاء القيود التجارية بينها، وهذا ما يخلق بيئة تنافسية تؤدي إلى خفض مستوى القوى الاحتكارية التي كانت متواجدة قبل الاتفاقية، ولكي تقوم تقوم الشركات بدعم مركزها التنافسي في السوق المشتركة، لابد أن تقوم بخفض تكلفة إنتاجها والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمجمعات الصناعية، وهذا ما يجعل الاستثمار أكبر في الدول الأعضاء من مصادر داخلية وخارجية.

---

[1] علي القزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص275 – 276.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي –نظريات وسياسات–**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص ص412–413.

وأخيرا فإن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى خلق منافع حركية نتيجة للزيادة في حركة وتنقل عوامل الإنتاج، فإذا، كان عنصر رأس المال العمل قادرين على التحرك من المناطق التي يتوفر عليها هذان العنصران نسبيا، إلى المناطق التي يكون فيها نادرين نسبيا، فإن هذا التحرك سوف يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وإلى مردود مادي أعلى لعوامل الإنتاج في الدول الأعضاء[1].

2. أثر التكتلات على توطين الأنشطة الاقتصادية:

يؤثر التكامل على توطين النشاط الاقتصادي، مما قد يؤدي إلى تفاقم مظاهر التفاوت الإقليمي بين البلدان الأعضاء ، فالتكامل ذاته من شأنه أن يجعل بعض مناطق (بلدان) التكتل أكثر جاذبية، حيث انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج أو توافر إمكانيات للدخول إلى أسواق أكبر للمنتجات الاستهلاكية، وسوف تحصل التجمعات الحضرية الكبيرة في المناطق المتطورة على هذا النوع من المزايا. فأي شركة، على سبيل المثال، تبحث عن فرصة جديدة للاستثمار، فإنها تسعى إلى اختيار موقع المشروع تبعا لتوافر عوامل التوطن، مثل[2]:

* سوق واسعة وكافية للمنتجات.
* تشكيلة واسعة من العمالة الماهرة وغير الماهرة وشروط أفضل وأكثر مرونة لسوق العمل.
* تشكيلة جيدة من المنافع العامة والاجتماعية التي من شأنها أن تدعم العملية الإنتاجية والأحوال المعيشية لقوة العمل.
* بنية أساسية أفضل للنقل والاتصالات.
* سهولة الحصول على الخدمات المالية والقانونية والمحاسبية وغيرها.
* الارتباط بمراكز التكنولوجيا والبحث والتطور.

فعندما يتم الاستثمار في هذه الظروف، ستكون العوائد أعلى والحوافز المتاحة للأنشطة الإنتاجية أكبر، ومع تكامل أسواق الإقليم، يتسع الإنتاج وترتفع الإنتاجية وتزداد المنافسة، فيفقد المنتجون الأقل كفاءة أسواقهم أو، بالأحرى حصصهم منها، بل قد يخرج بعضهم نهائيا من النشاط ذي العلاقة.

المطلب الرابع: أشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية

لا يوجد شكل واحد لظاهرة التكامل أو التكتل الاقتصادي الإقليمي، كما أنه غالبا ما تتدرج هذه الظاهرة من شكل بسيط مثل الاتفاقيات التجارية التفضيلية متعددة الأطراف إلى شكل أكثر تطورا مثل الأسواق المشتركة والإتحاد الاقتصادي والنقدي، وفيما يلي تحلي لأشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

أولا: الاتفاقيات التجارة التفضيلية

تعد من أبسط أشكال التكامل الاقتصادي، وتتمثل في مجموعة الإجراءات التي تتخذها بعض الدول للتخفيف من القيود المفروضة على حرية تجارة السلع الخدمات فيما بينها، سواء إتخدت شكل تخفيض معدلات الرسوم الجمركية أو تخفيف القيود التجارية الأخرى، المصاحبة بتبادل الدول الأعضاء هذه المعاملة التفضيلية

[1] مزيان حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص17- 18.

[2] علي القزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص291.

فيما بينها، ويعد من أشهر الاتفاقات التفضيلية لدول الكومنولث (نظام التفضيل الإمبراطوري) الذي كونته المملكة المتحدة عام 1932 مع كل من الدول التابعة للتاج البريطاني وبعض مستعمراتها السابقة.[1]

ثانيا: منطقة التجارة الحرة

هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفة جمركية تجاه بقية دول العلم، أي كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة التكاملية، وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنوع التجارة، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

إن المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة هي مشكلة إعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، وبخاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء ، فغالبا ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير حيث يزيد احتمالات تسرب بعض المنتجات أجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة وبوجه خاص إلى داخل الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية العالية عبر الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة وذلك حتى يتمكن دفع الرسوم الجمركية عليها إذا كان هذا يحقق مصلحة المستوردين في هذه الدول الأخيرة. [2]

ثالثا: الاتحاد الجمركي

في هذه الدرجة يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وفي هذه النقطة يلتقي الإتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة، إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفة الجمركية لكل أعضاء أجزاء العالم الخارجي، فتصبح الإقليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليما جمركيا واحدا، كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفة الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي للدول السابقة، وفي غالب الأحوال تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي، وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر ولكنها أيضا تحتاج إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادات الدول الأعضاء ، ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية هي: [3]

- وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية.

---

[1] محمود يونس علي عبد الوهاب نجا أسامة احمد الفيل، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص ص 200 – 201.

[2] فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص11.

[3] عمر مصطفى محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 21 – 23.

- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء .
- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء.

ويتضح من هذا أن الاتحاد الجمركي يتميز على منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل دول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة عادة، وخاصة إعادة التصدير وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة[1].

ويعد الاتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل الاقتصادي تعقيدا، لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، وإدارة معقدة بغية إنشاء الإتحاد والإشراف عليه، وكثيرا ما يعتبر الاتحاد الجمركي مؤشرا على إن الدول الأعضاء تنوي إتباع سياسة التكامل بدلا من مجرد التعاون، ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لوكسمبورغ وبلجيكا سنة 1922 مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد سنة 1947، ودخل حيز التنفيذ سنة 1948، ويسمى باتحاد الينيلوكس الذي يعتبر أول تجربة رائدة في مشروع التكامل الاقتصادي.[2]

رابعا: السوق المشتركة

وهي بدورها تمثل درجة أعلى من التكامل الاقتصادي مقارنة بالاتحاد الجمركي، حيث تتمثل في اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها، مع وضع تعريفة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء ، وهي في ذلك تتشابه مع الاتحاد الجمركي، ولكنها تمتاز عنه في وجود حرية حركة خدمات عناصر الإنتاج من عمل ورأس المال– أي إلغاء القيود المفروضة عليها– بين الدول الأعضاء في السوق، الأمر الذي يترتب عليه إمكانية إعادة توزيع خدمات عناصر الإنتاج على المجالات الإنتاجية المختلفة، بحيث تحقق كل منها أفضل استخدام ممكن، وقد حققت السوق الأوربية المشتركة التي أنشئت عام 1957، وضع السوق في بداية عام 1993.

خامسا: الإتحاد الاقتصادي

يعتبر الاتحاد الاقتصادي أعلى درجات التكامل الاقتصادي بين الدول، ويتضمن نفس سمات السوق المشتركة من حيث اتفاق مجموعة من الدول على إزالة كافة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع

[1] آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية وحرية التجارة في في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر(باتنة)، 2006– 2007، ص 43.

[2] عمر مصطفى محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

تعريفة موحدة (التنسيق بين السياسات التجارية) في مواجهة الدول غير الأعضاء ، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحرك خدمات عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) بينها[1].

ويمتاز الإتحاد الاقتصادي عن السوق المشتركة في وجود تنسيق (وربما توحيد) للسياسات الاقتصادية الأخرى (المالية والنقدية)، بالإضافة إلى إنشاء عددا من المؤسسات الاقتصادية التي تحقق هذا التنسيق، الأمر الذي يعني تنازل كل دولة في الإتحاد عن جزء من سيادتها الاقتصادية رغم استقلالها السياسي، وعندما يصدر الإتحاد الاقتصادي عملة نقدية واحدة ويستخدمها، يتحول إلى إتحاد نقدي.

سادسا: الاتحاد النقدي

إن قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة، يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيوم بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية، فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر.

سابعا: الإتحاد الاقتصادي التام

يعتبر درجة أعلى من السوق المشتركة وهو تنظيم تقوم فيه الدول الأعضاء بتوحيد كافة سياساتها الاقتصادية، بما في ذلك السياسات النقدية والمالية والاجتماعية، ويعتبر التنسيق عنصرا أساسيا في تطور الاتحاد الاقتصادي فهو يستدعي الإزالة التدريجية للاختلافات في التشريعات والممارسات الإدارية والسياسات الوطنية والسعي لتحقيق تكاملها لتكون سياسة عامة على مستوى هذا التنظيم، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل يوحد كافة السياسات الاقتصادية والمالية لتحقيق وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم[2].

وغالبا ما يجمع هذا النوع من الإتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه، وهو ما يعني أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات.

من خلال عرضنا لدرجات التكامل الاقتصادي، يمكن للدول تحقيق تكتل اقتصادي ولكن بدرجات متفاوتة، ويتم ذلك بتحرير التجارة وتحرير انتقالات عناصر الإنتاج مع تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينها، ولتوضيح درجات التكامل الاقتصادي وتبسيطها أكثر، يمكن تلخيصها في الشكل التالي:[3]

[1] محمود يونس علي عبد الوهاب نجا أسامة أحمد الفيل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 203- 204.

[2] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000 ، ص 270.

[3] عمر مصطفى محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص25 – 26.

الشكل رقم (02): درجات التكامل الاقتصادي

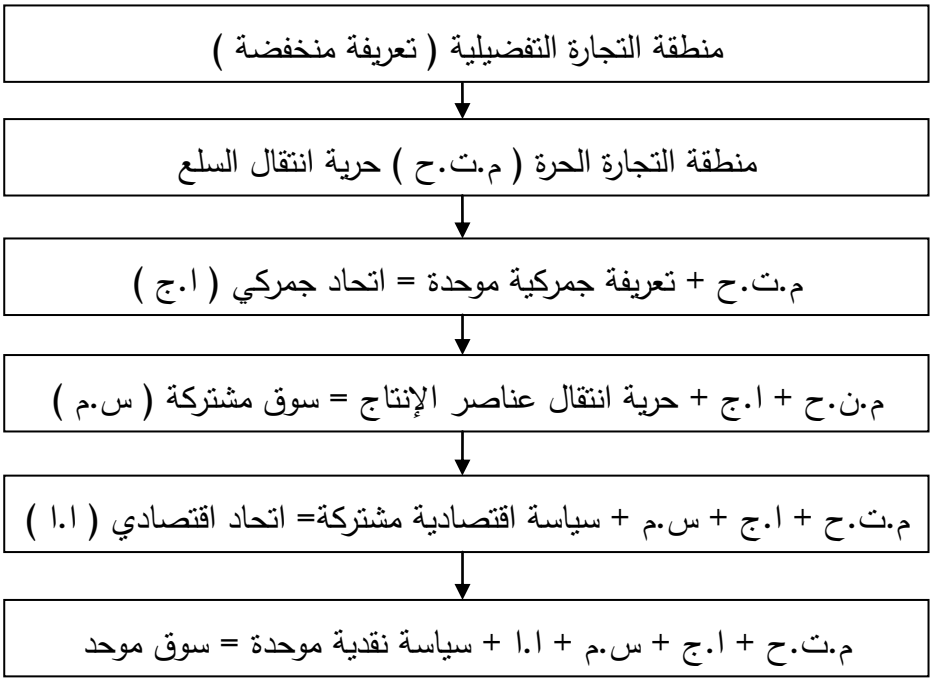

المصدر: عمر مصطفى محمد، مرجع سبق ذكره، ص27

نلاحظ من الشكل السابق أن مسار التكتل الاقتصادي يبدأ أولا باتفاق دولتين أو أكثر على معاملات تجارية تفضيلية، وخاصة في مجال خفض التعريفة الجمركية على المبادلات الجارية بينها، لتتحول بعد ذلك إلى منطقة تجارية حرية تتنقل السلع والخدمات بين دولها بأقل القيود، أما إذا اتفق على توحيد التعريفة الجمركية بين تلك الدول، فإنها تتحول إلى إتحاد جمركي، ومع حرية انتقال عوامل الإنتاج(الأموال والعمالة)، تصبح سوق مشتركة، وباتفاق دول التكتل على سياسة ضريبية وتجارية، فإن ذلك يجعل منها وحدة اقتصادية ، ولا يبقى لها إلا توحيد السياسة النقدية والمالية لتصبح سوق موحدا.

إن التحليل السابق تبين أن التكتل الاقتصادي لا ينشأ دفعة واحدة بل يمر بعدة مراحا، كلما نجحت دول التكتل في قطف ثمار مرحلة ما، انتقلت للمرحلة التالية حتى بلوغ الوحدة الاقتصادية والسياسية، كما يبرز اختلاف مراحل وأشكال التكتلات في بعض الخصائص والمميزات، مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02) : أهم مراحل التكتل الاقتصادي الإقليمي

نوع التكتل	تجارة حرة بين الأعضاء	رسوم جمركية خارجية موحدة	حرية تحرك عوامل الإنتاج	تنسيق كافة السياسات الاقتصادية
منطقة تجارة حرة	✓	–	–	–
اتحاد جمركي	✓	✓	–	–
سوق مشتركة	✓	✓	✓	–
اتحاد اقتصادي	✓	✓	✓	✓

المصدر: كامل بكري، **الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002، ص 196.

يتضح من الجدول السابق أن مراحل التكتل الاقتصادي الإقليمي تتميز بالتدرج، على أساس أن إضافة خاصية أو عنصرا معينا ينقل المجموعة إلى مرحلة أخرى من حياة التكتل ليصل إلى مرحلة النضج من خلال تنسيق وتوحيد كافة السياسات الاقتصادية(الجمركية، التجارية، المالية، والنقدية...)، وعندها تتحول مجموعة الدول إلى اتحاد اقتصادي تام، ومن الممكن أن تصبح اتحاد سياسيا من خلال برلمان وجهاز حكم واحد مثلما نجده في الإتحاد الأوروبية.

المبحث الثالث: نماذج التكتلات الاقتصادية الإقليمية

توجد على المستوى العملي عدة تكتلات اقتصادية إقليمية، سواء في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، كما أنها تنتشر في مختلف القارات وحتى بين القارات، وسنحاول التطرق لبعضها في هذا المبحث بالتركيز على أبرزها.

المطلب الأول: الإتحاد الأوروبي

الإتحاد الأوروبي Union européenne (UE) هو تكتل سياسي واقتصادي أوروبي بدأ مساره منذ عام 1951 ومر بعدة مراحل توسع خلالها ليشمل 28 دولة أوروبية، قبل خروج بريطانيا عام 2016، يلخص أهدافه الإستراتيجية في التأسيس لمواطَنة تضمن الحقوق الأساسية، وتدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتقوي دور أوروبا في العالم.

1. نشأة الإتحاد الأوروبي

بدأ التفكير في توثيق التعاون الاقتصادي الأوروبي إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، وساعد على ذلك عوامل عدة ارتبطت بتجربة الحرب العالمية الثانية، وما ترتب عليها من آثار انعكست على القارة الأوروبية، فقد كانت القضية الأولى التي واجهت الدول الأوروبية هي إعادة تعمير أوروبا، وقد اتخذت إعادة التعمير شكلا جماعيا مع مشروع مارشال الأمريكي، وكانت هذه أول تجربة للعمل المشترك بين الدول الأوروبية، وإلى جانب تجربة مشروع مارشال، فقد بذلت الدول الأوروبية سلسلة من الجهود والاتفاقيات توجت في الأخير بتأسيس الإتحاد الأوربي، وتتمثل هذه الجهود في[1]:

في عام 1948، اتفقت 3 دول أوروبية هي هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ على إنشاء إتحاد جمركي والدي عرف بالبينولوكس، ثم جاء إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب Coal and Steal Community European في عام 1950، كخطوة أولى وأساسية على طريق التكامل الاقتصادي الأوروبي، وعهد بإدارتها إلى سلطة عليا تختار من شخصيات مرموقة ومعروفة باستقلالها، وبذلك بدا أن سلطة فوق الدول تدير أحد أهم المرافق الاقتصادية الأوروبية.

وفي عام 1956 شكلت لجنة عرفت باسم لجنة سباك، نسبة إلى وزير خارجية بلجيكا الذي يرئسها، وقدمت تقريرها في عام 1956 لمجموعة من6 دول أوروبية، هي: ألمانيا، فرنسا، ايطاليا، بلجيكا، هولندا، ولوكسمبورغ،

[1] محمد توفيق عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 268-269.

وذلك للنظر في تدعيم التكامل الاقتصادي الأوروبي، وكان هذا التقرير هو أساس معاهدة روما التي وقعت في 1957، والتي أنشأت ما عرف باسم السوق الأوروبية المشتركة، وكان الغرض من إنشاء السوق هو إزالة الحواجز الجمركية وجميع العقبات أمام انتقال السلع ورؤوس الأموال.

وفي 25 ماي1957، وقعت الدول الست الأعضاء المذكورة في روما اتفاقية تأسيس السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة الطاقة الأوروبية النووية، والتي طبقت في أول جاني 1958، والمنظمات الثلاثة (الهيئة الأوروبية للفحم والفولاذ، السوق الأوروبية المشتركة، منظمة الطاقة الأوروبية النووية) دمجت، وأصبحت تشكل مجتمعة المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

وفي أول جويلية 1968، بدأت الوحدة الجمركية، حيث ألغيت جميع الجمارك بين الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وتم اعتماد تعريفة جمركية موحدة تجاه الخارج، وهي خطوة هامة نحو السوق الداخلية الموحدة، وفي 21 أفريل 1970، صدر قرار بتمويل المجموعة الأوروبية عن طريق موارد مالية خاصة بها، بدلا من نظام الحصص المحددة المفروضة على الدول الأعضاء .

وفي 13 مارس 1979، بدأ تطبيق (النظام النقدي الأوروبي) ووحدة الصرف الأوروبية، واعتمدت آلية تفصيلية للتدخل في أسواق النقد بهدف التحكم في أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء ، وتقديم الدعم للعملات التي تتعرض للضعف والتذبذب، ويستهدف النظام النقدي الأوروبي تحقيق الاستقرار النقدي لدول السوق، بعد أن شهدت تجربة نظام أسعار الصرف القائمة آثارا سلبية عديدة على اقتصاديات دول السوق الأوروبية.

وفي 14 جوان 1985، أعدت المفوضية الأوروبية برنامجا إصلاحيا في إطار الكتاب الابيض عن استكمال السوق الداخلية، والذي حدد الإجراءات اللازمة لإلغاء الحواجز المادية والضريبية والتقنية قبل عام 1992، وربط إقامة السوق الداخلية مع زيادة الأموال المخصصة للمجموعة، والمخصصة لصندوق التعديل الهيكلي، وصندوق التلاحم.

وفي بداية 1986، تم توقيع (الوثيقة الأوروبية الموحدة) في لاهاي، وبدأ تنفيذها في 1 جويلية 1987، وقد منحت المجموعة الأوروبية صلاحيات موسعة وأسلوبا فعالا لاتخاذ القرار، فحصل البرلمان الأوروبي على حق المشاركة في سن التشريعات المتعلقة بالسوق الداخلية.

وفي ديسمبر 1991 تم عقد قمة المجموعة الأوروبية في مساترخت، وفيها أتفق على تحويل المجموعة الأوروبية من مجموعة اقتصادية إلى وحدة سياسية ذات عملة واحدة، ومعاهدة ماسترخت واتفاقية الوحدة الأوروبية أسفرت عن اتفاق رؤساء وحكومات المجموعة على تكثيف وتمتين عرى التعاون بين الدول المعنية، حيث امتدت بنود المعاهدة إلى الجوانب الاقتصادية والمالية والأمنية الدفاعية والسياسة الخارجية، وبذلك يكون قد تم في قمة المجموعة الأوروبية في ماسترخت التوصل إلى اتفاق بشأن الوحدة الأوروبية الاقتصادية النقدية، وبشأن الإتحاد السياسي أيضا، وفي 07 فيفري 1992 وقع وزراء خارجية المجموعة الأوروبية معاهدة ماستريخت لإنشاء الاتحاد الأوروبي، أما تطبيق فكان مع بداية 1993.

2. مكانة الإتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي

لقد تكللت جهود إنشاء الاتحاد الأوروبي وترسيخ العملة الأوروبية الموحدة بالنجاح، إذ دعمت أوروبا بخيارات النمو القوي، فأصبحت أكثر الاقتصاديات ديناميكية وتنافسية في العالم، وأكثر المناطق استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، لاسيما بعد التوسع الكمي الذي شهدته في ماي 2004.

ويعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر في العالم، حيث بلغ مجموع صادراته ما يعادل خمس مجموع الصادرات العالمية في سنة 1999، أما على مستوى الاقتصاد الكلي، فقد ظل التكامل مصدرا للآثار الإيجابية في منطقة اليورو، بحيث تم تحقيق الإنظباط في سياسات المالية العامة والسياسات النقدية، وتخفيض مستويات التضخم في جميع أنحاء أوروبا.

ويلعب اليورو دورا ثانويا على المسرح العالمي بعد الدولار الأمريكي، ولم يقم البنك المركزي الأوروبي من جانبه بعرقلة أو تشجيع تدويل عملته، ورغم ذلك فإن اليورو يستخدم كعملة تسوية لحوالي نصف تدفقات التجارة الخارجية لمنطقة اليورو[1]، والجدول والشكل التاليين يوضحان تطور الصادرات الخارجية للإتحاد الأوروبي:

الجدول رقم (03): تطور صادرات الاتحاد الأوروبي (**الوحدة**: مليار دولار)

المجموعة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
UE 28	4530	5269	5846	4514	5078	5936	5695	6006	6035	5278	5228	5887
UE 15	4096	4717	5183	3998	4476	5197	4979	5234	5228	4563	4496	5058

المصدر: بناء على معطيات من الموقع الالكتروني لـ International trade statistics: https://www.trademap.org .

الشكل رقم (03): حجم صادرات الإتحاد الأوروبي(2002-2003) **الوحدة**: مليار دولار.

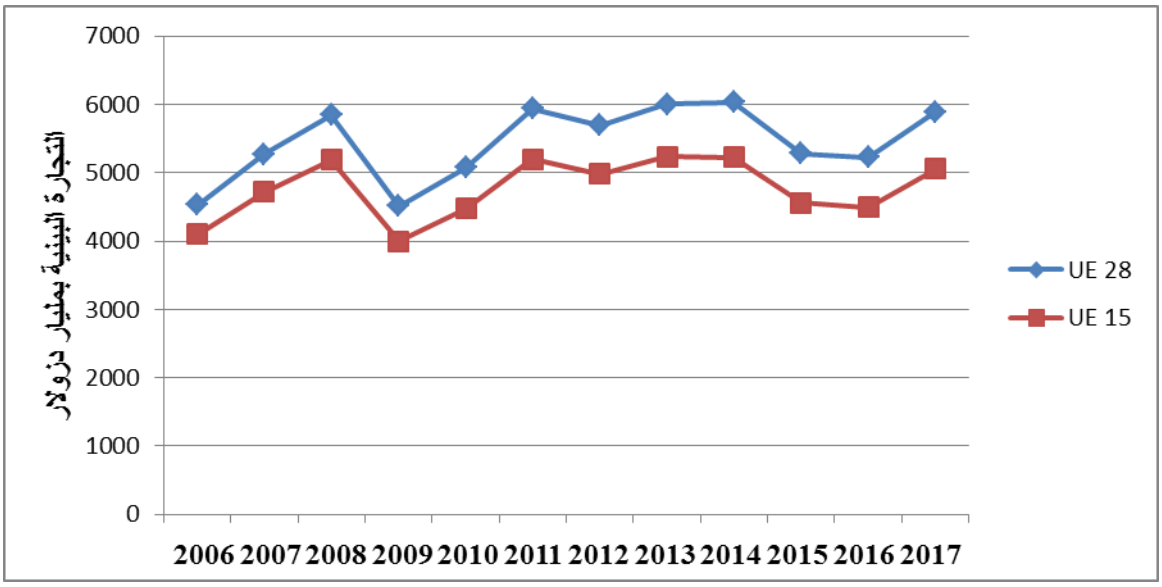

المصدر: بناء على معطيات الجدول السابق بواسطة Exel

يتضح من السابق تطور صادرات بنفس الاتجاه (زيادة ونقصانا)، وبشكل أكبر في الإتحاد الأوروبي(28 دولة) مقارنة بالإتحاد الأوروبي(15 دولة)، لكن الزيادة في حجم الصادرات لخارج الإتحاد بعد التوسع بقيت

[1] آسيا الوافي، **مرجع سبق ذكره**، ص48.

مستقرة تقريبا عبر السنوات، وهو ما توضحه الفجوة بين المنحنيين، مما يدل على إن توسيع الإتحاد الأوروبي لم يكن له تأثير واسع على التجارة الخارجية(الصادرات) بين وحداته.

ولتقييم تأثير توسيع تكتل الإتحاد الأوروبي على التجارة الخارجية للإتحاد ككل، يجب مقارنتها بتطور التجارة البينية بين أعضائه، وهو ما يوضحه الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (04): تطور التجارة البينية للإتحاد الأوروبي (**الوحدة**: مليار دولار)

المجموعة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
UE 28	4713	5503	6188	4652	5251	6137	5745	5845	5923	5128	5115	5785
UE 15	4196	4843	5390	4091	4603	5354	5003	5067	5111	4414	4391	4940

المصدر: بناء على معطيات من الموقع الالكتروني لـ International trade statistics: https://www.trademap.org .

الشكل رقم (04): حجم التجارة البينية للإتحاد الأوروبي(2002-2003) **الوحدة**: مليار دولار.

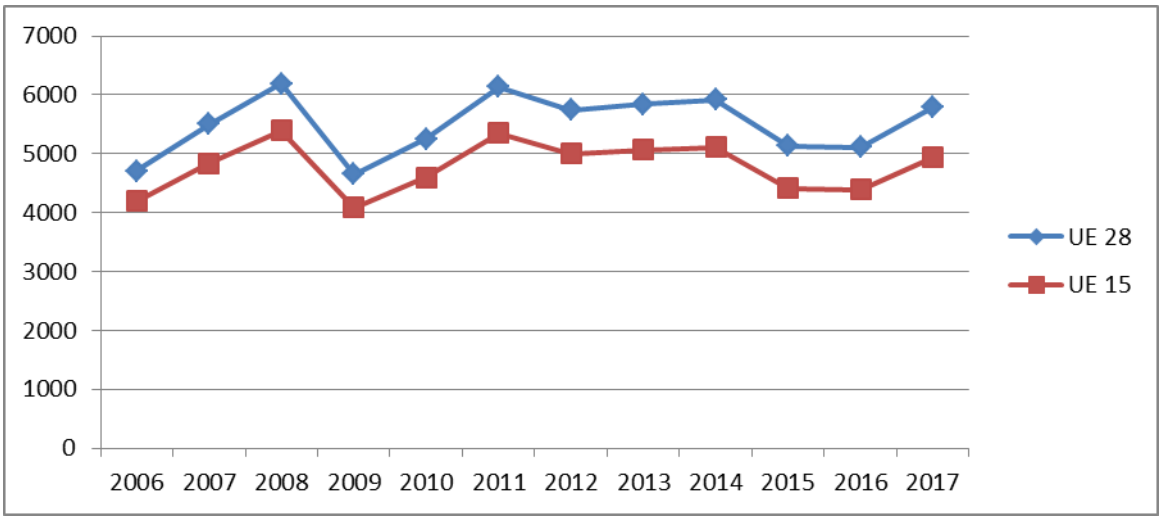

المصدر: بناء على معطيات الجدول السابق بواسطة Exel

يتضح من الشكل السابق أن تغير التجارة البينية داخل الإتحاد الأوروبي(نموا وتراجعا) بعد التوسيع من 15 دولة إلى 28 دولة، قد تغيرت بمقدار بسيط، وأن هذه الزيادة بقت مستقرة، وتفسير ذلك أن الدول الجديدة المنظمة كان دورها هامشيا على التجارة داخل الإتحاد الأوروبي، حيث يرتكز هذه الأخير على عدد محدود من الدول الأساسية كألمانيا، فرنسا، بريطاني، إيطاليا واسبانيا.

المطلب الثاني: اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية NAFTA

اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا: NAFTA North American Free Trade Agreement، هي معاهدة لإنشاء منطقة تجارية حرة Free zone trade ما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

1. نشأة مجموعة نافتا:

كانت أمريكا وكندا قد توصلتا إلى ترتيبات ثنائية خاصة في عام 1965 للتعامل مع التجارة في السيارات وقطع غيارها، وبحلول عام 1987، اتفقتا على أن حجم التجارة الثنائية قد تعدى الترتيبات القائمة بينهما، وبدأت المفاوضات حول منطقة التجارة الحرة الأمريكية الكندية، التي دخلت حيز النفاذ في عام 1989، أما المكسيك

فلقد بدأت الإصلاح الاقتصادي منذ تاريخ انضمامها للجات عام 1986، الأمر الذي مهد السبيل أمام هذه الدول الثلاثة للدخول في مفاوضات حول منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا).

وفي 12 أوت 1998، أعلنت الدول الثلاثة عزمها دخول في ترتيبات منطقة التجارة الحرة، وبدأ التفاوض فيما بينها حول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ناقتا، التي بدأ سريانها في أول يناير 1994، كتجمع اقتصادي إقليمي يضم دول شمال القارة الأمريكية (أمريكا، كندا، المكسيك والشيلي)، وتهدف الاتفاقية إلى التحرير التصاعدي لتجارة السلع والعديد من المجالات المهمة، بينها إزالة القيود على التجارة في العديد من الخدمات المالية، وتحرير سياسات الاستثمار والتبادل في سلع الخدمات، والالتزام بتقوية وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية، وفتح أسواق المشتريات الحكومية، والالتزام بتطبيق قوانين المنافسة، والتوصل لإجراءات تفصيلية لتسوية المنازعات، وزيادة حجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء على حساب الاستيراد من الخارج[1].

ويبدو حجم وثقل هذا تجمع نافتا في الاقتصاد العالمي واضحا، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا عضوان كبيران وبارزان في مجموعة الدول السبع الكبرى والدول الصناعية المتقدمة، ويري البعض أن الولايات المتحدة هي التي دعت إلى هذا التكتل ورعت إنشاءه للدواعي التالية[2]:

- المخاوف الأمريكية من القوة الاقتصادية لأوروبا الموحدة، ومن القوة الصناعية والتكنولوجية لليابان.
- القلق الأمريكي من استغلال أوروبا الموحدة لانتزاع التنازلات التجارية من الولايات المتحدة، إذا ما بقيت منفردة.

ومن أجل توضيح وزن دول نافتا في المجموعة، فإن الجدول التالي يقدم بعض المعطيات الاقتصادية لدول مجموعة نافتا وللمجموعة ككل:

الجدول رقم (05): لمحة عن النافتا

البيان	كندا	و م أ	المكسيك	الإجمالي
عدد السكان في2008 (المليون)	33.3	304.1	106.7	444.1
اللغات	الانجليزية	الانجليزية	الإسبانية	–
الناتج المحلي الإجمالي 2008 (مليار الدولار)	1501	14441	1087	17000
التجارة البينية في 2008 (مليار الدولار)	570.8	919.9	393.5	946.1
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 2008 (مليار دولار)	240	229.8	156	625.8
فرص العمل في الفترة (1993– 2008)(مليون)	4.3	25.1	9.3	39.7
المستوى الوطني للعمالة في 2008(%)	17.1	145.4	43.2	205.7

المصدر: محمد توفيق عبد المجيد **مرجع سبق ذكره**، ص 265.

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص95

[2] عمر مصطفى محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 78– 79.

2. مبادئ النافتا:

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة الإقليمية بينهما، ووضعوا الخطوط العريضة للاتفاقية وكانت كما يلي[1]:

❖ تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات، وتحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل.

❖ تخفيض الرسوم الجمركية على مدى 15 عاما تدريجيا حتى تلغى تماما بين الدول الثلاثة.

❖ تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة اليود المفروضة على كافة الاستثمارات في القطاعات المختلفة باستثناء قطاع البترول في المكسيك والصناعة الثقافية في كندا، والخطوط الجوية والاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية.

❖ العمل على وجوب احترام اتفاقيات الملكية الفكرية والصناعية.

❖ السماح بإنظمام أعضاء آخرين، كما يمكن لأي دولة الانسحاب من الاتفاق، شريطة أن تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعلن لذلك بستة أشهر.

❖ العودة إلى قيد من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية لدول معينة لبعض الصعوبات نتيجة فتح السوق.

❖ اللجوء إلى التحكيم المستقل لحل الخلافات التي تنجم عن التطبيق في فترة من 30 إلى 45 يوم.

❖ إتاحة الهجرة أو حرية الحركة للأفراد باستثناء بعض النوعيات من العمال.

❖ تحديد إجراءات ووضع آلية عادلة وشفافة لتسوية النزاعات، وخاصة في مجالات المنشأ والإغراق والنواحي البينية.

❖ إلغاء القيود الإدارية مثل رخص الواردات التي تعمل كسقف على الواردات، مع اتخاذ المواصفات الفنية كعقبة للتجارة بين هذه الدول، وترجيح عمل اللجان لوصول إلى مواصفات محددة.

3. أهداف النافتا:

تهدف منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى تحيقي مجموعة منال أهداف نذكر منها[2]:

▪ تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة، مثل قيام الولايات المتحدة الأمريكية باستيراد عصير البرتقال المركز من المكسيك بدلا من أمريكا اللاتينية، وخاصة البرازيل.

▪ زيادة معدل نمو الناتج المحلي والدخول للدول الأعضاء حيث تشير الدراسات أنه من المنتظر زيادة حقيقة في دخل المكسيك بنحو 0.5% من ناتجها المحلي الإجمالي، ونحو 0.3% في الولايات المتحدة الأمريكية و0.87% في كندا، وفيما يخص المستوى القطاعي وافقت المكسيك على تحرير قطاع الذرة، بينما وافقت الولايات المتحدة على تخفيض الحواجز التي تفرضها على التجارة في الفاكهة الطازجة والخضروات.

[1] عمر مصطفى محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 78- 80.

[2] عمر مصطفى محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 82- 83.

▪ الغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات، بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء .

▪ قيام كل من الولايات المتحدة وكندا بزيادة الاستثمارات في المكسيك، وهذا ما يؤدي إلى زيادة العمالة في هذه الأخيرة، وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أما السلع الأمريكية.

▪ رفع القدرة التنافسية لمنشئاتها في الأسواق العالمية مع مراعاة حماية البيئة.

▪ زيادة قوة التفاوض لدول التكتل وزيادة قدرة التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة خاصة الاتحاد الأوروبي، مع تحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات، وزيادة القدرة التنافسية على الدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة التي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم.

▪ علاج مشكلة البطالة في الدول الأطراف بزيادة الطاقة الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين.

▪ إتباع أساليب فعالة لتنفيذ الاتفاقية وحل المنازعات، وتقليص الأعباء الإدارية على المصدرين والمستوردين والمنتجين الذين يقومون بالتبادل في الإقليم.

وتعد آثار اتفاقية نافتا أقل من الآثار الناجمة عن اتفاقية الإتحاد الجمركي، حيث أنها لا تضع تعريفات جمركية موحدة أو سياسة تجارية مشتركة للدول الأعضاء ، ويتمتع أعضاء ها بالحرية في الدخول في اتفاقيات مع الشركاء الأجانب خاصة في الدول النامية، فقد وسعت المكسيك نطاق ترتيباتها التجارية التفضيلية مع أمريكا اللاتينية، سواء مع كولومبيا وفنزويلا في إطار مجموعة الثلاثة أو مع شيلي وشركاء آخرين في أمريكا الوسطى والجنوبية[1].

كما نوضح تطور التجارة البينية لتجمع النافتا 1986-2001 في الجدول التالي:

الجدول (06): تطور التجارة البينية لتجمع النافتا 1986-2001 (%).

السنوات	87-86	89-88	91-90	93-92	95-94	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الصادرات	42.5	40.7	41.8	44.7	47.1	47.6	49.1	51.7	54.6	55.7	55.5
الواردات	30.9	32.6	34.4	35.9	37.5	39.2	39.8	40.2	40.3	39.8	39.5

المصدر: عمر مصطفى محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

يتضح من الجدول السابق نمو مستمر في معدلات التبادل التجاري داخل النافتا، سواء في مجال الصادرات أو الواردات خلال الفترة(1986- 2001)، وهو ما كان له لأثر سلبي على تجارة دول النافتا مع العالم الخارجي، مما دفع باق المناطق إلى الدخول بدورها في تكتلات إقليمية جديدة.

[1] محمد توفيق عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص263- 264.

المطلب الثالث: منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي(APEC)

منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي(أبيك: APEC) Asia-Pacific Economic Cooperation، هو منتدى يضم 21 دولة تطل على المحيط الهادي والتي تسعى لتشجيع التجارة الحرة والتعاون الاقتصادي في منطقة آسيا ودول المحيط الهادي.

1. نشأة الأبيك

تم إنشاء أبيك عام 1989 لتنمية التكامل الاقتصادي في منطقة الباسيفيكي، وضمان استدامة النمو الاقتصادي في دولها، ولقد ضم التجمع في بداياته إثني عشر من اقتصاديات آسيا والباسيفيكي فقط، ثم انضمت كل من الصين وتايوان في نوفمبر 1991، أعقبتها المكسيك وبابوا غينيا الجديدة في نوفمبر 1993، ثم شيلي في نوفمبر 1994، ليصل عدد أعضائها إلى 18 عضو. تقوم فكرة الابيك على أساس إتاحة المجال للأعضاء لمناقشة نطاق متسع من القضايا والموضوعات ذات الأهمية الاقتصادية الإقليمية، ويتم توالي الرئاسة بين الأعضاء على أساس عقد اجتماع وزاري سنوي من وزراء الخارجية والاقتصاد، ولقد تطور أبيك من مجرد مجموعة للحوار غير الرسمي، إلى مؤسسة ذات صفة رسمية، حيث اتسع نطاقها مع الوقت لتتحول إلى أداة إقليمية رئيسة لتعزيز التجارة والاستثمار، تضم كل الاقتصاديات الكبرى في المنطقة، وأكثر الاقتصاديات الديناميكية وأسرعها نموا في العالم.[1]

ويضم الابيك 21 دولة موزعة على 4 قارات، وهي: الولايات المتحدة، كندا، والمكسيك (أعضاء النافتا) بأمريكا الشمالية، استراليا ونيوزلندا (القارة الاسترالية) وشيلي وبيرو (أمريكا الجنوبية)، وأربعة عشر دولة أسيوية هي: دول الآسيان السبعة بالإضافة إلى تايوان، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، غينيا الجديدة، روسيا، الصين، اليابان.[2]

ولقد عقدت قمة منتدى الآبيك حتى الآن ثمانية مؤتمرات، شارك فيها رؤساء الدول الأعضاء ، وكان من أهمها القمة السنوية السابعة التي عقدت شهر سبتمبر 1999 بمدينة أوكلاند عاصمة نيوزيلند، والقمة السنوية الثامنة التي عقدت في سلطنة بروناي في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001.[3]

2. أهداف الأبيك:

أصدر الاجتماع الوزاري الثالث إعلان سيول سنة 1991، الذي تضمن أسس وأهداف الأبيك التي حددها كما يلي:[4]

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 105.

[2] محمد توفيق عبد المجيد، **موجع سبق ذكره**، ص 245.

[3] عمر مصطفى محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 99.

[4] عمر مصطفى محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

- تحقيق استدامة النمو والتنمية في دول الإقليم لصالح شعوبها، والمساهمة بذلك في النمو والتنمية للاقتصاد العالمي، وذلك بتعظيم مكاسب كل من الإقليم والاقتصاد العالمي من تزايد الاعتماد المتبادل بما في ذلك تشجيع تدفقات السلع والخدمات والاستثمار التكنولوجي.
- تطوير النظام التجاري المتعدد الأطراف المنفتح، وتقويته لصالح دول أسيا والباسيفيك وجميع الاقتصاديات الأخرى، وذلك بتقليص عوائق تجارة السلع والخدمات والاستثمار بين الدول الأعضاء وفقا لقواعد الجات، وبدون إلحاق أضرار بالاقتصاديات الأخرى، كما أكد الإعلان العمل على تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في أنشطة الأبيك، سعيا إلى تعظيم المنافع من التعاون الإقليمي.[1]

والجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية لدول الأبيك:

الجدول (07): أهم المؤشرات الاقتصادية لتكتل الأبيك

البيان	2000	2002
حجم السكان (مليون نسمة)	2309	2330
متوسط معدل النمو السنوي الديمغرافي(%)	1.8	1.2
الناتج المحلي الإجمالي (ت.د) (%)	18.7	18.7
الناتج المحلي الإجمالي العالمي(%)	59.4	58
الاستثمار الأجنبي المباشر(ب.د) (%)	554	171
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم(%)	39.8	26.2

المصدر: عمر مصطفى محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 104.

ويمثل الجدول التالي تطور التجارة الخارجية في دول الابيك من 2000 إلى 2003 (مليون دولار):

الجدول(08): تطور التجارة الخارجية لدول الابيك(2000-2003) الوحدة: مليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003
الابيك	3.329.565	3.118.812	3.231.392	3.670.027

المصدر: عمر مصطفى محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 105.

المطلب الرابع: السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)

السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا COMESA) Common Market for Eastern and Southern Africa هي منطقة تجارة تفضيلية تمتد من ليبيا إلى زيمبابوي، وتضم في عضويتها تسعة عشر دولة.

وقد عرفت الاتفاقية الرسمية للكوميسا على أنها تكتل اقتصادي لتكامل إقليمي بين دول افريقية ذات سيادة، اتفقت فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الإقليمي في منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق، ومن خلال

[1] عمر مصطفى محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 99-100.

التعاون وتركيز العمل من أجل تطوير وتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية والإنسانية للصالح المشترك والمتبادل لجميع شعوبها.

1. نشأة الكوميسا:

تعود نشأة الكوميسا لعام 1994، عوضاً عن منطقة التجارة التفضيلية الموجودة منذ عام 1981، تسعة دول قامت بإنشاء منطقة تجارة حرة عام 2000، وهي مصر، جيبوتي، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، السودان، زامبيا، زيمبابوي، كما انضمت رواندا وبورندي لمنطقة التجارة الحرة عام 2004، وانضمت ليبيا وجزر القمر عام 2006.

أما اليوم فالكوميسا تتكون من 19 دولة هي: بوروندي، جيبوتي، مصر، اريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليبيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، رواندا، سيشيل، السودان، سوازيلاند، جزر القمر، زامبيا، زيمبابوي.

2. أهداف ومبادئ الكوميسا:

تتمثل الأهداف الرئيسية للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا فيما يلي[1]:

- التوصل إلى نمو متواصل وتنمية مستدامة في الدول الأعضاء ، وذلك عن طريق تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق.
- دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، وذلك لرفع مستويات المعيشية للأفراد وتشجيع العلاقات بين الدول الأعضاء.
- التعاون في خلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي والأجنبي والعابر للحدود.
- التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم.
- التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء .

3. المبادئ الرئيسية للكوميسا:

حددت المادة السادسة من اتفاقية إنشاء منظمة الكوميسا، مبادئ يلتزم بها هذا التجمع تتمثل في[2]:

- المساواة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء.
- التضامن والاعتماد الجماعي على النفس بين الدول الأعضاء، وتنسيق السياسات وتكامل البرامج بين الدول الأعضاء.
- عدم الاعتداء بين الدول، بما يكفل تحقيق السلام والأمن والاستقرار.
- الاعتراف بحقوق الإنسان والشعوب وحمايتها طبقا لإحكام الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

---

[1] ولد محمد عيسى محمد محمود، **معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)**، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة ورقة، 2012، ص 24.

[2] حرم محمد بدوي محمد، عبد العظيم سليمان المهل، **أثر اتفاقية الكوميسا علي الميزان التجاري (2002-2012)**، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 02، العدد 16، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015، ص 82.

❖ تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء سلميا والتعاون الفعال بين الدول المتجاورة وتشجيع الحفاظ على بيئة سليمة كأحد متطلبات تنميتها الاقتصادية.

وبالإضافة إلى الأهداف والمبادئ التي تقوم عليها الكوميسا، هناك جملة من الإجراءات تلتزم بها الدول الأعضاء في هذا التكتل، من أهمها ما يلي[1]:

✓ استمرار تطبيق جداول التخفيضات الجمركية والتي سبق وأن أعتمدها وأقرتها دول التكتل في اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية.

✓ إزالة كافة الحواجز غير الجمركية على الواردات من الدول الأعضاء، وذلك خلال عام من تاريخ الانضمام.

✓ التوصل إلى تعريفة جمركية مشتركة(اتحاد جمركي) بحلول عام 2004 .

وقد بلغ عدد الدول التي تطبق تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 100 %، تسع دول هي : موريشيوس، مدغشقر، زيمبابوي، مصر، ملاوي، السودان، كينيا، جيبوتي، زامبيا.

4. خطوات التكامل بين دول الكوميسا:

من أجل تحقيق أهداف السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا وتنفيذ برامجها قامت هذه المجموعة بالجهود التالية: [2]

أ. إنشاء العديد من المؤسسات المتخصصة: مثل بنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب أفريقيا، اتحاد الصناعات الدوائية، اتحاد المصارف لدول الكوميسا، صندوق الكوميسا للمساعدات، وكالة تأمين التجارة الأفريقية، شركة كوميتل للاستثمار المحدودة، محكمة عدل الكوميسا والتي مقرها السودان.

ب. تسهيل الخدمات المرتبطة بالتجارة: تم تنفيذ العديد من البرامج هي: توحيد وتنسيق رسوم العبور، ترخيص الكوميسا، تنسيق الحمولة على المحور والأبعاد المسموح بها للشاحنات، مشروع الكرت الأصفر، مشروع الرسوم الجمركية، المعلومات المسبقة عن البضائع المشحونة، تنسيق الاتصالات بما يشمل مشروع كوميتل والتجارة الإلكترونية وتحرير النقل.

ج.زيادة حجم التجارة البينية: وصل حجم التجارة البينية إلى 1 مليار دولار عام 2000، بينما كان 932 مليون دولار عام 1985، وقد تم حتى اليوم رفع 80 %من الحواجز الجمركية بين دول الكوميسا.

د. منطقة التجارة الحرة: تم افتتاح أول منطقة تجارة حرة في أفريقيا في لوساكا(زامبيا) عام 2000 كخطوة كبيرة أمام التكامل الإقليمي الكامل (تكتل)، مما يتيح فرصة لصادرات الدول الأعضاء أن تكون منافسة لمنتجات الدول غير الأعضاء

[1] ولد محمد عيسى محمد محمود، **معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)**، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة ورقة، 2012، ص 24.

[2] يهاب عبد اهلل عباس، **أثر السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) في عملية التنمية في السودان**، العدد 11، مجلة جامعة شندى، السودان، يوليو 2011، ص 200.

هـ. التعريفة الجمركية الصفرية: في نهاية أكتوبر 2000، تم في لوساكا إعلان إزالة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء ، والتعريفة الصفرية هي دخول البضائع للدول الأعضاء من غير رسوم جمركية للتأكيد على أنها تمضي في إطار وسياق الإتحاد الأوربي نفسه، الذي بدأ بها ليصل إلى مرحلة السوق الأوربية المشترك، وتأتي إزالة التعريفية الجمركية لتشجيع الصناعات والزراعة والتبادل التجاري مع ذلك فإن الدول الأعضاء لم تلتزم كلها التزاما كاملا بالتعريفة الصفرية.

خلاصة الفصل:

إن التكتلات الاقتصادية الإقليمية لها أهداف مشتركة تتمثل في السعي على الحصول على مزايا أكبر مما كانت تحصل علية خارج التكتل، فضلا عن السعي لحماية الاقتصاد المحلي من المنافسة الخارجية، فبقاء البلد منفردا لا يخدم مصالحه ولا يحميه من المنافسة الشرسة لباقي الدول، كما أن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، رغم ما بينها من الصراع والمنافسة، إلا أن كل التوقعات تشير إلى أنه من الممكن حدوث نوع من التنسيق والتعاون الاقتصادي بينها على اقتسام الأسواق، وحاجتها لبعضها البعض ستتزايد، لتمثل حافزا للاستمرار وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بينها.

الفصل الثاني

التجارة الدولية وعلاقتها بالتكتلات الاقتصادية الاقليمية

تمهيد الفصل:

تعتبر المكاسب من التجارة الحافز الرئيس لقيام التجارة بين الدول، وتزداد هذه المكاسب في ظل التقسيم الدولي للعمل والتخصص في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية في الدول المشتركة في التجارة، وهذا ما حاولت نظريات التجارة الدولية إثباته في ظل دعوتها لتحرير التجارة الدولية، ومن خلال بيانها لأسس التبادل بين الدول والعوامل التي تحدد تخصص أي دولة في إنتاج وتصدير سلعة ما، وبالتالي استيرادها من قبل الدول الأخرى، إضافة إلى كيفية توزيع المكاسب من التجارة على الدول أطراف التبادل.

ولإثراء هذا محور التجارة الدولية في بحثنا وعلاقتها في التجارة الدولية تأثيرا وتأثرا، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية

المبحث الثاني: تعريف السياسات التجارية

المبحث الثالث: الاتجاهات الجديدة للتجارة الخارجية ومكانة التكتلات الاقتصادية فيها

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية

بدأت دراسة موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية في احتلال مكان متميز في الأدب الاقتصادي منذ بداية القرن السابع عشر، فقد اهتم هؤلاء الكتاب بالتجارة الخارجية للدولة وبسياساتها اهتماما كبيرا، ومن بعد هذا درج الكتاب الاقتصاديون التقليديون في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وأوسطه وهم: آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، على إفراد أبواب خاصة في مؤلفاتهم لمعالجة موضوع التجارة الدولية، أما في العصر الحديث فأصبح تخصص مؤلفات بأكملها لمعالجة موضوع الاقتصاد الدولي أو العلاقات الاقتصادية الدولية، كما استقرت أخيرا تسمية هذا الموضوع.

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية وأهميتها

تنقسم المعاملات الاقتصادية الدولية إلى حركات دولية للسلع والخدمات، وحركات دولية لرؤوس الاموال، وهذا يعني أن موضوع التجارة الدولية ينصرف إلى حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة، مما يجعلها تحتل مكانة هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

أولا/ تعريف التجارة الدولية:

لقد أدى التطور التاريخي إلى نشأة الدولة القومية بحدودها السياسية، ولذا يعد مبدأ اختيار الحدود السياسية للدولة على درجة كبيرة من الأهمية لفهم طبيعة التجارة الدولية، فالتجارة مثلا بين ولآيات الهند قبل عام 1947 ونشأة دولة باكستان، كانت تجارة داخلية بحتة، ثم تحولت وأصبحت تجارة دولية بعد إنشاء دولة الباكستاني، وقد يحدث العكس وتتحول التجارة الدولية إلى تجارة داخلية، مثلما سيحدث عند تحقق الوحدة السياسية الأوروبية بعد سنوات قليلة، وعندها ستتحول التجارة الدولية التي كانت تقوم بين دول الاتحاد الأوروبي إلى تجارة داخلية، ويعتبر التخصص وتقسيم العمل الدولي من أهم نتائج الثورة الصناعية التي قامت في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر، وانتشرت آثار الثورة الصناعية أولا بين دول أوروبا الغربية، وأصبحت تنتج السلع الصناعية بكميات كبيرة بفضل التقدم الذي أحدثته الثورة الصناعية في أساليب الإنتاج وعلاقات الإنتاج، مما أدى لتوسع التبادل الدولي أو التجارة الدولية.[1]

يمكن النظر للتجارة الدولية باعتبارها جزء من المعاملات الاقتصادية الدولية التي تأخذ ثلاث صوره هي: حركة السلع، والأفراد، ورؤوس الأموال، التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[2]، وتقتصر التجارة الدولية على حرة السلع والخدمات.

وإنطلاقا مما سبق، نستطيع أن نعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المحتلة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.[3]

---

[1] جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2013 ، ص11.

[2] جمال جويدان الجمل، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

[3] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 8.

كما تعرف التجارة الخارجية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد، والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية، وهي عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي، ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الدولية بما يلي[1]:

- تبادل السلع المادية، وتشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والموارد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسيطة.
- تبادل الخدمات، والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والخدمات المصرفية والسياحة وغيرها.
- تبادل النقود، وتشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار، سواء على المدى القصير أو الطويل، كما تشمل القروض الدولية.
- تبادل عنصر العمل، ويشمل انتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى الهجرة.

ويمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول، والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول.[2]

وتعرف التجارة الدولية كذلك أنها تلك التجارة التي تهتم بدراسة تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود الدولية وعوامل العرض والطلب، والتكامل أو الأندماج الاقتصادي متغيرات السياسة التجارية كالرسوم الجمركية والحصص التجارية.[3]

يقصد بالتجارة الدولية أو التجارة الخارجية التحركات الدولية للسلع والخدمات، أو هي اصطلاح اقتصادي ينصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة.[4]

ثانيا/ أهمية التجارة الدولية:

لا شك أن هناك دورا كبيرا للتجارة الخارجية على مستوى الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، ويعتبر مستوى أو معدل التجارة الخارجية للدولة مؤشرا للنمو الاقتصادي فيها، والذي ينعكس بدوره على النواحي الاجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة، وتتجلى الأهمية فيما يلي:

1. أهمية التجارة الدولية عند التجاريين

يؤمن التجاريون بأهمية التجارة الدولية، وقد ارتبط هذا الأمر لديهم بنظرتهم إلى المعادن النفيسة، حيث يرون أن ثراء الدولة وقوتها وتقدمها، يقاس بمقدار ما تمتلكه من معادن نفيسة مقارنة بالدول الأخرى، ويرون أن المصدر الأساسي لزيادة هذه المعادن لا يكون بالإنتاج فقط، وإنما يكون بنشاط التجارة الخارجية.

2. أهمية التجارة الدولية عند الكلاسيك:

---

[1] موسى سعيد المطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص ص 13- 14.

[2] عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص9.

[3] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، اقتصادي دولي: https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الزيارة 2018/01/13، الساعة: 45: 12.

[4] محمد السانوسي، محمد الشحاتة، **التجارة الدولية في ضوء الفقه الاسلامي واتفاقية الجات: دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص46.

هنا يرى الكلاسيك أن ثراء الدولة وتقدمها، لا يكون مصده المعدن النفيس كما عند التجاريين، وإنما يتمثل في حجم الناتج نفسه بالدولة، وإن نشاط التجارة الخارجية ليس هدفه هو الحصول على المعدن النفيس، وإنما تحقيق المصالح لطرفي التبادل فيما بين الدول والمعدن النفيس هو وسيلة للتبادل فقط.[1]

كما يمكن أن نذكر بعض من أهمية التجارة الدولية في النقاط التالية:

- ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي، يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية أو الخدمات التي تحتاج إليها الدولة أو ما يسمى بالأنفاق الجاري، فمن خلال عوائد الصادرات يمكن الأنفاق على المشاريع الاستثمارية، والتي بقيت لزمن بعيد تنتظر المصدر التمويلي لها.
- إن التجارة الدولية المتوازنة تعمل على إحداث التوازن في ميزان المدفوعات، من خلال ما يترتب على الدولة من مطلوبات وما تحققه من أيرادات تعمل على تخفيض العجز وعدم التوازن.[2]
- تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع، سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح اسواق جديدة أما منتجات الدولة.[3]
- تساعد في زيادة رفاهية السكان، عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات، فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار.
- يمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الجديد، الذي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع، وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي، والنهوض بالتنمية الاقتصادية.[4]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على التجارة الدولية

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في معدلات التبادل التجاري الدولي:

أولا/ العوامل المؤثرة في المدى الزمني القصير:

1. عامل الطلب: إن التغيرات التي تحدث في الطلب من حيث الارتفاع أو الانخفاض على السلع المتبادلة دوليا، مع حالة ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب، تحدث تأثيرا عكسيا على أسعار السلع، ومن ثم تأثر معدلات التبادل الدولي بذلك، فمثلا إذا حدثت زيادة في الطلب على بعض السلع التي تصدر من دولة ما، فإن هذه الزيادة في الطلب ستؤدي إلى زيادة أسعار تلك السلع المصدرة، إذا ما تم مقارنتها مع الواردات الأمر الذي يشير إلى التحسن في معدل التبادل التجاري وذلك في ظل وجود مرونة في عرض السلع في الدولة التي تتم فيها عملية التصدير، أما الصورة المعاكسة لتلك الحالة فهي حدوث زيادة الطلب على السلع المستوردة من دولة ما، مما يؤدي

[1] محمود يونس محمد علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 18- 21.

[2] عطا الله الزبون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 18-19.

[3] جمال جويدان الجمل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 12 - 13.

[4] جمال جويدان الجمل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص12 - 13.

إلى زيادة في أسعار السلع المستوردة مقارنة بأسعار الصادرات، مما يؤدي إلى عدم التحسن في معدلات التبادل التجاري الدولي.

2. سعر الصرف: إن التغيير في سعر الصرف لقيمة العملة لدولة ما، له تأثير في التغيير في معدلات التبادل التجاري.

3. عامل السياسة التجارية: عند تغييرها بفرض رسوم جمركية على الاستيرادات الأجنبية، فإن هذه الرسوم الجمركية تؤدي إلى خفض أو تقليل الطلب على السلع المستوردة، وبالتالي إلى انخفاض في أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المصدرة من البلد الذي فرض الرسوم الجمركية.[1]

ثانيا/ العوامل المؤثرة في المدى الزمني الطويل:

ومع أن هذه العوامل متعدة ومتنوعة نذكر منها[2]:

- العرض والطلب الكلي للسلع والخدمات في الدول ومدى ثبات أو التغير فيهما.
- المستوى الاقتصادي للدول المتبادلة تجاريا فيما إذا كان متدنيا أو مرتفعا، وهل هناك سمة الاستقرار أو الثبات فيه أو العكس.
- إتجاه التطور في معدلات التبادل التجاري هل هو في صورة موجبة أو سالبة.

كما نذكر بعض العوامل الأخرى منها:

- سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول وتركز مصادر الثروة في بعضها، والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية، بحيث تتلخص صادرات عدد كبير من دول العالم في شكل سلعة واحدة أو سلعتين.
- حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها، والذي يؤثر في التجارة الخارجية لها عن طريق تأثيره على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة، بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير.
- على خلاف ما افترضته نظرية التجارة الدولية، تؤثر نفقات النقل في تيار واتجاه التجارة الخارجية، فعند وجود نفقة نقل لن تتساوى الأثمان في الدولتين، فسوف تؤدي التجارة بينهما إلى زيادة الأثمان في الدول المصدرة وتخفيضها في الدول المستوردة، وسوف يختلف ثمن التوازن في الدولتين بمقدار نفقة النقل.[3]
- توافر التكنولوجيا الحديثة، أي أن الدولة التي يتوافر لها السبق في استحداث التكنولوجيا الجديدة، تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج سلع ومعدات إنتاجية غالية الثمن وعلى جانب كبير من التعقيد، ومثل هذه السلع بالطبع لا تكون موجودة في الدول الأخرى على الأقل في فترة ظهورها، ومن ثم تقبل على اقتنائها فالسلع الجديدة التي تنتج بواسطة التكنولوجيا في كل من أمريكا وبريطانيا وغيرها، تشكل عماد تجارتها الدولية[4].

---

[1] عطا الله الزبون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 98- 99.

[2] عطا الله الزبون، **مرجع سبق ذكره**، ص 105.

[3] عادل أحمد حشيش مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص ص120 – 122.

[4] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 200، ص 16.

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الدولية

لقد نشط الاهتمام بالتجارة الدولية منذ عقود بدافع الحاجة إليها، كما أصبح مقياس التجارة الدولية من المقاييس المهمة، التي يمكن من خلالها وضع تصور عن تقدم أو تأخر هذه الدولة أو تلك.[1]

ويمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية إلى العوامل التالية

❖ لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها بشكل كلي، وذلك نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.

❖ التخصص الدولي، أي أن الدول لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها، و ذلك بسب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم، ولذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع، التي تؤهلها طبيعتها و ظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية.

❖ اختلاف تكاليف الإنتاج تعد بين الدول دافعا للتجارة بينهما، وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة، مقارنة مع دول أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج، مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدول الثانية.[2]

❖ دخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي الدولي.

❖ ظهور المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال النقد والتمويل والتنمية الاقتصادية.

❖ ظهور مشاكل الدول النامية على المستوى الدولي، مثل تدهور معدلات التبادل واتجاهها في غير صالح الدول النامية، والعجز المستمر في موازين مدفوعاتها .

❖ عولمة الاقتصاد والأسواق الدولية .[3]

وفي الوقت الحاضر يرجع اتساع حجم ونطاق التجارة الخارجية إلى التقدم الكبير في مختلف العلوم والفنون والاختراعات، الذي جعل كل دولة تتوسع في استخدام أحدث ما وصل إليه العلم من عمليات الإنتاج المختلفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور فوائض متزايدة في الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي، وبالتالي جعل التجارة الخارجية تعد من أهم العوامل التي تسهم في رفع مستوى التقدم الاقتصادي لغالبية دول العالم .[4]

إن التطور الواسع في وسائل النقل وطرق الاتصال وكلفته، حيث مكن هذا التطور من توسيع وتسهيل عملية انتقال السلع والخدمات بكميات كبيرة، وبسرعة إضافة إلى توسيع و تيسير عملية انتقال الأشخاص بين الدول، حيث أمكن من خلال ذلك إلغاء المسافات والوقت الطويل الذي تستغرقه عملية نقل السلع، كما هو الحال في النقل جوا.

---

[1] عطا الله الزبون، **مرجع سبق ذكره**، ص09

[2] موسى سعيد المطر وآخرون، **مرجع سبق** ، ص17.

[3] السيد محمد أحمد السريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 7- 8

[4] السيد محمد أحمد السريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

كما أدى التطور في الإعلان ووسائله عبر استخدام العلامات التجارية ووسائل وأساليب الدعاية والترويج إلى توسيع المبادلات إلى حد كبير، بحيث شكل هذا الإعلان في حالات ليست بقليلة، لا إلى التوسيع في المبادلات التي يتم إنتاجها فحسب، بل إلى فرض أنماط استهلاكية تتضمن تناول سلع يتطور فرضها من خلال الإعلان على المستهلكين، والتي يتم فرزها نتيجة التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي.

وأدت الاكتشافات الجغرافية والتوجه نحو الحصول على الذهب والفضة في البداية إلى توسيع المبادلات الدولية، من خلال تصدير السلع والخدمات إلى المناطق الجديدة، مقابل الحصول على المعدن النفيسة.

كما أسهمت الثورة الصناعية بتوسيع حركة التبادل الدولي بشكل واسع، خاصة وأنها ارتبطت بتطور استخدام المعطيات التكنولوجية وتطور وسائل النقل والاتصال.[1]

إن بعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة بعض المحاصيل الزراعية كالبن، الموز، القطن... إلخ، وبهذا تتخصص هذه الدولة بهذا النوع من المحاصيل، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها، كالنفط مثلا الذي يتوفر في دول ذات مناخ صحراوي كدول الخليج.[2]

المطلب الرابع: النظريات المفسرة للتجارة الدولية

سنقوم بعرض مختلف النظريات والاتجاهات الفكرية الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الدولية في المطلب التالي.

أولا/ النظريات الكلاسيكية

تسعى النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية لتوضيح السبب الأساسي لقيام التجارة الدولية، وقد أرجعت قيام التجارة الدولية إلى ثلاث أسباب هي[3]:

- إن بعض الدول تنتج سلعا لا تستطيع إنتاجها دول أخرى.
- إن بعض الدول لديها فائض في بعض السلع، في حين تعاني دول أخرى من عجز فيها.
- التجار يحققون مكاسب من نقل سلع تباع بأسعار منخفضة إلى دول تباع فيها بأسعار مرتفعة.

وفيما يلي سوف نلقي الضوء على مختلف النظريات الكلاسيكية التي توضح سبب قيام التجارة الدولية:

1. نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث(1732- 1790)

ترجع أول محاولة جدية لتفسير التجارة الدولية والتخصص تفسيرا علميا إلى آدم سميث، الذي نوه في كتابه " ثروة الأمم "سنة 1776، بمزأيا تقسيم العمل والتخصص، سواء في نطاق المشروع الواحد أو في المحيط الدولي، وفي رأيه أن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية أن يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، أي تكلفتها المطلقة أقل بالنسبة لغيرها من الدول، ثم تبادل ما يفيض عن حاجاتها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع، تتمتع في إنتاجها أيضا بميزات مطلقة.[4]

---

[1] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص17 - 18

[2] فيروز سلطاني **مرجع سبق ذكره**، ص 6

[3] السيد محمد أحمد السريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 28- 29.

[4] محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، اسامه أحمد الفيل، **مرجع سابق**، ص 33

إن الأساس الذي بني عليه آدم سميث تبرير التبادل الدولي هو: "إذا كان بمقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن، فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا"، أي أنه يرى أنه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلدين، حتى تقوم التجارة بينهما[1].

ولتوضيح الفكرة نقوم بفرض المثال التالي: إذا كانت مصر وإثيوبيا تنتجان القمح والقطن بالنسب الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(9): مثال للتبادل الدولي وفق نظرية آدم سميث

الدولة / السلعة	القمح	القطن
مصر	12	4
اثيوبيا	4	8

المصدر: جلال جويدة القصاص، **النقود والبنوك والتجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص211

نلاحظ هنا أن مصر لديها ميزة مطلقة في إنتاج القمح عن اثيوبيا، حيث النسبة تساوي 4/12، أي 1/3، ولكن إثيوبيا لديها ميزة مطلقة في إنتاج القطن عن مصرّ، حيث تبلغ النسبة = 4/8 أي = 1/2، وبالتالي فإن مصلحة مصر أن تتخصص في إنتاج القمح لأن لديها ميزة مطلقة في إنتاجه، بينما من مصلحة إثيوبيا أن تتخصص في إنتاج القطن، حيث لديها ميزة مطلقة في إنتاجه.[2]

***عيوب نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث:**

لقد وجهت العديد من الانتقادات إلى نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث، يمكن إجمالها فيما يلي[3]:

- افتراضها قيام التجارة الدولية نتيجة التميز المطلق في عناصر الإنتاج، مع وجود صعوبة في انتقالها، حيث تحد تلك الصعوبة من حرية التجارة الخارجية بين الدول.
- يرى سميث أنه من أجل تطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص، لابد من توفر الحرية في التجارة، وهذا لا يوجد في أرض الواقع بسبب القيود المفروضة على التجارة الخارجية، فلابد من إزالة القيود المانعة من تحرك السلع بين الدول، وتخصص كل دولة بما تتميز به من إنتاج لسلع أخرى.
- إن كيفية تفسير التجارة الخارجية عند سميث تطبق في حالات محددة، وهي عدم توفر لدى الدول المستوردة أي قدرة في أنتاج للسلعة، فهي لا تملك أية مقومات الإنتاج للسلعة، في حين أن الدول المصدرة تملك القدرة المطلقة في عمليات الإنتاج، وهذا لا يحدث إلا في حالات خاصة.

إن نظرية سميث في التجارة الخارجية تفترض أن الشرط الأساسي لقيام التجارة الخارجية هو وجود ميزة مطلقة بالنسبة للمنتجات التي تصدرها الدولة، ومعنى ذلك أن المنتجين في هذه الدولة ينبغي أن تتوفر لهم جميع

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **مرجع سابق**، ص 70.

[2] جلال جويدة القصاص **مرجع سبق ذكره**، ص 211

[3] عطا الله الزبون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 80- 81

الإمكانيات والمقومات التي يستطيعون عن طريقها، أن ينتجوا سلعا بكفاءة أكثر مما يستطيع المنتجون من الدول الأخرى إنتاجه.[1]

ويبقى السؤال المهم الذي يمكن أن يثار بصدد نظرية النفقات المطلقة لدى آدم سميث، هو هل أن التجارة الخارجية لا يمكن أن تقوم في حالة وجود دولة ليست لديها القدرة على إنتاج سلع معينة بنفقات دون نفقات إنتاجها في الدول الأخرى، كما هو عليه الحال في الدول النامية.[2]

2. نظرية النفقات النسبية لديفيد ريكاردو(1772 – 1832)

ديفيد ريكاردو هو رائد نظرية "الميزة أو التكلفة المقارنة أو النسبية " التي تبناها فيما بعد كل من "جون ستيوارت مل" و"الفريد مارشال" و"تاوسج"[3]

أورد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه في "الاقتصاد القياسي والضرائب"، واستعرض ريكاردو ما ذهب إليه آدم سميث أن التجارة الخارجية بين دولتبن تعود بالفائدة عليهما، إذا كان لإحداهما ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج إحدى السلعتين محل المبادلة، وكانت للدولة الأخرى ميزة مطلقة على الدولة الأولى في إنتاج السلعة الثانية، وأوضح أنه توجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية، حتى ولو كان لإحدى الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج السلعتين، وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في سلعة أخرى، وهكذا فإن التخصص الدولي وقيام التجارة بين الدول، لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة للدولتين في إنتاج السلعة الواحدة، وإنما هي مقارنة الميزة النسبية للدولتين في إنتاج السلعتين.[4]

وتقوم نظرية المزايا النسبية بتوضيح فرض مفسر لقيام التجارة الدولية، وقد أرجعته إلى اختلاف المزايا النسبية بين الدول في إنتاج السلع المختلفة، وذلك اعتمادا على عدة افتراضات أساسية وهي:

- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا، ومن ثم فإن تكلفة إنتاج الوحدة تساوي سعرها.
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- الحركية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي.
- تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة.

كما اعتمدت مساهمة ريكاردو في نظرية المزايا النسبية على مجموعة أخرى من الافتراضات التحليلية وهي:

- وجود دولتين فقط.
- وجود سلعتين فقط أي أن كل دولة تقوم بإنتاج سلعتين فقط.
- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.

---

[1] موسى سعيد المطر وآخرون، **مرجع سابق**، ص 33.

[2] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص 58

[3] علي القزويني.**مرجع سبق ذكره**، ص 114

[4] جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة ، الجزائر، 2000، ص 25،

- العمل العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة.
- أن التبادل الدولي يتم بين الدولتين على أساس مبادلة وحدة بوحدة.[1]

لتبسيط نموذج ريكادو، نضرب المثال التالي: إذا كانت إنتاجية مصر واثيوبيا من القمح والقطن كما في الجدول التالي:

الجدول رقم(10): مثال للتبادل الدولي وفق نظرية ريكاردو

الدولة / السلعة	القمح	القطن
مصر	120	60
اثيوبيا	10	20

المصدر: جلال جويدة القصاص، **مرجع سبق ذكره**، ص212

إن من مصلحة مصر رغم أنها تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، أن تنتج القمح لأنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاجه وتنتج إثيوبيا القطن، ويتم تحديد الميزة النسبية للدولتين كما يلي:

إنتاجية القمح في مصر مقارنة باثيوبيا= 120/10=12، إنتاجية القطن في مصر مقارنة بإثيوبيا= 60/20=3.

إذن من مصلحة مصر أن تنتج القمح، لأنها تتمتع فيه بميزة نسبية أكبر من ميزتها في إنتاج القطن، وتترك لأثيوبيا التخصص في إنتاج القطن، لأنها تتمتع فيه بميزة نسبية أكبر من القمح، حيث تبلغ النسبة كما يلي:

جدول رقم (11): المزايا النسبية لمصر في القطن والقمح

قمح	قطن
12	3
أي	
4	1

المصدر: من إعداد الطالب

وفي حالة ما إذا تساوت النفقات النسبية للدولتين، فلا تصح هذه السلعة للتبادل بينهما، كما سنوضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(12): مثال لعدم قيام التبادل الدولي وفق ريكاردو **الوحدة:** ساعة عمل للوحدة

الدولة / السلعة	العصير	القماش
انجلترا	12	10
البرتغال	18	15

المصدر: محمد دويدار، **محاضرات في الاقتصاد الدولي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 355.

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 34

فهنا لا يقوم التبادل بين الدولتين، والسبب في ذلك أنه يلزم لإنتاج وحدة واحدة من العصير في إنجلترا 10/12=1.2 نفقة مساوية لمثل ما يلزم لإنتاجها في البرتغال 15/18=1.2، والعكس صحيح لتكلفة القماش بالنسبة للعصير 12/10=18/15.

ومن هنا إذا تساوت التكلفة النسبية لإنتاج السلعتين في الدولتين، فلن يكون هناك تخصص، ولا هناك فائدة من التخصص وقيام التجارة بينهما.[1]

في حالة تساوي النفقات النسبية لا يقوم التبادل، وبالتالي لا تجارة دولية ولا أهمية للنفقة المطلقة، أمام اختلاف النفقات النسبية كما يراها ريكاردو، يمكن أن يقوم التبادل الدولي وفقا للتخصص للبلدين المتبادلين، ليس على أساس التفوق المطلق بل على أساس التفوق النسبي، وذلك في حدود معدل التبادل الدولي المحصور بين معدلي التبادل الداخلي في البلدين.[2]

***تقييم نظرية النفقات النسبية لديفيد ريكاردو:**

إن نظرية الميزة النسبية إنما تمثل اتجاها صحيحا في التجارة الدولية بوجه عام، وهي خطوة كبرى إلى الأمام بالنسبة إلى أراء التي أدلى بها آدم سميث، إلا أن نظريته لا تخلو من الانتقاد في الأمور التالية:

- تفترض عدم تغيير التكاليف.
- تتجاهل تكاليف النقل.
- اعتبرت أن تكاليف الإنتاج هي العمل، وأهملت عناصر الإنتاج الأخرى.[3]

كما يتضح مما سبق أن القصور الرئيسي لهذه النظرية، يكمن في طابع السكون الذي تتميز به، فما يكون ميزة نسبية اليوم، قد لا تتوفر لها هاته الميزة في فترة أخرى ولو لفترة قصيرة بين يوم وآخر، زيادة على ذلك نجد أن تحليل ريكاردو قد أخفق في الإجابة عن معدل التبادل الدولي، وإظهار المكاسب التي تعود على الدول من جراء التجارة الخارجية، حيث اعتبرها الخبراء ثغرة تجاهلها ريكاردو، مما دفعت بالاقتصادي جون ستيوارت ميل إلى استكمال ما عجزت عنه نظرية النفقات النسبية عن طريق تحديد معدل التبادل الفعلي في إطار نظريته المعروفة بنظرية القيم الدولية، ولهذا نقول أن تحليل ريكاردو عجز عن تحديد القيمة الفعلية لمعدل التبادل الدولي بين الطرفين المتبادلين، وبين لنا فقط أن هناك قيمة تمثل الحد الأعلى وأخرى تمثل الحد الأدنى، وأن قيمة معدل التبادل الدولة تتراوح بينهما، وهو ما حاول جون ستيوارت ميل الاجابة عليه من خلال نظريته تحديد معدل التبادل الدولي[4].

3. نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل(1806 – 1873)

[1] محمد دويدار، م**رجع سبق ذكره**، ص 355.

[2] محمد زكي الشافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1977، ص 24

[3] موسى سعيد المطر وآخرون، **مرجع سبق**، ص 38.

[4] علالي مخطار، **آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2014– 2015، ص 25.

كان اهتمام جون استوارت ميل في كتابه عن مبادئ الاقتصاد السياسي، الذي نشر في عام 1848، منصبا على جانب الطلب في التجارة الدولية، وهو ما أهمله تحليل ركاردو[1]، لم توضح النظريات السابقة معدل التبادل التجاري بين الدول، حتى جاء ستيوارت ميل وحدد المعدل الذي يجب أن تصل إلى مرحلة التوازن، وقد سمية تلك النظرية بنظرية القيمة الاقتصادية[2]، ووفقا لهذه النظرية فإن نسبة التبادل التي تسود السوق العلمية تتوقف على الطلب المتبادل لكل من البلدين[3] .

وقد أوضح ميل أن القيم الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، بل أن الذي يحددها هو المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، أو ما يطلق عله بالمستوى التوازني للطلب المتوازن على السلعتين من قبل الدولتين.[4]

وكمثال يفترض جون ستيوارت ميل أن انجلترا وألمانيا تنتجان كلا من الصوف والتيل، وأن تكاليف الإنتاج قد تحددت، بحيث أن نسبة التبادل في حالة العزلة– عدم وجود تجارة بين الدولتين– هي:

ألمانيا 10 ياردة من الصوف = 20 ياردة من التيل.

انجلترا 10 ياردة من الصوف = 15 ياردة من التيل.

ومن خلال هذه البيانات نجد أن:

*في انجلترا تكلفة 10 ياردات من الصوف بوحدات العمل= تكلفة 15 ياردة من التيل، ومعنى ذلك أن ثمن الصوف معبرا عنه بالتيل= 10/15= 1.5 (أي ياردة من الصوف =1.5 ياردة من التيل).

وثمن التيل معبرا عنه بالصوف = 15/10= 3/2 (ياردة من التيل = 3/2 ياردة من الصوف).

*في ألمانيا تكلفة 10 ياردات من الصوف بوحدات العمل= تكلفة 20 ياردة من التيل، ومعنى ذلك أن ثمن الصوف معبرا عنه بالتيل= 10/20= 2 (أي ياردة من الصوف = ياردتين من التيل)

وثمن التيل معبرا عنه بالصوف = 20/10= 2/1 (ياردة من التيل = 2/1 ياردة من الصوف).

ومن خلال هذه البيانات نلاحظ أن:

التكاليف النسبية للصوف في انجلترا أقل منها في ألمانيا (1.5< 2)، والتكاليف النسبية للتيل في ألمانيا أقل منها في انجلترا (2/1 < 3/2)، لذا تخصص انجلترا في إنتاج الصوف وألمانيا في إنتاج التيل، ولكن أين ستتحدد نسبة التبادل الدولي؟ يفترض ميل أنها من الممكن أن تتحدد، فعلى سبيل المثال عند 10 ياردات من الصوف= 17 ياردة من التيل (أي بين نسبتي التبادل في حالة العزلة)، ومع افتراض انه عند هذا السعر الدولي (نسبة التبادل الدولي)، كان طلب ألمانيا هو 10000 ياردة من الصوف (ومن ثم فهي تعرض 17000 ياردة من

[1] محمود يونس محمد ، علي عبد الوهاب نجا، اسامه أحمد الفيل، **مرجع سابق**، ص 39

[2] عطا الله الزبون، **مرجع سبق ذكره**، ص89

[3] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص84

[4] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص65

التيل)، وفي حين كان طلب انجلترا 17000 ياردة من التيل (ومن ثم فهي تعرض 10000 ياردة من الصوف)، عندئذ يكون:

- طلب انجلترا على التيل = عرض ألمانيا من التيل.
- طال ألمانيا على الصوف = عرض انجلترا من الصوف.

وإذا افترضنا أن طلب انجلترا عند ذات السعر الدولي قد انخفض إلى 13600ياردة من التيل(ومن ثم فلن تعرض إلا 8000 ياردة من الصوف)، في حين ظل طلب ألمانيا ثابتا عند 10000 ياردة من الصوف(وبالتالي فهي تعرض 17000ياردة من التيل)، عندئذ يكون طلب ألمانيا على الصوف أكبر مما تعرضه انجلترا، وطلب انجلترا على التيل أقل مما تعرضه ألمانيا، على ذلك فالتوازن بين الطلب والعرض من الصوف من ناحية، والطلب والعرض من التيل من ناحية أخرى لا يتحقق إلا إذا زاد السعر النسبي للصوف أو انخفض السعر النسبي للتيل، بحيث يزداد طلب انجلترا على التيل(أي يزيد ما تعرضه من الصوف)، ويقل طلب ألمانيا على الصوف(أي يقل ما تعرضه من التيل)، وهكذا كلما تغيرت نسبة التبادل – السعر الدولي – سيتغير طلب ألمانيا على الصوف، وبالتالي عرضها من التيل، وسيتغير طلب انجلترا على التيل، وبالتالي عرضها من الصوف، إلى أن يتحقق التوازن بين الطلب والعرض.[1]

***عيوب نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل:**

من أهم الانتقادات التي توجه إلى هذه النظرية، التي تعتمد على نظرية القيمة للعمل ما يلي[2]:

- سيادة المنافسة الكاملة لعناصر الإنتاج.
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- الحركية التامة لعناصر النتاج داخليا وليس خارجيا.
- تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة[3].
- توجد عناصر أخرى تشترك مع عنصر العمل في عملية الإنتاج.
- العمل عنصر غير متجانس من حيث الكفاءة والمهارة.
- يصعب قياس عوامل الإنتاج الأخرى كميا بوحدات العمل.

***تقييم النظريات الكلاسيكية في التبادل الدولي:**

أوضحت النظريات التقليدية في التجارة الدولية أن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف النفقات النسبية للإنتاج في البلاد المختلفة، سواء تمثلت في نفقات في العمل وحده أو عناصر الإنتاج مجتمعة، لكن هذه النظريات لا

[1] محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، اسامه أحمد الفيل،.**مرجع سابق**، ص ص 42 – 43.

[2] محمود يونس محمد ، علي عبد الوهاب نجا ، اسامه أحمد الفيل، **مرجع سابق**، ص 75.

[3] السيد محمد أحمد السريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 79.

توضح أسباب اختلاف النفقات النسبية بين هذه البلاد، أي أن النظريات التقليدية تحدد لنا متى تقوم التجارة الدولية، ولكنها لا تفسر لنا لماذا تقوم هذه التجارة، فهي إذن تصف حالة مشاهدة ولا فسرها.[1]

ثانيا/ النظريات النيوكلاسيكية:

قامت النظرية الكلاسيكية في تفسيرها على قيام التجارة الدولية على أساس التكاليف أو الميزة النسبية اللازمة لإنتاج السلع، ولم تقم بتفسير هذا الاختلاف في التكاليف أو الميزة النسبية هذه، كما أنها اقتصرت على كون عنصر العمل هو الأساس في التكاليف.

1. نظرية هكشر أولين

تقوم هذه النظرية على أن اختلاف النفقات النسبية هو نتيجة اختلاف الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، حيث دالة الإنتاج هي العلاقة بين كمية الإنتاج وكمية عناصر الإنتاج المستخدمة (قنطار قطن = كمية عناصر (عمل + رأس المال +...)[2] .

ويعود الفضل في إبراز الأساس النظري لهذا النموذج في التجارة الدولية إلى الاقتصادي السويدي هكشر وتلميذه أولين في مطلع القرن الماضي، حيث توصلوا إلى نتيجة هامة مفادها أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين هذه الدول فقط[3]، ويتم التبادل التجاري بين الدول حسب الندرة في عناصر الإنتاج، فعلى سبيل المثال تتميز استراليا بوفرة الأرض الزراعية وتتميز اليابان بوفرة المنتجات الصناعية، فيمكن القول أنه يمكن التبادل التجاري بين الدولتين من خلال تصدير الأرض الاسترالية إلى اليابان والصناعات اليابانية إلى استراليا.[4]

وتتمثل فروض نظرية هكشر– أولين فيما يلي:

- التكنولوجيا المتاحة للإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد.
- السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج.
- أذواق المستهلكين معطاة بحيث أنه لن يترتب على التجارة الدولية أي تغيير في هذه الأذواق[5].
- وجود المنافسة التامة في أسواق السلعتين وعناصر الإنتاج في كلا الدولتين، بمعنى أن كلا من المنتجين والمستهلكين في الدولتين لا يؤثرون على الأسعار السائدة.
- القدرة التامة على حركة عوامل الإنتاج داخل الدولة وعدم قدرتها على الانتقال دوليا، وهذا الفرض يخص عنصري العمل ورأس المال يتحركان بسهولة داخل الدولة، وذلك بهدف تساوي الأجور للعمال وتساوي الفائدة على رأس المال، في حين يصعب انتقالهما دوليا.

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره** ، ص 95.

[2] جلال جويدة القصاص، **مرجع سبق ذكره**، ص 214.

[3] جمال جويدان الجمل، **مرجع سبق ذكره**، ص 33 .

[4] عطا الله الزبون، **مرجع سبق ذكره**، ص111

[5] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص96

- انعدام تكاليف النقل والتعريفة الجمركية وأي عوائق أخرى أمام تدفق التجارة الدولية.
- الاعتماد على سلعة كثيفة العمل وسلعة أخرى كثيفة رأس المال في كلا الدولتين[1] .

وقد حاولت نظرية هكشر– أولين أن توضح اسباب الاختلافات في التكاليف النسبية بين دولة وأخرى، ولقد اعطى هكشر تفسيرا لأسباب هذا الاختلاف ففي رأيه أن تكلفة السلع تختلف باختلاف إنتاجية الدولة المختلفة، وهذه الإنتاجية تتوقف على عاملين أساسيين هما[2]:

- اختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، وهذا يؤدي إلى اختلاف الأسعار النسبية لعوامل النتاج من دولة إلى أخرى.
- اختلاف دوال إنتاج السلع المختلفة، فمن الناحية الفنية تحتاج بعض السلع إلى توفير بعض عوامل الإنتاج بدرجة أكبر من العوامل الأخرى.

والجدول التالي يبين تخصص الدولة في إنتاج سلع معينة دون غيرها، نظرا لما تملكه من وفرة نسبية من عامل من عوامل الإنتاج داخل هذه الدولة.

الجدول رقم (13): مثال لنظرية هكشر– أولين في التبادل الدولي

ظروف العرض النسبي لعناصر الإنتاج	الدولة 1	الدولة 2	الدولة 3
وفير	العمل	الارض	رأس المال
متوسط الوفرة	الارض	رأس المال	العمل
نادر	رأس المال	العمل	الأرض

المصدر: فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 77.

تتخصص الدولة الأولى في الزراعة الكثيفة والصناعات اليدوية، لأنها تحتاج إلى أيدي عاملة وفيرة وإلى أرض متوسطة الوفرة، والتي لا تتطلب قدرا كبيرا من رأس المال في تخصصها هذا، وتقوم الدولة الثانية بالتخصص في الزراعة الواسعة وفي إنتاج اللحوم والأصواف، لأن هذا النوع من التخصص لا يحتاج إلى عمل بشكل واسع، ويتطلب وفرة كبيرة في الأرض واستخدام متوسط لرأس المال، كما أن اما الدولة الثالثة تتخصص في إنتاج السلع الإنتاجية والمنتجات المعقدة تكنولوجيا والمتطورة في استخدام رأس المال.[3]

***الاختبار التجريبي لنظرية هيكشر وأولين:**

منذ صياغة نظرية هكشر أولين ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها ومن أبرز محاولات الاختبار تلك المحاولة التي قام بها ليونتيف.

فنموذج هيكشر وأولين يقودنا إلى الاعتقاد بأن البلد يصدر منتجات تحوي نسبة عالية من عامل الإنتاج المتوفر بكثرة نسبيا، بينما تستورد منتجات تحوي على نسبة عالية من عامل الإنتاج النادر لديها نسبيا، وهكذا فإذا

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، دار المسيرة،عمان، 2010، ص 116.

[2] محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا ، اسامه أحمد الفيل، **مرجع سابق**، ص ص 84– 83

[3] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 77– 78

كانت إحدى الدول تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال، ولكن بندرة نسبية في عنصر العمل، وبالتالي يتوقع أن تكون صادراته كثيفة رأس المال، بينما تكون وارداته كثيفة العمل.

انطلاقا من جدول ليونتيف لسنة 1947، قام بحساب كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية، وليس مقارنة كمية العمل وكمية رأس المال في حد ذاتهم، كما هو موضح في جدول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الأمريكي لسنة 1947[1].

جدول رقم (14): تطبيق نظرية لنظرية هيكشر وأولين على الاقتصاد الأمريكي

الاحتياجات من/ مليون دولار من	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
رأس المال بالدولار لسنة 1947	72.550.780	3.091.339
العمل بالعامل في سنة1947	182.313	170.004
رأس المال لكل عامل الف دولار	14	18

المصدر: عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **مرجع سابق**، ص 107.

يبين هذا الجدول أن إنتاج ما قيمة1 مليون دولار من الصادرات الأمريكية خلال سنة 1947، يحتاج استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 6.2 مليون دولار، وإلى كمية من العمل تقدر بحوالي 182ألف عامل، وأن إنتاج ما قيمته 1 مليون من السلع المنافسة للواردات، فإنه يحتاج إلى استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 1.3 مليون دولار، وإلى كمية من العمل تقدر بحوالي 170 ألف عامل، وعليه وحدة واحدة من الصادرات تتطلب ما قيمته 14 ألف دولار من رأس المال لكل عامل، بينما أن وحدة واحدة من السلع المنافسة للواردات، فإنها تتطلب ما قيمته ألف دولار من رأس المال لكل 18 ألف عامل.

ونستخلص من الجدول أن وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل مما تتطلبه وحدة السلع المنافسة للواردات، وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات، أي أن البيانات الواردة في الجدول تبين أن صادرات الولايات المتحدة كثيفة العمل، بينما السلع المنافسة لوارداتها كثيفة رأس المال[2].

وأكد ليونتف من خلال تحليله لهذه الإحصائيات، أن قيام التجارة الخارجية على أساس وفرة أو قلة عوامل الإنتاج شيء خاطئ، بحيث تظهر و.م.أ بمظهر الدولة المتمتعة بوفرة نسبية برأس المال، إلا أنها تتوفر في الواقع بوفرة نسبية في العمل، أدت هده الميزة بـ و.م.أ إلى تصدير سلع كثيفة العمل، واستيراد سلع كثيفة رأس المال.

[1] Roger Duhem, **Précis d'économie internationale**, les presses de l'université Laval, Dunod, Québec, 1982, p 43

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **مرجع سابق**، ص ص 107 – 108

لقد أدت هده النتيجة إلى قيام جدل كبير بين الاقتصاديين، نظرا للشك للدي أثارته نظرية هيكشر– أولين، ولقد حاول ليونتيف شرح اللغز الذي توصل إليه من خلال الكفاءة الإنتاجية للعامل الأمريكي، التي يعتبرها تساوي 3 مرات إنتاجية العامل في الخارج، بسبب المستوى التعليمي و نظم الإدارة الحديثة داخل و.م.أ في مصانعها[1].

***تقييم نظرية هيكشر وأولين:**

لا شك ان نظرية أولين قد سارت بالأدب الاقتصادي في مجال التجارة الدولية خطوة أبعد من النظرية التقليدية وأعطت تفسيرا لقيام التجارة الدولية، ورغم هذا فقد وجهة لها انتقادات عدة نذكر منها:

- صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلية في التجارة الدولية في حالة وجود أكثر من عاملين من عوامل الإنتاج.
- لا تفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، أي أنها تفترض أن الهيكل الاقتصادي واحد في كل الدول من حيث مرونته وقدرته على التكيف.
- لا تستطيع ان تقدم تفسيرا لأسباب التغير النسبي لمركز بعض الدول في التجارة العالمية، مثل بريطانيا واليابان[2].
- إن النظرية لم تفسر كيف ستقوم التجارة بين الدول المتقدمة، والتي تتساوى لديها المعرفة العلمية والتكنولوجية، وبالتالي تتساوى في وفرة راس المال، هنا عجزت عن تفسير قيام التجارة بينهم [3].
- إن النظرية تعتمد على الاختلاف الكمي، أي الاختلاف في درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج، مغفلة بذلك الفروق النوعية لعناصر الإنتاج.
- إن النظرية تغفل نفقات النقل وتأثيرها على توطن النتاج في بلد دون آخر.
- لا تعطي النظرية للظروف التاريخية أى أهمية في اكتساب الميزة النسبية، في حين أن ذلك قد يتحقق في بعض الحالات[4].

[1] علالي مخطار، **مرجع سبق ذكره**، ص 34

[2] محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا ، أسامه أحمد الفيل، **مرجع سابق**، ص ص 92– 93.

[3] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص 47

[4] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **مرجع سابق**، ص113

المبحث الثاني: تعريف السياسات التجارية

تلجأ الدول في مجال علاقاتها الاقتصادية الخارجية وفي التبادل التجاري مع الدول الأخرى الى سياسات تجارية معينة، تختلف من دولة إلى أخرى حسب توجهاتها الاقتصادية والسياسية، وطبيعة اقتصادها كذلك تبعا للظروف الاقتصادية القائمة سواءًا على الصعيد الداخلي أو على مستوى الاقتصاد العالمي وذلك بما يتفق مع مصالحها وما تراه مناسبا في بناء علاقاتها الخارجية وتحالفاتها .

المطلب الأول: تعريف السياسة التجارية وأهدافها

نشاط التجارة الخارجية يتعرض في كل مرحلة ما، لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة، التي تعتمد على تقييده بدرجة أو بأخرى، أو تحريره من العقبات المختلفة، ومجموعة هذه التشريعات واللوائح الرسمية تسمى السياسة التجارية، وبين هذه السياسة وتلك، يدافع كل فريق من أنصار كل ساسة عن وجهة نظره بمجموعة من الحجج.

أولا/ تعريف السياسة التجارية

تعرف السياسة التجارية في أي دولة على أنها: "مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم، وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.[1]

وتعرف كذلك على أنها مجموعة من الاجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الدولية، تحقيقا لأهداف معينة فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات، مثل الحصص والرسوم الجمركية والإعانات تعتبر جزءا من السياسة التجارية[2].

يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم إلى مجموعة من التشريعات واللوائح، التي تصدر من قبل أجهزة الدولة، التي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من العقبات التي تواجهه على المستوى الدولي أو الإقليمي، فكل هذه التشريعات واللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة، بغية تحقيق أهداف معينة يمكن تسميتها بالسياسة التجارية[3].

السياسة التجارية هي مجموعة من القوانين والتشريعات والأنظمة والقرارات، التي تعني بتنظيم وتنسيق وتكامل العمليات التجارية الخارجية، مما يخدم الاقتصاد الوطني ككل[4].

ويرجع تدخل الدولة في حركة تجارتها الخارجية إلى زمن بعيد، وهو تدخل كان ولا يزال شائعا في كل دولة من الدول بلا استثناء، وهنا لابد من فلسفة لمشروعية مثل هذا التدخل، تتمثل في حماية المنتج المحلي من جهة،

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 124.

[2] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص113.

[3] السيد محمد احمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار الرؤية، القاهرة، 2009، ص69.

[4] عطا الله الزبون، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

وزيادة الإيرادات الحكومية من جهة أخرى، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات والاعتماد على السلع المصنعة المحلية من جهة ثالثة[1].

ثانيا/ أهداف السياسات التجارية

هناك أهداف متعددة للسياسة التجارية، ولعل أكثر هذه الأهداف حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، والأهم هو تحقيق موارد للخزانة العامة، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أهداف أخرى يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، وإستراتيجية.

1. **الأهداف الاقتصادية:** وتتمثل فيما يلي:

أ. تحقيق موارد للخزينة العامة

قد يكون الحصول على موارد للخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية في كثير من الحالات، حيث يعتبر الحصول على موارد من خلال هذا الطريق أكثر فعالية وأكثر قبولا، سياسيا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود، وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل، كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها على هذا الطريق، تكون على الأقل في جزء منها مدفوعة بواسطة الأجانب، على أنه يجب التحرز عند تحديد طرق تحقيق هذا الهدف، فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز، فقد يؤدي هذا إلى الإخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية أو باعتبارات التنمية الاقتصادية أو بهما معا، كما أن الهدف يلزم لتحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع والخدمات في التجارة الدولية، وبالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب وعرض هذا النوع من السلع ضعيفة[2].

ب. تحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات:

أن اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة كوسيلة لاستعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات أمر تقف دونه محاذير كثيرة، فقد تكون المرونة السعرية للصادرات والواردات ضعيفة، وقد حدث تدهور شديد في معدل التبادل نتيجة لتخفيض قيمة العملة، قد يؤدي هذا التخفيض إلى زيادة عبء الديون الخارجية، إذا كانت نسبة الديون المعلنة بعملة أجنبية نسبة كبيرة، وهو الوضع الغالب، وبالإضافة إلى ذلك فإنه بالنسبة للدولة النامية لن يجد تخفيض قيمة العملة أية نتيجة، وذلك بالنظر لتواضع المرونة الداخلية للطلب الخارجي على صادراتها وارتفاع المرونة الداخلية للطلب الداخلي على وارداتها، لكل هذه الأسباب قد لا تجد الكثير من الدول، وعلى الأخص الدول النامية منها، قد لا تجد مفرا من اتخاذ الإجراءات الكفيلة باستعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات[3].

2. **الأهداف الاجتماعية**

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، **مرجع سبق**، ص61

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، ، ص ص 233-234.

[3] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص.234

وتتمثل في:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كالمزارعين والمنتجين الصغار او منتجي بعض السلع التي تمثل اهمية حيوية للمجتمع.
- اعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع.
- العمل على حماية الصحة العامة للمجتمع من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع اخرى كالكحول والسجائر.

3. الأهداف الإستراتيجية:

ولعلى ابرزها ما يلي[1]:

- توفير اكبر قدر من الاستقلال وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.
- تأمين الاكتفاء الذاتي وخصوصا الامن الغذائي.
- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الاستراتيجية خصوصا في فترات الازمات والحروب.

المطلب الثاني أنواع السياسات التجارية وحججها

منذ العصور القديمة لم تكن الدولة تتدخل في التجارة الدولية أو تفرض قيودا عليها، ومع نشأة الدول الحديثة أخذ الاهتمام بالسياسات التجارية، يتزايد لما تمكنه من زيادة ثروة الدولة، ونذكر نوعين من السياسات التجارية:

أولا/ سياسة الحماية التجارية:

يقصد بسياسة الحماية التجارية: "قيام الدولة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب، كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية[2]".

إن حماية الانتاج المحلي تعتبر من أهم المواضيع الاقتصادية التي تثير عواطف المواطنين وصانعي السياسة في كل الدول، فرجال الاعمال المحليين في جميع الدول لم يترددوا يوما في طلب الحماية من تهديد المنافسة من الواردات الأجنبية، كما لم يترددوا في وضع العوائق أمام هذه الواردات، خاصة وأن لهذه العوائق آثار أخرى مفيدة في تحسين ميزان المدفوعات، وتدخل الحكومة له عدة صور في شكل سياسات أو قرارات متعلقة بالأسعار والضرائب والأجور، وهي متعلقة بتخطيط الانتاج أو القوانين المنظمة لحركة التجارة الداخلية والخارجية وبحركة تداول النقد وأعمال المصارف.[3]

---

[1] فيصل لوصيف،.**أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، جامعة سطيف1، 2014/2013، ص 17

[2] السيد محمد احمد السريتي، **مرجع سبق ذكره**، ص149

[3] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان.**التبادل التجاري**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2204، ص 165

وتسمى أيضا سياسة تقييد التجارة الدولية، تجلت هذه السياسة من خلال مجموعة أفكار المدرسة التجارية، التي كانت ترى أن من مصلحة الدولة هو تعظيم الثروة من الذهب والفضة من خلال الاهتمام بزيادة الصادرات وتهميش الواردات[1].

ويستند أنصار الحماية الى حجج بعضها اقتصادي والآخر غير اقتصادي:

1. الحجج الاقتصادية للحماية:

وهذه تأتي في مقدمة أهداف السياسة الحمائية أو سياسة تقييد التجارة الخارجية، باعتبار أنها تعمل على حماية الاقتصاد المحلي بأبعاده المختلفة من المنافسة والسيطرة الأجنبية، ومن أهم الحجج الاقتصادية للحمائية:

❖ **تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى التوظيف:** إن إتباع سياسة حمائية يمكن الدولة من إنتاج عدد من السلع الصناعية، ولو لم تكن لها فيها ميزة نسبية، أي أنها تمكن الدولة من تنويع هيكل الإنتاج، الذي يؤدي بدوره الى تقليل الاهمية النسبية لكل سلعة في تأثيرها على الناتج القومي أو الصادرات او العمالة.[2]

❖ **حماية الاقتصاد المحلي من خطر الإغراق:** الإغراق هو بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الأجنبية، وبيع تلك السلع في الأسواق المحلية بأسعار مرتفعة، تغطي تلك الخسارة المحققة في الأسواق الخارجية، لذلك فهو وسيلة غير مباشرة لكسب الأسواق الخارجية على حساب المنتجين، سواء المحليين أو الأجنبيين، فإذا شعرت الدولة بأي مبادرة للإغراق، فإنها تسارع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها المحلي، عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة أو منع الاستيراد نهائيا[3].

❖ **جذب رؤوس الأموال الأجنبية:** يكمن الغرض من الحماية إلى إغراء رؤوس الأموال الأجنبية لدخول الدولة، قصد الاستثمار المباشر تجنباً لعبء الرسوم الجمركية المفروضة، وهكذا يستخدم اجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة محلية، يعتمد في انتاجها على رأس المال الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ويزيد الإنفاق الكلي بزيادة التشغيل، كما يساعد رأس المال على تطوير فنون الإنتاج محليا وارتفاع كفاءته[4].

2. الحجج غير الاقتصادية للحمائية التجارية:

▪ **الحفاظ على الشخصية القومية:** مما لا شك فيه أن انفتاح الدولة على العالم الخارجي نتيجة التجارة، سهولة المواصلات والاتصالات، يساعد على سرعة انتشار العادات والتقاليد الثقافية والقيم العقائدية، لذلك تقتضي مصلحة الدولة تقييد التجارة مع العالم الخارجي، حماية لشخصيتها القومية وعاداتها تقاليدها الموروثة خوفا من اندثارها، وحمايتها من تسلل بعض القيم والأفكار الأجنبية غير المرغوب فيها[5].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 131.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره**، ص 162

[3] مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص120.

[4] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، السكندرية، 2005، ص284.

[5] جمال جويدان الجمل، **مرجع سبق ذكره**، عمان، 2006، ص140

▪ **حماية القطاع الزراعي:** يترتب على مبدأ الحرية التجارية سيادة المنافسة الدولية، مما قد يؤدي إلى القضاء على القطاع الزراعي المحلي، خاصة إذا كانت الحاصلات الزراعية المستوردة منخفضة الثمن، ولذلك تتدخل الدولة بغرض حماية الإنتاج الزراعي ودخول فئة المزارعين الوطنيين، مثال ذلك تعهد الحكومة البريطانية بحماية الإنتاج الزراعي المحلي من المنافسة الأجنبية بدفع معونة سنوية للمزارع الإنجليزي، لتعويض الفرق بين تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية المحلية والأجنبية المستوردة، أضف إلى ذلك أن حماية القطاع الزراعي يعتبر من ضمن سياسة توفير المواد الغذائية لمواجهة احتمالات الحرب[1].

ثانيا/ سياسة الحرية التجارية

يقصد بسياسة الحرية التجارية: "إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى، ولكن هذا لا يعني أن سياسة الحرية التجارية تعني أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المتخلفة، فإن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها إلى الدول الأخرى، وإنما يتوقف ذلك على نوعية السلع هل هي بطبيعتها سلع تجارية أم سلع غير تجارية"[2].

ويمكننا تعريف سياسة الحرية التجارية على أنها جملة من الاجراءات والتدابير التي تهدف الى تحويل نظام التجارة الخارجية الى الحياد، بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في وارداتها وصادراتها.[3]

وتعرف ايضا على انها عودة مرة اخرى الى تطبيق المبادئ المثالية النظرية الاقتصادية، التي ترى إن وظيفة السوق المهمة هي تحقيق المنافسة، وهذه الاخيرة تستوجب الكفاءة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية.[4]

كما تعتبر بأنها سياسة قائمة على ترك التجارة حرة دون تدخل أو قيد، من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تحظر وضع القيود أمام الدخول الحر للسلع والخدمات والاستثمارات عبر الحدود الوطنية.[5]

ويستند أنصار حرية التجارة الخارجية الى جملة من المبررات أهمها::

1. منافع التخصص الدولي:

حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، ولما كان مدى التخصص إنما يتوقف على نطاق السوق الذي يتم فيه التبادل، فإن اتساع نطاق التجارة الدولية شرط لازم لاتساع مدى التخصص الدولي وتقسيم العمل، وفي هذا التخصص ما يزيد من الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم، مما يؤدي إلى حسن استغلال موارد الدولة.

2. منافع المنافسة:

فمناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية، فضلا عن خفض الأثمان في صالح المستهلكين، فمن ناحية مستوى الإنتاجية تؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج

---

[1] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006، ص204،

[2] محمد أحمد السريتي، **مرجع سابق**، ص.114

[3] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004/2003، ص249.

[4] مصطفى رشدي شيحة، **الأسواق الدولية (المفاهيم والنظريات والسياسات)**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص135.

[5] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص70.

الأكثر تطورا وفعالية، وسعيا وراء زيادة الناتج وخفض النفقة ومن ناحية المستهلكين، تحول المنافسة دون قيام الاحتكارات، ويعتمد التوسع في حجم المشروعات على اتساع السوق الذي تتيحه حرية التجارة، فيتحقق خفض النفقة وبالتالي خفض الأثمان لصالح المستهلكين، نتيجة الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير.[1]

3. تشجيع التقدم التقني:

ينتج عن تحرير التجارة الدولية قيام تنافس قوي بين مختلف الصناعات الوطنية الأجنبية، مما يشجع على تقدم التقني من خلال تحفيز الصناعات على تحسين طرق ووسائل الإنتاج، للتمكن من الاستمرارية في سوق قائم على المنافسة.

4. تحقيق مصلحة المستهلك:

يوفر تحرير التجارة الدولية منفعة ظاهرة للمستهلكين، تتمثل في حرية اختيار البدائل الوطنية والأجنبية، مما يعطي لهم فرصة تعظيم منفعتهم باختيار الأجود والأقل سعر[2].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تحديد السياسة التجارية الملائمة

تتأثر سياسات التجارة الدولية عند تحديدها بمجموعة من العوامل الأساسية نذكر منها:

1. مستوى التنمية الاقتصادية:

إن مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما، يعد من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي، يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة تتسم بمرونة عالية، نظرا لأنه يكون قد وصل إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمه.

ومن أمثلة ذلك سياسة تدعيم الصناعات الناشئة أو الوليدة، فهذه الصناعات في مراحلها الأولى تكون في أمس الحاجة إلى مختلف وسائل الدعم، أما بعد مرور فترة زمنية معقولة، عادة ما تقل الحاجة إلى هذه الوسائل، بالنظر لاكتسابها خبرة فنية وتمرس طويل يجعلها أقرب إلى الصمود أمام المشروعات الأجنبية المنافسة.

2. الأوضاع الاقتصادية السائدة:

على مستوى الاقتصاد المحلي فإن ارتفاع صناعاته المحلية مثلا واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسطية والمواد الخام، يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية، كما أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما على مختلف المنتجات في تحديدها من حيث الكم، خاصة في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق[3].

---

[1] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص ص 280-281.

[2] بن يعقوب الظاهر، **أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدان في الدول النامية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2013، ص17

[3] فيروز سلطاني، **مرجع سبق ذكره**، ص54.

3. العوامل الطبيعية:

تتمثل في الموقع الفلكي للبلد وطبيعة التضاريس(السهول، الجبال) والأودية والنباتات والحيوانات وغيرها من الظواهر الجغرافية، على أمنه من أهمها[1]:

- **الموقع الجغرافي:** يعد الموقع الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية التي تحدد إمكانية استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في أي إقليم وتصديرها إلى العالم الخارجي.
- **المناخ:** وذلك في التأثير المناخ المباشر وغير المباشر في تحديد طبيعة الأنشطة الاقتصادية المختلفة وحجم إنتاجها على مستو دول العالم.

4. العوامل البشرية

تتصف مجموعة العوامل البشرية المؤثرة على قيام سياسة التجارة الدولية بتباين مستوى التأثير من دولة إلى أخرى ومن عامل إلى أخر، حسب التطور الاقتصادي والتكنولوجي ودرجة ثقافة المجتمع وتطوره الحضاري[2].

المطلب الرابع: أدوات السياسات التجارية

هناك نوعين من الأدوات كمية وسعرية:

أولا/ الأدوات الكمية

1. نظام الحصص وتراخيص الاستيراد:

عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مقترنا ومكملا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد، ويتحصل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع، إلا بعد الحصول على ترخيص أو إذن مسبق من الجهة الإدارية المختصة بذلك، ويستعمل لحماية الانتاج المحلي من واردات بعض الدول، فيرفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات الغير مرغوب فيها[3].

وهنالك ثلاثة أسباب رئيسية قد تدفع أي دولة لانتهاج هذا النظام عند الاستيراد منها:

– تأثير نظام الحصص قد يكون أوضح وجلي من النظام السعري، لأن الحصة الواجب استيرادها قد تكون محددة سلفا ومعروفة، عكس النظام السعري الذي قد بعض الضبابية.

– قد يكون الطلب المحلي على منتوج أجنبي غير مرن، وبالتالي الشيء الذي إلى وجوب فرض هذا النوع من الحصص، ونفس الشيء بالنسبة للمعروض من المنتوج الأجنبي الذي قد يتسم بعدم المرونة، وبالتالي فإن النظام السعري قد لا يكون له تأثير واضح على المعروض، مما يفرض اللجوء الى نظام الحصص.

– إن نظام الحصص سيسمح للصناعات المحلية ان تتماشى وظروف السوق، وتنسجم مع المعطيات الجديدة، وبالتالي تعدل منطق إنتاجها وتنسجم مع ما هو مطلوب.[4]

---

[1] محمد خميس الزوكة، **جغرافية التجارة الدولية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004، ص ص 15– 18

[2]. كاظم عبادي الجاسم، **جغرافية التجارة الدولية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص 124.

[3] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص296.

[4] Emmanuel Nyahoho & Pierre Paul Proulx, **Le commerce international : théorie, politique et perspective industrielles**, 3eme édition, Presse de l'université de Québec, 2006, pp 167-168

2. الحظر (المنع):

يعرف الحظر على أنه "قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية"، ويكون على الصادرات أو الواردات أوكليهما، ويأخذ أحد الشكلين التاليين:

-**حظر كلي:** هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.

- **حظر جزئي:** هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

ثانيا/ الادوات التنظيمية:

وهي الوسائل التي يدخل في إنشاءها مجموعة من الدول، هذه الاخيرة تحاول التأثير على التجارة الخارجية باستعمال أدوات تنظيمية، نذكر منها التكتلات الاقتصادية وإجراءات الحماية الإدارية.

1. التكتلات الاقتصادية

تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ التكتلات عدة اشكال قد تختلف فيما بينها، من حيث الاندماج بين الاطراف المنضمة وتهيئة الظروف نحو ايجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية.

2. الحماية الادارية

تقوم السلطات الادارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية، ومن بين هذه الإجراءات فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، و فرض رسوم على عملية التفتيش[1].

ثالثا/ الأدوات السعرية

وتتمثل في الرسوم الجمركية، وهي أكثر الأساليب شيوعا في مجال التجارة الخارجية، الإعانات، الإغراق، وتخفيض سعر الصرف.

1. الرسوم الجمركية:

تعرف الجمارك الرسوم الجمركية على أنها ضريبة تفرضها الدولة على السلع، عندما تجتاز حدودها، سواء كانت صادرات أو واردات، فهو يمثل ضريبة على انتقال السلع من الدولة أو إليها[2].

إن فرض ضريبة استيراد على سلعة معينة، يؤدي الى تخفيض حجم الاستيراد من هذه السلعة، وبالتالي سوف يقل الطلب المحلي على العملة الأجنبية، أي سوف يزداد عرض العملة الأجنبية، وبالتالي سوف ينخفض سعر صرفها محليا، وبالتالي يرتفع سعر صرف العملة المحلية[3].

2. إعانات التصدير:

[1] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص ص 299- 301.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص 245.

[3] موسى سعيد مطر وآخرون، **مرجع سبق**، ص 67.

تعني سياسة دعم الصادرات تقديم الاعانات والمنح والتسهيلات من قبل دولة معينة إلى المنتجين والمصدرين فيها،[1] بهدف التشجيع على تصدير هذه السلع التي يتم انتاجها من قبلهم بأثمان منافسة في السوق الخارجية، وقد تكون تلك المساعدات عينية أو نقدية حتى يستطيعون المنافسة أمام الاسعار التي تواجههم في السواق الخارجية.[2]

3. سياسة الإغراق:

التعريف الشائع للإغراق هو محاولة بيع السلعة في الأسواق الدولية بأقل من تكلفتها، أو على الأقل بيع السلعة دوليا بسعر يقل عن السعر المحلي،[3] كما يعني كذلك تطبيق نظرية التمييز السعري في التجارة الخارجية. ويتم البيع في الاسواق المحلية للمنتج، بحيث تقل احيانا على تكلفة الإنتاج، مع تحميل المستهلك المحلي اثر انخفاض الاسعار بالخارج[4].

المبحث الثالث: الاتجاهات الجديدة للتجارة الخارجية ومكانة التكتلات الاقتصادية فيها

إن أهم ما ميز الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية هو النمو المتسارع في التجارة الدولية والمنافسة بين دول العالم للسيطرة على الأسواق العالمية، كما تسارعت جهود تحرير التجارة العالمية، والتي تكللت بإنشاء منظمة التجارة العالمية، ولو أن تزايد التكتلات الاقتصادية واعتماد أساليب حمائية جديد كالمعايير البيئية يشكل ضربة لجهود عولمة التجارة الدولية.

المطلب الأول: المنظمة العالمية للتجارة وعلاقتها بالتكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية

إن اقتصاديات الدول ونظمها أصبحت أكثر تقاربا وتكاملا من ذي قبل، وذلك من خلال نمو حجم التجارة الدولية، وزيادة الاهتمام بإنشاء تكتلات تجارية إقليمية في الكثير من الدول، وخاصة في أوربا بعد إنشاء وتوسع الإتحاد الأوروبي، وقد جاء هذا الاهتمام نتيجة للإحباط الناشئ عن تباطؤ الخطى في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة وخاصة جولة الأورغواي.

وقد كان مصدر القلق الرئيسي لكافة الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، يتمثل فيما يمكن أن يتولد عن التكتلات الإقليمية من آثار سلبية ومعيقة على مسيرة تحرير التجارة العالمية، فمن جهة المنظمة العالمية للتجارة تعتبر هذه الآثار السلبية مشكلة، لأن المنظمة تدعو إلى تحرير التجارة العالمية، بينما التكتلات الإقليمية تدعو إلى خلق تكتلات قطرية داخل المجموعة العالمية، فليس هناك شك أن التكتل الإقليمي يعطي حقوقا للدول المنظمة أكثر مما تعطيه المنظمة العالمية للتجارة[5].

وقد تضمن القرار الصادر عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن التجارة والتنمية للدول النامية، ضمان التوافق والتكامل بين المسارين الإقليمي (التكتلات الاقتصادية) والمتعدد الأطراف(المنظمة العالمية للتجارة)،

---

[1] فليح حسن خلف، **مرجع سبق ذكره**، ص 152

[2] عطا الله الزبون، **مرجع سبق ذكره**، ص 53

[3] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 17

[4] جمال جويدان الجمل، **مرجع سبق ذكره**، ص 145.

[5] عمر مصطفى محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 148

وخاصة في جولة الأورجواي التي أعطت دفعة قوية للإطار المتعدد الأطراف للانتقاص من جاذبية الإطار الإقليمي، إلا أنه من جهة أخرى زادت التكتلات الاقتصادية الإقليمية بشكل كبير، حيث أحصت منظمة التجارة العالمية في نشرتها غير الدورية سنة 1995، حوالي 110 حالة لاتفاقيات التكامل الإقليمي خلال الفترة(1947- 1994)، وأنه قد سجل النصف الأول من عقدي 1970 و1990 بشكل خاص، أعدادا مرتفعة لهذه الاتفاقيات تمثل 19% و29 %على التوالي.[1]

و تفيد مطبوعات منظمة التجارة العالمية أن هناك ما يزيد عن 200 اتفاقية تجارية إقليمية تم الإشعار عنها لمنظمة «لجات» السابقة لها، ولكي تعترف المنظمة بالتكتل الاقتصادي كوحدة واحدة يجب أولا إشعار المنظمة رسميا بها، وثانيا يطلب تشكيل فريق عمل رسمي من الدول الأعضاء التي يهمها الموضوع، للتأكد من عدم فقدان أي من أعضاء التكتل مكانته المنظمة، وللتأكد من عدم معارضة التزامات أعضاء التكتل أحكام المنظمة، كما أن الغالبية الساحقة من أعضاء المنظمة هم أيضا أعضاء في تكتل أو أكثر.

كما أدى التزايد الكبير في عدد الترتيبات الإقليمية ونطاق تواجدها، إلى إصدار مجلس منظمة التجارة العالمية في 06 فيفري 1996، قرارا بإنشاء لجنة اتفاقية التجارة الإقليمية ضمن هيكل المنظمة، ومن بين المهام الأساسية التي أنيطت بهذه اللجنة تطوير نظام للإجراءات للمساعدة في دراسة الاتفاقيات الخاصة بالترتيبات الإقليمية، وحصر وقياس الآثار المترتبة لكل هذه الترتيبات على عملية تحرير التجارة العالمية، ودراسة العلاقة بين هذا المسار ومسار تحرير التجارة متعددة الأطراف، أما الشرط الوحيد الموضوعي الذي اشترطته اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، هو ضرورة أن لا تقل الامتيازات الممنوحة للدول الأعضاء في الترتيب الإقليمي عن تلك التي التزمت بها الدول الأعضاء بالفعل في إطار «الجات[2].»

وحضيت الاتفاقيات الإقليمية الجديدة باهتمام رجال الاقتصاد والقانون على حد سواء، فاهتموا بظروف نشأتها وأهدافها كما تمعنوا في تكوين مؤسساتها من أجل تحقيق اكتفائها الذاتي، وتناولت مواضيع هامة كالبيئة والاستثمار، ونشير إلى أن الإقليمية الجديدة تتميز بمفهوم جديد هو كالتالي[3]:

- أغلب دول المنظمة العالمية للتجارة هي عضو في اتفاقية تجارية إقليمية على الأقل.
- أغلب الاتفاقيات التجارية تتم بين دول الجوار.
- أغلب الاتفاقيات التجارية الإقليمية تتم بشكل سريع ومتزامن في مختلف أجزاء العالم.
- يحق لكل دولة غير عضو ترغب في العضوية أن تنظم إلى التكتل بشرط أن يتوافر فيها شروط العضوية.
- اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها، لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير أعضاء.

---

[1] عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 119

[2] عمر مصطفى محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص149

[3] بن هدى أمال، **الاتفاقيات التجارية الإقليمية على ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012 /2013، ص 101

المطلب الثاني: المتطلبات البيئية وأثارها على التجارة الدولية

تعتبر الجوانب البيئية في النظام التجاري المحور المستدام في الاتفاقيات التجارية الدولية، سواء كانت متعددة الأطراف على غرار اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة أو إقليمية على غرار المناطق الحرة والإتحادات الجمركية وتتمثل في:

1. القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير:

أي أن القانون من شأنه أن يحظر استيراد أو تصدير منتج معين في بعض الدول، مثل تصدير النفايات والمواد الكيميائية الخطيرة.

2. الضرائب على الوردات والصادرات:

يعتبر تغريم الملوثات مبدأ تستخدمه الحكومات لتحقيق الأهداف البيئية، من خلال تضمين التكاليف البيئية في تكاليف الإنتاج، ويمكن أن تؤثر هذه الضرائب على التجارة الدولية، خاصة عند فرضها على المنتجات المستوردة، حيث تسمح اتفاقيات التجارة بفرض هذه الضرائب البيئية على السلع المستوردة أو المصدرة وفقا لمبدأ المعاملة الوطنية.

3. العوائق الفنية أمام التجارة:

يهدف هذا الاتفاق إلى وضع تدابير معيارية من أجل ضمان اللوائح الفنية ومعايير الصناعة.

4. المشتريات العامة (الصفقات العمومية):

ويعتبر هذا الاتفاق غير ملزم في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، حيث يجب على الدول منح تفضيلات للموردين الأجانب لا تقل تفضيلا عن تلك الممنوحة للموردين المحليين، وهنا قد تشترط الدول الامتثال للمعايير البيئية المحلية، والتي غالبا ليس لها ما يعادلها في الخارج، مما يمنح تفضيلا للموردين المحليين[1].

5. حماية الملكية الفكرية:

إن اتفاقية الجوانب الحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، تهدف إلى وضع معايير إيجابية على مختلف حقوق الملكية الفكرية، فبالنسبة لبراءات الاختراع يبدو أنها تشكل عائق من منظور النظام البيئي، خاصة في المادة 19 من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات «تريبس»، الذي يوجب توفير حقوق الملكية الفكرية على الأصناف النباتية، كما أنها لم تتطرق إلى مفهوم الحداثة، من أجل تحديد ما هو المنتج الجديد الذي يستلزم براءة الاختراع، كما أنه يتعارض مع اتفاقية التنويع البيولوجي[2].

6. فرض رسوم بيئية:

---

[1] خير الدين بلعز، **التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه جامعة بسكرة، 2015/2014، ص 70 .

[2] خير الدين بلعز، **مرجع سبق ذكره**، ص 70.

تتميز الرسوم البيئية عامة بأنها تحفيزية، إذ تحفز المؤسسات على البحث عن استخدام تكنولوجيا متقدمة تكون محترمة للبيئة، وذلك ما يقلل في النهاية من حجم تكاليف المشروع، ومن جهة أخرى فإن الإيراد المحصل من الرسوم البيئية يعد ميزة أخرى يمكن استخدامها في إصلاح ما أفسده التلوث.

7. منح إعانات بيئية:

قد تزداد مع ظروف الأزمات الاقتصادية والسياسية صعوبة الحد من مشكلات التلوث الصناعي على قمة أوليات صانعي القرار السياسي والاقتصادي في الدول المتضررة من ذلك، ومن ثم فقد تضطر هذه الدول إلى استخدام الإعانات البيئية كأداة من أدوات القواعد الاقتصادية لحماية البيئة، والتي من خلالها تستطيع سلطاتها أن تشجع المنشآت والمشروعات على تخفيض التلوث البيئي.

8. استخدام العلامات البيئية:

تستخدم العلامات البيئية لتقديم معلومات حول التأثيرات البيئية التي تتعلق بإنتاج أو استخدام المنتج، وهي تعتبر أداة اختيارية عادة، ولكن يحتمل أن تكون إجبارية في بعض الحالات، كبعض المكونات السامة التي تتطلب أن يشار إليها على عبوة المنتج وتعد العلامة البيئية عامل تنافسي هام في بعض القطاعات ويقصد بالعلامة البيئية قواعد السياسة المسهلة، التي تضمن للمستهلكين أن المنتجات قد استوفت المقاييس البيئية الدنيا، فهي تيسر إعلام المستهلكين وترفع من دور المستهلك[1].

المطلب الثالث: التكتلات الاقتصادية وعلاقتها بالتجارة الدولية

يشير مصطلح التكامل الاقتصادي في الفكر الاقتصادي إلى : " العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول المتكاملة، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية، وكذا العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة، لتصبح في الأخير كلا واحدا.[2]

إن تزايد عدد التكتلات الإقليمية وانتشارها يثير عدة أسئلة حول طبيعة العلاقة بين ظاهرتي الإقليمية والتعددية في حرية التجارة الدولية، حيث تشير الظاهرة الأولى إلى اتجاه كثير من دول العالم إلى الانخراط في التكتلات الإقليمية الساعية إلى بناء نظام تجاري إقليمي من خلال عقد سلسلة من اتفاقيات التجارة التفضيلية مع دول الجوار الجغرافي، أما الظاهرة الثانية فتشير إلى تعزيز الاتجاه العالمي إلى نظام تجاري متعدد الأطراف لبناء منطقة تجارة حرة عالمية (WFTO)، حيث يصبح انضمام كل دول العالم إليها أمرا ممكنا، وذلك من خلال نظام العضوية المفتوحة في منظمة التجارة العالمية، والتي تهدف إلى تحرير التجارة على المستوى العالمي[3].

---

[1] قايدي سامية، **التجارة الدولية والبيئة**، رسالة لنيل الدكتوراه، تخصص القانون، جامعة تيزي وزو، بدون سنة، ص142 ص 148.

[2] معروف جيلالي، لبيق محمد البشير، **فاعلية التكامل الاقتصادي في إنشاء وتحويل التجارة الخارجية**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، المركز الجامعي نور البشير، ولاية البيض – الجزائر –، 2015، ص 87.

[3] عائشة خلوفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 86.

ومما لا شك فيه أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية المتزايدة لها انعكاسات متعددة، سواء بالنسبة للدول الأعضاء أو الدول غير الأعضاء، لذلك استوجب وضع أسس لعلاقات اقتصادية دولية مفتوحة، حتى لا تدخل هذه التكتلات في صراعات تجارية واقتصادية تضر بمصالح الجميع.

فالتكتلات الاقتصادية تحرر التجارة البينية فيما بين أعضائها في المنطقة التكاملية، بينما تحد من حرية التجارة بينها والعالم عن طريق التعريفة الجمركية الموحدة، لذا فإزالة الحواجز التجارية بين التكتلات الاقتصادية، ستؤدي إلى كفاءة أعلى وإنتاجية أكبر كنتيجة للمنافسة.

وتؤثر التكتلات كذلك بطريقة غير مباشرة على التجارة الدولية عن طريق زيادة المنافسة بين الدول المتكتلة، وبالتالي تؤدي هذه المنافسة إلى التأثير السلبي على الوحدات الإنتاجية التي تتوافر على مستويات الكفاءة المطلوبة، ولكنها تعود بالنفع على المستهلك الذي يستطيع الحصول على أجود السلع وباثمان رخيصة[1].

إن النضام الدولي التجاري متعدد الأطراف يقبل تشكيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية، التي تهدف إلى التكامل الاقتصادي، فهي تساهم في الأجل الطويل بتحرير التجارة لجميع الأطراف خاصة بعد التطور الذي عرفته الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية[2].

إن عامل التكامل الاقتصادي يعطي الدفعة القوية التي تمكن من إقامة أقطاب اقتصادية وتجارية تتحكم في سير التجارة البينية وحركتيها، من خلال الإتحادات الداخلية الناشئة عنها سواءا النقدية أو الاقتصادية، أو من خلال إنشاء السوق الحرة التي تهدف إلى التعامل دون قيود جبرية[3].

والشكل التالي يوضح تأثير الاتفاقيات الإقليمية على التجارة الدولية:

[1] عمر مصطفى محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 157 158

[2] بن هدى أمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 45 ص 46

[3] معروف جيلالي لبيق محمد البشير، **مرجع سابق**، ص 80.

شكل رقم (05): تأثير التكتلات الاقتصادية على التجارة الدولية

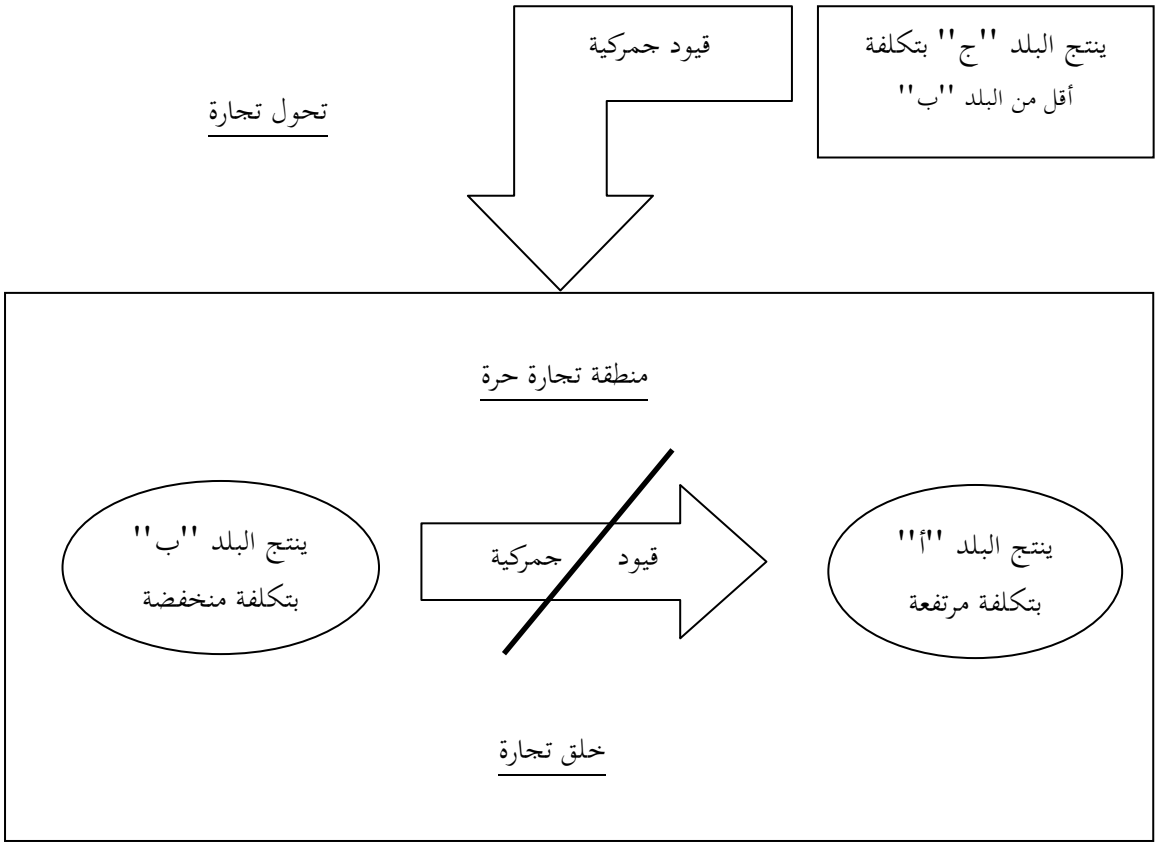

المصدر: احمد الكواز، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة جسر التنمية، العدد 81، الكويت، عام 2009، ص 8 .

يتبين من الشكل السابق، أنه في حالة غياب التكتل الاقتصادي(منطقة تجارة حرة) يشمل كل من (أ) و(ب)، فإن ج يستورد من (ج) بدلا من (ب)، لأن تكلفة الإنتاج في (ج) أقل من تكلفة الإنتاج في (ب)، ووجود نفس القيود الجمركية على منتجي (ج) و(ب)، لكن في حالة تكتل (أ) و(ب)، فإن القيود الجمركية(التعريفة) تلغى، بينما تبقى هذه القيود على المنتجات التي تدخل التكتل من البلد (ج)، وهو ما يجعل منتجات(ج) أعلى سعرا من منتجات(ب)، وبالتالي ستستورد (أ) من (ب) بدلا من (ج).

المطلب الرابع: الدول الناشئة وعلاقتها بالتكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية

إن التكتلات الاقتصادية لا تعتبر ظاهرة آنية بل ترجع إلى بداية القرن العشرين، و بشكل أدق بعد الحرب العالمية الثانية، حيث قامت تكتلات اقتصادية في أنحاء مختلفة من العالم، مثل السوق الأوروبية المشتركة، ومنظمة التجارة الحرة الأوروبية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، و منظمة التجارة الحرة لأمريكا الوسطى، ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، كما عمدت دول أوروبا الشرقية آنذاك إلى إنشاء منظمة " الكوميكون"، وفي الوطن العربي تمت المصادقة على إنشاء السوق العربية المشتركة، وهناك بعض الاتفاقيات الإقليمية في بعض البلدان الإفريقية، وأخرى في جنوب وشرق آسيا[1].

[1] فوزية خدا كرم، **التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية**، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، جامعة بغداد، 2011، ص 174.

من هذا المنطلق أخذت توقعات البنك الدولي تشير إلى أن الدول الناشئة في شرق وجنوب شرق آسيا هي المنطقة الوحيدة في العالم الثالث المهيأة للاستفادة بقوة من تحرير التجارة الدولية، في حين أن منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط هي الخاسر الأكبر في هذا التطور، نتيجة انخفاض أسعار البترول والنزاعات السياسية، ووجود قطاع عام ضخم غير فعال، والفشل في تنويع كاف في أنشطة القطاع الخاص.[1]

وبعبارة أخرى فإن مهمة التكامل الاقتصادي في الدول الناشئة على خلاف الدول الصناعية، لا تكمن في تحرير تجارتها الخارجية، بل في خلق التجارة بصورة متناسبة مع ظروفها الداخلية، من خلال تحديد متطلبات التنمية الذاتية المشتركة في الدول النامية، والآثار الاقتصادية الناجمة عن تغير أنماط الإنتاج والتجارة في الآجال الطويلة، من خلال استخدام آليات وأدوات ملائمة تنبثق بصورة رئيسية من تخطيط سياستها وأولوياتها المشتركة على أساس توفير إرادة سياسية مشتركة لتحقيق هذه السياسات والأولويات، وبخاصة إعادة بناء هياكلها الاقتصادية والاجتماعية[2].

كما لا تزال آسيا احدى الساحات المهمة في العالم التي من المنتظر أن تشكل تكتلاً اقتصادياً عملاقاً يضاهي تكتل الاتحاد الاوروبي أو "النافتا"، خاصة إذا نظرنا إلى الدولتين القويتين في المنطقة، وهما اليابان والصين[3]

انطلاقا مما سبق فإن الدول الناشئة تحاول تعزيز التعاون التجاري والمالي والصناعي والتعاون في مجال الاستثمار، وفي مجال قطاعات أخرى كقطاع الطاقة والثروات المعدنية ومجال الخدمات والنقل والاتصالات ومجال السياحة والتعاون الوظيفي فيما بينها، لهذا أثبتت الدول الناشئة المنطوية تحت اسم الأسيان قدرة الدول الناشئة على العمل المنظم لهذه الأخيرة، التي بدأت بخمس دول ثم تضاعف العدد خلال عقدين من الزمن، وتطورت الطموحات من تكتلات تفضيلية إلى تكتلات ووحدة تكاملية بين الدول الأعضاء، تهدف من ورائها إلى بناء اقتصاد متكامل قوي، يرتكز أساسا على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة، وساعد على حل النزاعات حول النظم التجارية، ويوحد العمل لمواجهة الأزمات الطارئة وزيادة الدخول الحقيقية وزيادة معدل التعاون الاقتصادي.[4]

---

[1] محمد توفيق عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 156.

[2] علي القزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص 207.

[3] فوزية خدا كرم **مرجع سبق ذكره**، ص 177

[4] خالفي علي عبد الوهاب رميدي، رابطة دول جنوب شرق آسيا نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، **بدون تاريخ نشر**، ص 91.

خلاصة الفصل:

ان تنظيم التجارة الخارجية يعتمد على السياسات التجارية التي ينتهجها البلد والتي تختلف من بلد إلى آخر من سياسات حمائية إلى سياسات تحريرية، و ربما أن الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية تختلف من بلد لآخر، فإن أدوات تنظيم التجارة الخارجية تختلف معها، ومن أهم الأساليب التنظيمية للقطاع التجاري الخارجي نجد الظرائب والرسوم الجمركية، الإعانات والدعم الماليين، نظام الحصص وتراخيص الاستيراد بهدف تنظيم قطاع التجارة الدولية.

لقد برزت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية جهود حثيثة لتحرير التجارة العالمية من خلال سلسلة متواصلة من المفاوضات متعددة الأطراف، كان أبرزها جولة الأرغواي التي انتهت بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995، التي ستشرف على تنظيم وتحرير التجارة العالمية بدل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية لسنة 1947. إلا أن جهود هذه المنظمة تراوحت بين النجاح والفشل في تحرير التجارة العالمية، ومن مظاهر نجاحها انضمام أغلب دول العالم إليها ونجاحها في وضع قواعد تحرير الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والصناعية، لكن تصاعد موجة التكتلات الاقتصادية الإقليمية في مختلف قارات العالم، وابتكار الدول المتقدمة لأسابب حماية جديدة لمنع دخول منتجات الدول النامية لأسواقها، مثل معايير الجودة العالمية(نظام الأيزو) واشتراطات ومعايير البيئة والصحة، جعل من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الخارجية مردود ضئيل على النمو والتنمية ف الدول النامية، وما زاد الأمر سوءا هو عودة أكثر الحكومات لاستعمال الأدوات الحمائية التقليدية مثل الرسوم والحقوق الجمركية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

الفصل الثالث

مكانة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) في التجارة الدولية

تمهيد الفصل الثالث:

بعد أن تناولنا في الفصلين السابقين الجانب النظري للبحث، من خلال معالجة الأدبيات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية والتجارة الدولية والعلاقة النظرية بينهما، لكن ذلك لا يسمح باستيعاب تلك المفاهيم المدروسة، إلا من خلال محاولة اسقاطها على حالة عملية واقعية، تسمح باختبار الفرضيات والوصول لنتائج عملية.

وقد قمنا باختيار رابطة جنوب شرق آسيا الآسيان–Association des nations de l'Asie du Sud Est(ASIAN)، وهي تجمع اقتصادي وسياسي من أهدافه تسريع النمو الاقتصادي بجنوب شرق آسيا، إلى جانب إقامة منطقة تجارة حرة بين الأعضاء، يتم فيها إلغاء كافة القيود الجمركية.

ولتسليط الضوء أكثر على رابطة دول جنوب شرق آسيا(الآسيان)، قسمنا الفصل الثالث إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: التعريف برابطة دول جنوب شرق آسيا

المبحث الثاني: تحليل المبادلات التجارية لرابطة الآسيان

المبحث الثالث: واقع وآفاق مكانة الآسيان في التجارة الدولية

رمز رابطة دول جنوب شرق آسيا(آسيان)

المبحث الأول: التعريف برابطة دول جنوب شرق آسيا

لقد نجحت دول شرق وجنوب شرق آسيا في تحقيق نمو وتنمية اقتصادية، وخاصة في تايوان وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية وسنغافورة، مما أطلق عليها النمور الأسيوية، كما شكل حافزا لدول المنطقة للتكتل الاقتصادي فيما بينها وخاصة إندونيسيا، ماليزيا، تايلندا، الفلبين للحاق بها، من خلال تشكيل تكتل اقتصادي للدول الناشئة تعرف برابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)

المطلب الأول: نشأة وتطور رابطة دول جنوب شرق آسيا

تتميز مجموعة الآسيان بانتماء دولها للدول الناشئة وحتى النامية، بخلاف التكتلات التقليدية التي تنتمي دولها للعالم المتقدم، كما تتميز بتحقيق نجاح كبير في مجال التقدم الاقتصادي منذ تأسيسها سنة 1967 وحتى اليوم، رغم أنها عرفت عدة تطورات تراوحت بين النجاح والفشل.

1. نشأة رابطة الآسيان:

نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي عام 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا، وخاصة فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما، لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي وجاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول هي: ماليزيا، اندونيسيا، سنغافورة، وتايلندا والفلبين في أوت 1967، تحت شعار رؤية واحدة، هوية واحدة، مجتمع واحد.

وقد انضمت إليهم بروناي سنة 1984، وفي سنة 1995، انضمت فيتنام إلى رابطة الآسيان بعد تفكك وانهيار المعسكر الاشتراكي، ليعقبها توسع التجمع لتنظم إليه سنة 1997، كل من: ماينمار(بورما)، ولاوس، أما كمبوديا فكانت آخر المنظمين سنة 1999.

وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل، الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، خاصة بعد الأضرار الشديدة التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول.[1]

2. رمز رابطة الآسيان:

إن رمز الآسيان يدل على منظمة مستقرة، سلمية، دينامية ومتحدة وهو يتكون من أربعة ألوان هي: الأزرق والأبيض والأحمر والأصفر، وهي تمثل الألوان الرئيسية المستعملة في رموز دول آسيان، كما يمثل الأزرق الاستقرار والسلام، الأحمر يمثل الشجاعة والدينامية، الأبيض يظهر النقاء، والأصفر يرمز إلى الازدهار، الدائرة تمثل قوة الاتحاد في آسيان، ويمثل الشكل الذي في المركز حلم مؤسسي آسيان عن أن ترتبط دول جنوب شرق آسيا كلها مع بعضها في صداقة وتضامن.

3. أسباب نشأة رابطة الآسيان:

[1] عمر مصطفى محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 253- 254.

إن إنشاء رابطة الآسيان جاء ضمن ترتيبات الأمن الإقليمي في إقليم آسيا الباسفيك، خلال مرحلة الحرب الباردة، التي تميزت بسعي الولايات المتحدة إلى حصار المد الشيوعي واحتوائه خوفا من انتشاره على نحو يهدد مصالحها بالمنطقة، لاسيما مع خروج فرنسا من الهند الصينية، وانتصار فيتنام وتوسعها في كمبوديا، إضافة إلى تفاقم الصراعات الأخرى بالمنطقة، عندئذ برزت الحاجة إلى آلية أمنية في جنوب شرق آسيا، تكون مهمتها حصار المد الشيوعي، والحيلولة دون انتشاره، وهو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى إنشاء رابطة الآسيان في محاولة لتنظيم صفوف الحلفاء في جنوب شرق آسيا، وتقوية اقتصادهم من خلال ضخ رؤوس الأموال الهائلة والزائدة عن دورة رأس المال الأمريكي، الذي نشأ وتكون بسبب فوائض أسعار النفط العربي، وهو الأمر الذي يحقق عدة أهداف لخدمة المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة، والتي من أبرزها:[1]

- الحد من نفوذ النشاط الاقتصادي الياباني الآخذ في النمو.
- حصار البؤر الشيوعية في محاولة لتطويق فيتنام والإتحاد السوفيتي فيما عرف حينئذ بسياسة الحصار.
- دعم التكامل الإقليمي بين الدول الموالية والصديقة عبر الاستثمارات المشتركة والتعاون الاقتصادي.

الأمر الثاني الذي يبدو على قدر كبير من الأهمية هو الطبيعة الأمنية التي سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها عبر هذا التنظيم الاقتصادي والتي ألقت بظلالها على النشأة والتكوين وكذلك ما أخفقت المنظمة في تحقيقه، وهو الأمر الذي تطلب بالضرورة التعاون لإنشاء منتدى الآسيان الإقليمي، الذي عقد اجتماعه الأول ببانكوك في جويلية 1941، ويتسم بدور أمني واضح.

4. تطور رابطة الآسيان:

كما أن الدول الخمس المؤسسة لهذه الرابطة لم تلجأ إلى إتباع المنهج التقليدي للتكامل، وفضلت عليه منهجا تعاونيا، فلم تحدد تاريخا محددا لبلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي، وركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي، وخصصت لها لجانا قطاعية، وحكمت ذلك عدة عوامل هي:[2]

- إتباع النمط التقليدي للتنمية القائم على الإحلال محل الواردات، اعتمادا على وفرة الموارد الطبيعية، وبالعمل على تطوير مواردها البشرية
- التعاون بين الاقتصاديات القطرية رغم اختلاف مستويات نموها وتطورها وحجمها ومكانتها داخل الرابطة، وهذا بدل المنافسة الاقتصادية بينها.
- إتباع كل من ماليزيا وسنغافورة سياسات تصنيع متفتحة على الخارج عن طريق اتفاقيات الاستثمار وغير ذلك.
- نجاح السياسة الادخارية والاستثمارية وعدم الحاجة إلى موارد خارجية، خاصة وأن دول جنوب شرق آسيا تتميز بارتفاع معدلات الادخار لدى العائلات.

---

[1] علي عواد الشرعة، **الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي: دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها**، مجلة إنسانيات، عدد 08، ماي- أوت 1999، ص ص 68- 69.

[2] عبد الوهاب رميدي، خالفي علي، **رابطة دول جنوب شرق اسيا(الآسيان): نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس، جامعة الشبف، ص ص 82- 83

فتنفيذ منطقة التجارة الحرة قد تأخر نظرا للهدف الذي قامت من أجله الآسيان، الذي كان سياسيا بالدرجة الأولى، إضافة إلى التشابه بين دول الآسيان من حيث الموارد والميزة النسبية، فمنذ ذلك الوقت أصبحت تفكر بجدية في تكاملها الاقتصادي الذي قد يكون مجديا، بعد أن كانت ترفض أن تصبح مغلقة في ظل معدلات نمو متزايدة.

إن الهدف الرئيسي من إنشاء التكتل هو الإسراع بالخطط القومية للتنمية داخل التكتل، وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة الآسيان لم تكن منطقة تجارة تفضيلية في البداية، وأنشئت اتفاقية التجارة التفضيلية عام 1977، أي بعد 10 سنوات من إنشاء الآسيان تقريبا، وقد أرسى هذا التكتل الاقتصادي خطوة هامة عن طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة للولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من بقاء النمو محدودا، فالتجارة لم يتجاوز 2 % في1980، وهناك العديد من الأسباب وراء عدم تقدم هذه الاتفاقية في البداية، كعدم وجود رغبة حقيقية للتعاون إلى أن تم دعم التجارة البينية بين هذه الدول من جانب متخذي القرار في الفترة 1977-1985، والملاحظ أن دول هذه الرابطة بدأت تتجه في ما بعد نحو تعميق مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينها وزيادة التبادل التجاري.

وفي عام 1991، ظهرت فكرة إنشاء منطقة التجارة الحرة في دول آسيا AFTA باقتراح من رئيس وزراء تايلاند، وتم الاتفاق على تنفيذ هذه الاتفاقية في1992، وتهدف منطقة التجارة الحرة الآسيوية إلى تخفيض التعريفة الجمركية على التجارة البينية في حدود 0 و5%، خلال 15سنة ابتداء من جانفي 1993، والاتفاق على إتباع أسلوب موحد للتعريفة الجمركية التفضيلية[1].

و في عام 2003، اتفق زعماء دول آسيان على أن يتم تأسيس مجموعة آسيان على ثلاثة محاور رئيسية هي الأمنية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفى عام 2005 قرر قادة المنظمة وضع ميثاق الرابطة على أمل تحقيق هدف طويل الأمد للآسيان، وهو أن تصبح كيانا إقليميا موحدا.

ومما هو جدير بالذكر أن النمو الاقتصادي لهذه الدول، لم يحدث بسبب تحرير التجارة الخارجية، حيث تركز معظم أدبيات منظمة التجارة العالمية على أنه كلما تم تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي، زادت فرص النمو الاقتصادي للدولة، وتدل خبرة دول جنوب شرق آسيا على عدم صحة هذه المقولة على إطلاقها، ذلك أن تلك الدول نمت – بداية- في ظل ظروف تقييد التجارة الخارجية لحماية الصناعة الوطنية الناشئة، ثم آخذت بعد ذلك – في إطار تكتلها آنف الذكر- تندمج تدريجيا في الاقتصاد العالمي، لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية مع البلدان المختلفة، مستغلة مزايا السوق الرأسمالية العالمية في تحسين الإنتاج كما وكيفا، وذلك عن طريق عدم الاعتماد على أسواق بعينها، سواء تصديرا أو استيرادا.[2]

5. أهم قمم رابطة الآسيان:

[1] شحاب نوال، **مرجع سبق ذكره**، ص 81

[2] محمد توفيق عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص240.

إن رابطة الآسيان كغيرها من التجمعات الدولية مرت بمراحل محورية، حيث انتقلت من تحالف سياسي إلى تكتل اقتصادي، وهذا من خلال مجموعة من القمم التي عقدتها دول التكتل في عواصم البلدان المنظمة، ومن أبرز هذه القمم: [1]

أ. قمة مانيلا 1999:

انعقدت القمة غير الرسمية لزعماء دول الآسيان العشرة في العاصمة الفلبينية منيلا في 28-27 نوفمبر1999، حيث شاركت كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية في الاجتماع، وتوصلت إلى مجموعة من القرارات نذكر منها:

- التعاون الاقتصادي من خلال العمل المشترك من أجل تحقيق التنمية في منطقة جنوب شرق آسيا.
- التعهد بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتقويتها من أجل النمو.
- الحل السلمي لمسألة الجزر المتنازع عليها بين الصين وبعض دول الآسيان.
- التنسيق بين الدول الأعضاء في القضايا المالية والنقدية خاصة ذات الصلة بمخاطر إدارة الاقتصاد الكلي، والعمل على دعم النظم المالية والمصرفية.
- الاتفاق على تعزيز ودعم الحوار المشترك بين الأعضاء، والتفاهم ومراعاة حسن الجوار وعلاقات الصداقة بين دول جنوب شرق آسيا.

ب. قمة لاوس 2004 :

كانت هذه القمة في أواخر نوفمبر من عام 2004 في لاوس بحضور قادة دول الرابطة العشر، إضافة إلى الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلاند، وهي الدول الراغبة في توثيق العلاقات مع التكتل الاقتصادي الآسيوي، من خلال هذه القمة وقعت الصين اتفاقا يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم بحلول عام 2010، وإلغاء التعريفة الجمركية بين الطرفين خلال الخمس سنوات القادمة التي تهدف إلى تيسير عمليات التجارة المتبادلة.

كما اعترفت دول رابطة الآسيان بمقتضى الاتفاقية بوضع اقتصاد السوق الكامل للصين، وهو ما يعني تنازل هذه الدول عن حقوقها في اتخاذ تدابير وإجراءات مكافحة إغراق أسواقها بالمنتجات الصينية، إضافة إلى هذا فقد توصلت دول الآسيان إلى اتفاق وقعته مع الهند يتعلق بالتعاون التجاري والثقافي والسياسي، وتأمل الهند في إقامة منطقة تجارة حرة معها من أجل جذب المزيد من الاستثمارات من دول الآسيان في قطاعات السياحة والزراعة ومشروعات البنية التحتية.

أما بالنسبة لليابان فإنها قد وقعت عام 2003 خطة عمل مشتركة مع الآسيان لإقامة منطقة تجارة حرة بينها بحلول عام 2012، ويأتي السعي الياباني لإقامة تلك المنطقة محاولة منها مواجهة النفوذ الصيني المتزايد في منطقة الآسيان[2].

[1] عبد الوهاب رميدي، خالفي علي، **مرجع سابق**، ص ص 88 – 89

[2] عبد الوهابرميدي، خالفي علي **مرجع سابق**، ص 89.

المطلب الثاني: أهداف رابطة جنوب شرق آسيا ووزنها الاقتصادي

تعتبر رابطة الآسيان من أبرز التكتلات الاقتصادية خارج القوى الصناعية التقليدية، وقد حددت لنفسها منذ تأسيسها مجموعة من الأهداف لتحقيقها، وساعدها على ذلك قدراتها الاقتصادية واعتمادها مبادئ ملائمة للتكتل الاقتصادي.

1. أهداف رابطة جنوب شرق آسيا:

تهدف رابطة الآسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر من أهمها[1]:

- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ والمشاركة، من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام.
- التأزر على نحو أكثر فعالية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها، بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين النقل والاتصالات.
- تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضاء الرابطة.
- تشجيع الدراسات الخاصة بإقليم جنوب شرق آسيا.
- النهوض بمستوى البرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة.
- تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال مبدأ العدالة ودور القانون في العلاقات بين دول المنظمة[2].

2. مبادئ رابطة جنوب شرق آسيا

تبنت رابطة دول جنوب شرق آسيا المبادئ الأساسية التالية[3]:

- الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة الترابية والهوية الوطنية لكل بلد الرابطة.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان الرابطة.
- حل الخلافات والنزاعات بين بلدان الرابطة بالطرق السلمية، والتخلي عن التهديد واستعمال القوة العسكرية.
- حق كل بلد في تسيير شؤونه بكامل الحرية.
- التعاون الناجع بين دول الرابطة.

3. أهم الخصائص الاقتصادية لدول رابطة الآسيان

إن تزايد معدلات النمو الاقتصادي في دول رابطة الآسيان، وازدياد مساهمتها في التجارة الدولية يجعلها تتميز عن الاقتصاديات النامية بـ: [4]

- النمو السريع في المنتجات الزراعية.
- ارتفاع معدلات نمو الإنتاجية.

---

[1] عمر مصطفى محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص256

[2] صلاح الدين حسن السيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 102.

[3] علي عواد الشرعة، **مرجع سابق**، ص 69.

[4] عبد الوهاب رميدي، خالفي علي، **مرجع سابق**، ص 85.

- معدلات مرتفعة في نمو رأس المال المادي والبشري.
- ارتفاع نمو الصادرات من السلع المصنعة.
- انخفاض نسبة التفاوت في الدخول وانخفاض معدلات الفقر.

المطلب الثالث: بطاقة تقنية لدول رابطة جنوب شرق آسيا

في الجدول التالي نستعرض بطاقة فنية لدول جنوب شرق آسيا تتمثل في الدول والمساحة بالكيلومتر مربع، وعدد السكان بالآلاف، والناتج المحلي الإجمالي لكل بلد بملايين الدولارات والناتج المحلي للفرد بالدولار:

جدول رقم(15): المؤشرات العامة لدول رابطة الآسيان

البلد	المساحة كلم^2	عدد السكان بالآلاف	الناتج المحلي الإجمالي			
			بالأسعار الحالية		للفرد	
			مليون USD	PPS	دولار أمريكي	PPS
بروناي	5.769	417	12.909	36.345	30.942	87.117
كمبوديا	181.035	15.405	18.463	55.125	1.198	3.578
اندونيسيا	1.913.579	255.462	857.603	2.837.663	3.357	11.108
جمهورية لاو	236.800	6.902	12.639	37.729	1.831	5.466
ماليزيا	330.290	30.485	294.390	808.308	9.657	26.515
ميانمار	676.577	52.476	65.392	276.796	1.246	5.275
فليبين	300.000	101.562	289.503	735.382	2.850	7.241
سنغافورة	719	5.535	291.938	470.593	52.744	85.021
تايلاندا	513.120	68.979	395.726	1.108.092	5.737	16.064
فيتنام	330.951	91.713	193.407	557.931	2.109	6.083
الآسيان	4.488.839	628.937	2.431969	6.923.966	3.867	11.009

Source: ASEAN Community in Figure acif, 2016, P 01.

PPS : يمثل الناتج المحلي الإجمالي بمعيار القدرة الشرائية Purchasing Power Standards(الناتج المحلي الحقيقي).

من الجدول نلاحظ اختلاف بين مختلف دول الآسيان من ناحية المساحة، حيث تحتل اندونيسيا المركز الأول بمساحة تقدر بـ 1.579.913.1 كم^2، بينما تمثل سنغافورة البلد الأصغر مساحة بين دول الرابطة بمساحة تقدر بـ 719 كم^2، أما عدد السكان فيتباين عددهم من دولة إلى أخرى، فنلاحظ أن اندونيسيا تعتبر الدولة الأكثر كثافة سكانية بـ 255,462 مليون نسمة، أما الأقل كثافة سكانية فهي سنغافورة بـ 5.535 نسمة، أما من ناحية الناتج المحلي، فدولة اندونيسيا دائما في المرتبة الأولى، حيث يقدر الناتج المحلي للدولة بـ 857.603 مليون دولار، متبوعة بتايلاندا بناتج محلي يقدر بـ 395.726 مليون دولار، أما في المؤخرة نجد دولة ميانمار بناتج محلي يقدر بـ 12.639 مليون دولار، ومن حيث الدخل الفردي، نجد دولة سنغافورة في الريادة، حيث يقدر الدخل الفردي بـ

52.744 دولار، رغم أنها الأقل مساحة في الرابطة، تليها ماليزيا بدخل فردي يقدر بـ 9.657 دولار، أما دولة كمبوديا فهي الأقل دخلا للفرد من بين دول الرابطة بـ 1.198 دولار للفرد.

المطلب الرابع: ميثاق والهيكل التنظيمي لرابطة جنوب شرق آسيا

باعتبار رابطة الآسيان منظمة كغيرها من المنظمات، فإنه لابد لعملها من توافر أجهزة للإشراف على أنشطتها، إضافة لمواثيق تحدد العلاقات بين الدول في الرابطة.

1. ميثاق رابطة دول جنوب شرق آسيا:

يعمل ميثاق الآسيان كقاعدة ثابتة في تحقيق الاستقرار للتجمع، من خلال توفير الوضع القانوني والإطار المؤسسي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، كما يقنن قواعد وقيم لرابطة الآسيان ويحدد أهداف واضحة لها، وقد دخل ميثاق الآسيان حيز التنفيذ في 15 ديسمبر 2008، خلال اجتماع وزراء خارجية دول مجموعة الآسيان، في أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في جاكرتا، ومع دخول ميثاق الآسيان حيز التنفيذ، صارت الآسيان من ذلك التاريخ فصاعدًا، تعمل في إطار قانوني جديد، وساعد الميثاق على إنشاء عدد من الأجهزة الجديدة لتعزيز عملية بناء التجمع.

في الواقع، أصبح ميثاق الآسيان اتفاقا ملزما قانونا بين الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا، كما سيتم تسجيله لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وفقا للمادة 102، الفقرة 01 من ميثاق الأمم المتحدة، ويمكن رؤية أهمية ميثاق الآسيان في السياقات التالية[1]:

- التزام سياسي جديد على المستوى الأعلى لقيادات الدول، فبعد أن كان إشراف وحظور القيادات السياسية العليا في دول الآسيان في حده الأدنى، صارت تلعب دور محوريا في نشاط الآسيان، من خلال حضور المؤتمرات والقمم.
- اعتماد التزامات جديدة أكثر تطورا، فبعد أن كان التركيز على الانشغالات السياسية والأمنية للمجموعة، صار اهتمام المجموعة يتمحور حول التحديات الاقتصادية والمالية، بعد الأزمات المالية التي مرت بها دول الآسيان سنة 198 و2008.
- اعتماد إطار قانوني جديد وشخصية قانونية من خلال هيكل تنظيمي واضح يحدد الوحدات التنظيمية المسؤولة عن تحقيق أهداف الرابطة.
- هيئات الآسيان الجديدة، فتحقيق التكتل الاقتصادي للمجموعة ومواجهة التحديات الجديدة (العولمة الاقتصادية، التكتلات الأخرى، الإنشغالات البيئية...)، تطلب تدعيم الرابطة بأجهزة إضافية في مجال العلم، التكنولوجيا، البيئة... إلخ.

- إجراء المزيد من اجتماعات الآسيان، فبعد أن كان يتم اجتماع قمة كل عدة سنوات، صارت الاجتماعات تتم بشكل دوري وفق أجندات وموضوعات مضبوطة متفق عليها.

[1] Association of Southeast Asian Nations**, The ASEAN Charter**, Published by ASIAN Secretariat, Jakarta, 2015, In: http://asean.org/asean/asean-charter, 23.47 يوم 2018/05/24 على الساعة

- مزيد من الأدوار لوزراء خارجية الآسيان، فرغم أن التجمع صار يركز على الانشغالات الاقتصادية للرابطة، خاصة بعد الأزمة المالية لشرق وجنوب شرق آسيا (1997)، إلا أن القضايا السياسية المحلية والإقليمية والدولية مازالت تحضى بعناية التجمع من خلال دور أكبر لوزراء الخارجية.
- دور جديد ومعزز للأمين العام لرابطة آسيان، حيث صار للأمانة العامة لرابطة الآسيان دور مهم في الإشراف على تنفيذ قرارات القمم.

ومن المتوقع أن يوفر ميثاق الآسيان للرابطة إطارا قانونيا عقب 40 عاما من المؤسسية التدريجية، وهو إطار يضع قواعد وهياكل تعمل على تدعيم التكتل ويؤسس أدوارا رسمية لدول الآسيان، ومن بينها الأدوار الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية.

1. الهيكل التنظيمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا

أسفر إعلان "الآسيان" أو ما يسمى إعلان "بانكوك" عن إنشاء العديد من الهيئات والمنظمات واللجان شكلت في مجملها عناصر الهيكل التنظيمي للمنظمة التي نذكرها كما يلي[1]:

أ. اجتماع القمة Summit meeting:

وهذه هي السلطة الأعلى في الرابطة حيث تتكون من رؤساء الحكومات في الدول الأعضاء، ومنذ تأسيس الرابطة لم تعقد سوى أربع اجتماعات قمة، (فكان الأول في مدينة "بالي" بإندونيسيا في فيفري 1976، والثاني في مدينة "كوالالمبور" بماليزيا في أوت 1977، والثالث في مدينة " مانيلا" بالفلبين في ديسمبر 1987، والرابع بمدينة "سنغافورة" في ديسمبر 1992.

والملاحظة الجديرة بالاهتمام هي أنه تم مر تسع سنوات تقريبا على إنشاء رابطة الآسيان(1967) عن عقد أول اجتماع القمة الأول(1976)، وهو ما يشير إلى غياب المركزية، وإلى أولوية الاقتصادي على السياسي، إذ لم تجتمع القيادة السياسية خلال عقد كامل ولو لمرة واحدة، كما نلاحظ أيضا عدم تسلسل اجتماعات القمة، فالفرق بين الاجتماع الأول والثاني سنة ونصف تقريبا، والفرق بين الاجتماع الثاني والثالث أكثر من عشر سنوات، والفرق بين الاجتماع الثالث والرابع أربع سنوات، كما تتميز اجتماعات القمة على مقاليد الأمور في الرابطة، حيث أنها مجرد لقاءات لتحديد الخطوط العريضة، مع ترك التفاصيل للمستويات الأخرى.

ب. المؤتمرات الوزارية Ministerial Conferences :

يجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء سنويا بشكل دوري، كما يجتمع وزراء الاقتصاد أيضا سنويا لإدارة شؤون التعاون الاقتصادي، كما يجتمع وزراء آخرون كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ج. اللجان الدائمة Standing Committee :

تتكون من وزير خارجية البلد المضيف وسفراء الدول الأعضاء، تجتمع بشكل دوري مرة كل شهرين.

د. الأمانة العامة Secretariats :

[1] علي عواد الشرعة، **مرجع سابق**، ص 70.

وقد أنشئت في "جاكرتا" بإندونيسيا سنة 1976، وهي تشكل الجسد المركزي للرابطة، والأمين العام الأعلى يختار بشكل دوري من الدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي كل ثلاث سنوات، ويجري التنسيق اليومي من خلال الأمين الوطني لكل عضو في الرابطة.

هـ. اللجان Committees :

يتم التعاون بين دول الرابطة من خلال وزراء الشؤون الاقتصادية عبر خمس لجان هي: لجنة الغذاء والزراعة والغابات، لجنة التمويل والبنوك، لجنة الصناعة والتعدين والطاقة، لجنة النقل والمواصلات، وأخيرا لجنة التجارة والسياحة، كما تشكل بالإضافة إلى اللجان السابقة لجان خاصة مثل: لجنة الثقافة والمعلومات، لجنة العلوم والتكنولوجيا، ولجنة التنمية .

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا :

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لرابطة الآسيان

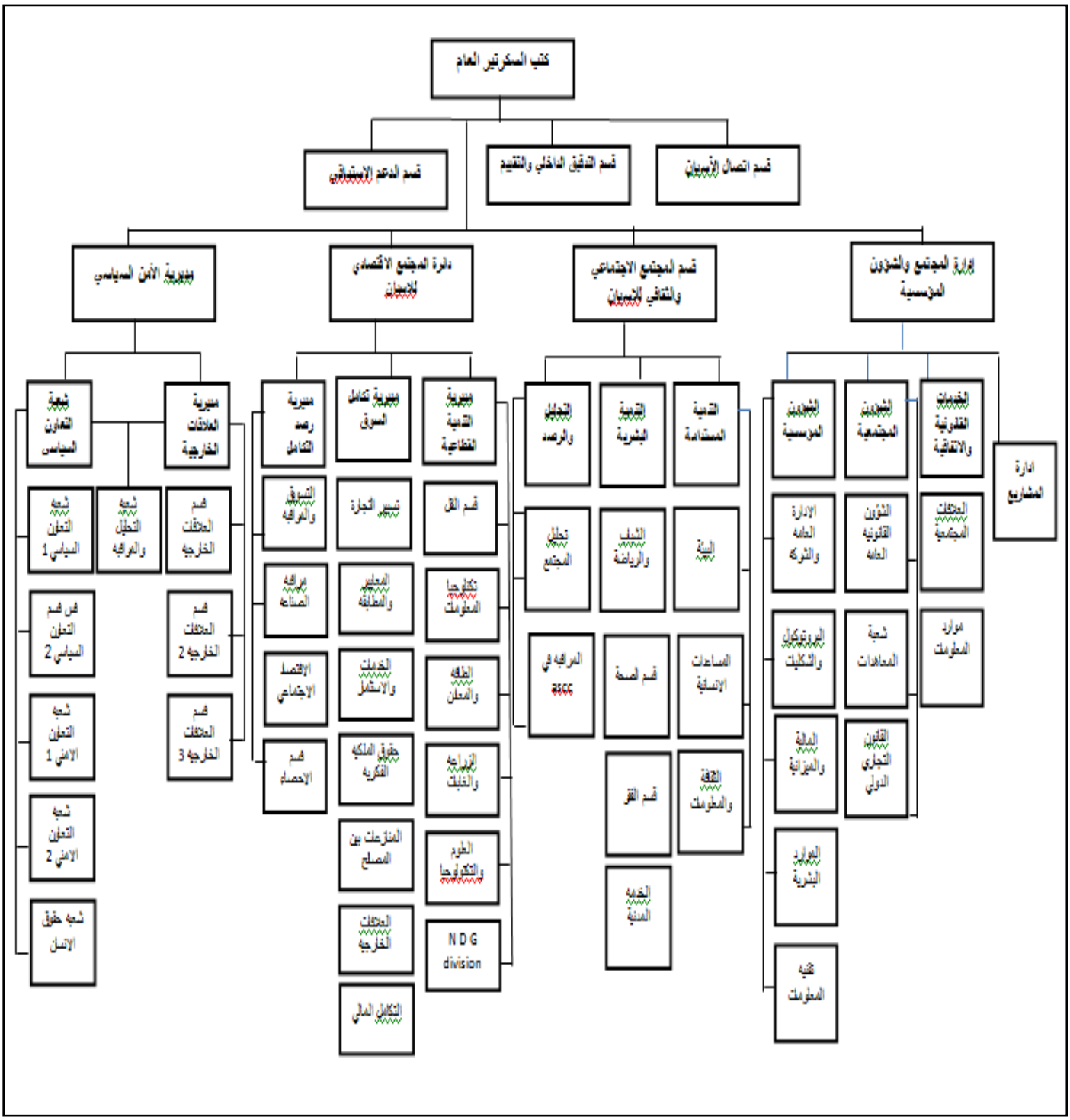

المصدر: من الموقع الرسمي للآسيات على شبكة الإنترنت: www.ASIAN.org، تاريخ الزيارة: 2018/05/21، الساعة: 21:19.

وفيما يلي مكونات الهيكل الإداري لرابطة الآسيان، مع تسمية أهم أعضاء الطاقم الإداري ورؤساء الوحدات التنظيمية:

1. مكتب السكرتير العام

1.1. قسم الدعم الاستباقي شاغر

1.2. قسم التدقيق الداخلي والتقييم

1.3. قسم اتصال الآسيان: رئيس ليم تشيز تشاين

2. دائرة الأمة السياسية للأمن السياسي

2.1. مديرية الأمن السياسي مدير ، براتاب باراميسواران

2.1.1. شعبة التعاون السياسي 1 مساعد مدير ، Tarika Wongsinsirikul

2.1.2. شعبة التعاون السياسي 2 مساعد المدير ، ثاو ثي ثانه نغوين

2.1.3. قسم التعاون الأمني 1 مساعد المدير ، ريتينو أستريني

2.1.4. قسم التعاون الأمني 2 مساعد المدير ، مالا سيلفاراجو

2.1.5. شعبة حقوق الإنسان المدير المساعد ، لو ثي نام هوونغ

2.2. قسم التحليل والمراقبة

2.3. مديرية العلاقات الخارجية مدير ، بالا كومار بالانيابان

2.3.1. قسم العلاقات الخارجية 1 مساعد المدير ، فام مينه ثو

2.3.2. قسم العلاقات الخارجية 2 مساعد المدير ، جوان ويلينغ لين

2.3.3. قسم العلاقات الخارجية 3 مساعد مدير ، فاشانلى تشانثراثا

3. دائرة المجتمع الاقتصادي للآسيان (قسم AEC)

3.1. مديرية رصد التكامل في الآسيان: مدير ، جوليا Puspadewi Tijaja

3.1.1. الرصد، شعبة تنسيق المراقبة: مساعد المدير، أحمد ظفر الله

3.1.2. تحليل مراقبة التجارة والصناعة والقضايا الناشئة: مساعد مدير ، ريستي بيرماني

3.1.3. تحليل الرصد في المالية قسم الاقتصاد الاجتماعي

3.1.4. قسم الإحصاء

3.2. مديرية تكامل السوق مدير ، هو كوانج ترونج

3.2.1. قسم تيسير التجارة شاغر

3.2.2. قسم المعايير والمطابقة مساعد المدير ، ليم توان تشي

3.2.3. قسم الخدمات مساعد المدير ، تان تاي هيونغ
والاستثمار

3.2.4. المنافسة ، حماية المستهلك ، شعبة حقوق الملكية مساعد المدير ، ياب لاي بنغ
الفكرية

3.2.5. قسم الاشتباك بين المؤسسات وأصحاب مساعد المدير ، نور الدين علي
المصالح

3.2.6. قسم العلاقات الاقتصادية الخارجية مساعد المدير ، فجر هدايت

3.2.7. قسم التكامل المالي مساعد مدير ، Pitchaya Sirivunnabood

3.3. مديرية التنمية القطاعية مدير تران دونغ فونج

3.3.1. قسم النقل مساعد المدير ، Megasari Widyaty

3.3.2. قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
والسياحة

3.3.3. قسم الطاقة والمعادن

3.3.4. قسم الغذاء والزراعة مساعد المدير ، فام كوانغ مينه
والغابات

3.3.5. قسم العلوم والتكنولوجيا مساعد المدير ، لي سينج تشيونغ

3.3.6. NDG & IAI مساعد المدير ، وان جون ليان
Division

4. قسم المجتمع الاجتماعي والثقافي للآسيان (قسم ASCC)

4.1. مديرية التحليل والرصد

4.1.1. قسم تحليل المجمع

4.1.2. قسم المراقبة في ASCCمساعد المدير ، نغوك سون نجوين

4. 2. مديرية التنمية البشرية مدير ، رودورا Turalde باباران

4.2.1. قسم التعليم والشباب مساعد مدير ، أبيجيل كاليس لانسيتا
والرياضة

4.2.2. قسم الصحة مساعد المدير ، د. Ferdinal M.Fernando

4.2.3. قسم الفقر والقضاء المدير المساعد ، سيتا سمريت
والجنس

4.2.4. شعبة العمل والخدمة مساعد المدير ، ميجا إرينا

المدنية

4. 3. مديرية التنمية المستدامة مدير ، كي آنه نغوين

4.3.1. قسم البيئة شاغر

4.3.2. إدارة الكوارث والمساعدات شاغر

الإنسانية

4.3.1. قسم الثقافة والمعلومات المدير المساعد ، تان جي تيونج

5. إدارة المجتمع والشؤون المؤسسية (إدارة التقييم القطري المشترك)

5.1. مديرية الشؤون المؤسسية مدير Ung Srengkong

5.1.1. قسم الإدارة العامة شاغر

والشركة

5.1.2. خدمات المؤتمرات والبروتوكول

والشكليات

5.1.3. قسم المالية والميزانية مساعد مخرج ، هيني سواردي

5.1.4. قسم الموارد البشرية مساعدة المدير ، روزليزا عبد الرحمن

5.1.5. قسم تقنية المعلومات

5.2. مديرية الشؤون المجتمعية مدير لي يونغ يونغ

5.2.1. قسم العلاقات المجتمعية مدير مساعد ، روميو الابن. Abad Arca

5.2.2. شعبة إدارة موارد

المعلومات

5.3. دائرة الخدمات القانونية مدير Un Sovannasam

والاتفاقية

5.3.1. شعبة الشؤون القانونية

العامة

5.3.2. شعبة المعاهدات

5.3.3. شعبة القانون الاقتصادي والتجاري مساعد المدير ، ناديا فانيسا

الدولي

5.4. شعبة التعاون البرنامجي وإدارة المشاريع مساعدة المدير ، دميريا ريمتا ك. سيلانغيت

المصدر: مديرية رصد التكامل في الآسيان، كانون الثاني 2016.

المبحث الثاني: تحليل المبادلات التجارية لرابطة الآسيان

لقد زاد دور تكتل الآسيان في التجارة العالمية بشكل متزايد، بدليل أنه بعد أن كانت صادراته تمثل حوالي 3,1% من إجمالي الصادرات في العالم عام 1987، وحوالي 11,3 % من إجمالي صادرات الدول النامية، فقد وصلت هذه الصادرات إلى حوالي 5,2 % من إجمالي الصادرات في العالم، منها16,8 % من إجمالي صادرات الدول النامية سنة 2003.

المطلب الأول: المبادلات التجارية البينية في رابطة الآسيان

إن الهدف من أي تكتل اقتصادي هو تعزيز التجارة بين أعضائه، من خلال تخفيف أو إلغاء القيود التجارية بمختلف أنواعها، ورابطة دول جنوب شرق آسيا(الآسيان) باعتبارها من أهم تكتلات الدول الناشئة، حاولت توفير كل الشروط والسياسات التي تسمح بتنمية التجارة البينية بين أعضائها، وهو ما يدفعنا لتقييم هذه السياسات من خلال تطور حجم المبادلات البينية في هذا المطلب الأول.

1. تطور المبادلات البينية في رابطة الآسيان:

الجدول والمنحنى التاليين يوضحان المبادلات التجارية (صادرات أو واردات إجمالية) للمنتجات بمختلف أنواعها، داخل مجموعة الآسيان خلال الفترة(2001– 2017) بوحدة: ألف دولار أمريكي.

جدول رقم (16): الصادرات البينية للمنتجات في مجموعة الآسيان وحدة: ألف دولار أمريكي

سنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صادرات	عن 85	90645558	115596804	140319046	162143813	188979154	214351231	248431473	196660246	263419252	309839343	323174076	330227948	328999602	281509599	273378891	240710427

المصدر: بناء على معطيات من الموقع الالكتروني لـ International trade statistics: https://www.trademap.org

الشكل رقم (07): منحنى تطور الصادرات البينية لرابطة الآسيان

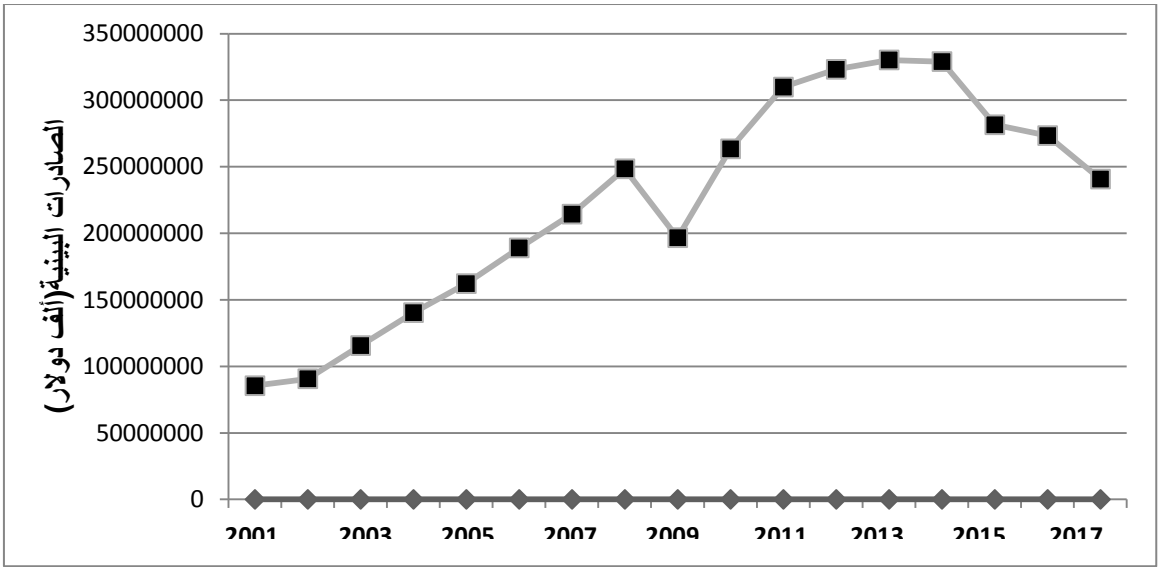

المصدر: اعتمادا على الجدول السابق باستخدام Exel

يتضح من الشكل السابق نمو متواصل للمبادلات التجارية البينية(الصادرات) خلال الفترة(2001- 2008)، وهو ما يتماشى مع النمو لسريع الذي عرفته التجارة العالمية خلال تلك الفترة، إضافة لتعافي دول شرق وجنوب شرق آسيا من الأزمة المالية التي ضربتها سنة 1998، حيث ارتفعت المبادلات البينية في مجال المنتجات من ما يزيد عن 85 مليار دولار سنة 2001، إلى أكثر من 270 مليار دولار، أي أن الارتفاع كان بنحو حوالي ثلاث أضعاف في فترة 7 سنوات فقط، مما يدل على الأثر الإيجابي للتكتل بين دول الآسيان على التجارة البينية بين أعضاء التكتل قبل 2009.

ونلاحظ من الشكل أن سنة 2009، شهدت تدهورا حادا في التجارة البينية داخل الآسيان، حيث تراجعت سنة 2009 إلى 196 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة تراجع مئوية 26,32%، ويعود السبب في ذلك إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وما خلفته من تراجع في التجارة العالمية، والذي بلغ خلال 2009، ما يزيد عن 11,9%، وهي نسب أقل من التراجع الذي عرفته المبادلات التجارية البينية داخل رابطة الآسيان، وهو ما يشير إلى الحساسية الشديدة للتجارة داخل الآسيان اتجاه التطورات في الاقتصاد العالمي، سواء كانت إيجابية أو سلبية.

بعد مرور الأزمة المالية العالمية لسنة 2009، استطاعت التجارة البينية داخل الآسيان التعافي بشكل سريع، حيث استعادت المبادلات التجارية مستواها السابق بعد سنة واحدة(2010)، لتتجاوز 263 مليار دولار أمريكي، مما يدل على أعضاء التكتل في مواجهة التأثيرات الخارجية والتعامل الجيد معا، وما يؤكد ذلك هو تواصل ارتفاع المبادلات البينية في مجال المنتجات، ليبلغ 330 مليار دولار أمريكي سنة 2013، حيث أنه رغم ارتفاع واردات دول التكتل من النفط بفعل ارتفاع أسعاره في السوق العالمية في الفترة(2009- 2014)، فإن رابطة الآسيان واصلت تدعيم مبادلاتها البينية في قطاع المنتجات، حيث مثلت التجارة البينية بين دول الآسيان 24,2 % من إجمالي حجم التجارة للرابطة، تليها الصين بنسبة 14 %، والاتحاد الأوروبي 9,8 %، واليابان 9,6 %، والولايات المتحدة الأميركية 8,2 % في عام 2013، وهو ما يدل على السعي الحثيث لدول الآسيان على تنمية علاقات التجارية البينية على حساب تجارتها مع باقي العالم.

إن التراجع المستمر الذي شهدته التجارة البينية لرابطة الآسيان بعد 2013، حيث بلغت 240 مليار دولار فقط سنة 2017، أي بتراجع 37% خلال أربع سنوات فقط، ويعود ذلك بالدرجة الأولى لمنافسة المنتجات الصينية والهندية لمنتجات دول الرابطة، خاصة الصين التي أبرمت معادة للتجارة الحرة مع رابطة الآسيان، وهو ما جعل الصين أكبر شريك تجاري للآسيان، بينما تكون الآسيان ثالث أكبر شريك تجاري للصين.

2. تطور صادرات دول الآسيان لدول الآسيان الأخرى:

إن عرض التطور في إجمالي المبادلات التجارية البينية لا تكفي لتوضيح التجارة البينية في رابطة الآسيان، إلا لم يتم عرض نصيب كل دولة في الآسيان(صادرات أو واردات) في التجارة البينية للآسيات، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (08): صادرات دول الآسيان إلى مجموعة الآسيان **الوحدة:** ألف دولار

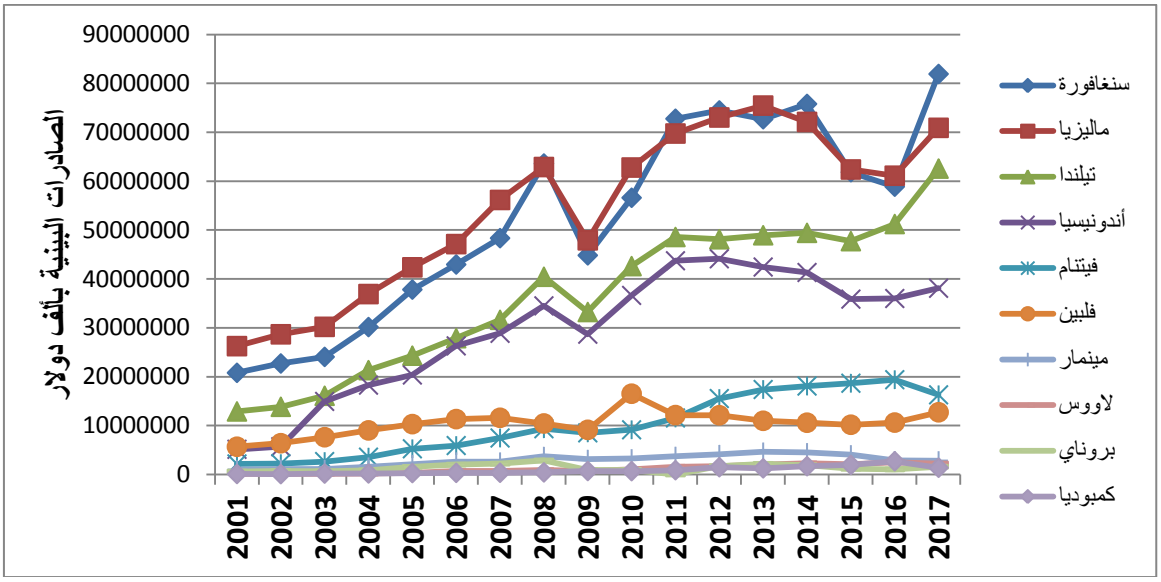

المصدر: اعتمادا على الملحق رقم (01) باستخدام Exel

يتضح من الرسم البياني نمو في صادرات أغلب دول الآسيان نحو المجموعة باستثناء 2009، التي عرفت تراجع في الصادرات داخل الآسيان بسبب الأزمة المالية العالمية، كما أن سنتي 2015 و2016 عرفت تراجعا طفيفا في المبادلات الداخلية، أما من حيث نصيب كل دولة في التجارة الداخلية للآسيان، تحتل ماليزيا وسنغافورة المرتبة الأولى، حيث تستحوذ على أكبر حصة في الصادرات نحو الدول الأخرى برابطة الآسيان، تليهما بعد ذلك تايلندا وفيتنام، أما بقية دول الآسيان فنصيبها في التجارة البينية تبقى هامشية.

3. نصيب دول الآسيان من المبادلات البينية:

إن نمو المبادلات التجارية البينية بشكل إجمالي لا يشير إلى مكانة ودور كل دولة من دو الآسيان في التجارية البينية، حيث يبين ذلك وزن كل دولة فير الرابطة ومكانتها الاقتصادية والتجارية، والجدول التالي يشير إلى واردات دول الآسيان من مجموعة الآسيان سنة 2017.

جدول رقم (17): واردات دول الآسيان من مجموعة الآسيان سنة 2017 **الوحدة:** ألف دولار

البيان	المجموعة	سنغافورة	ماليزيا	تايلندا	إندونيسيا	فيتنام	الفلبين	كمبوديا	ميانمار	لاووس	بروناي
الواردات	288924	70951	49677	45246	39246	34730	25949	9054	8631	3994	1443

المصدر: بناء على معطيات من الموقع الالكتروني لـ International trade statistics: https://www.trademap.org .

شكل رقم (09): واردات دول الآسيان من مجموعة الآسيان سنة 2017 **الوحدة:** مليون دولار

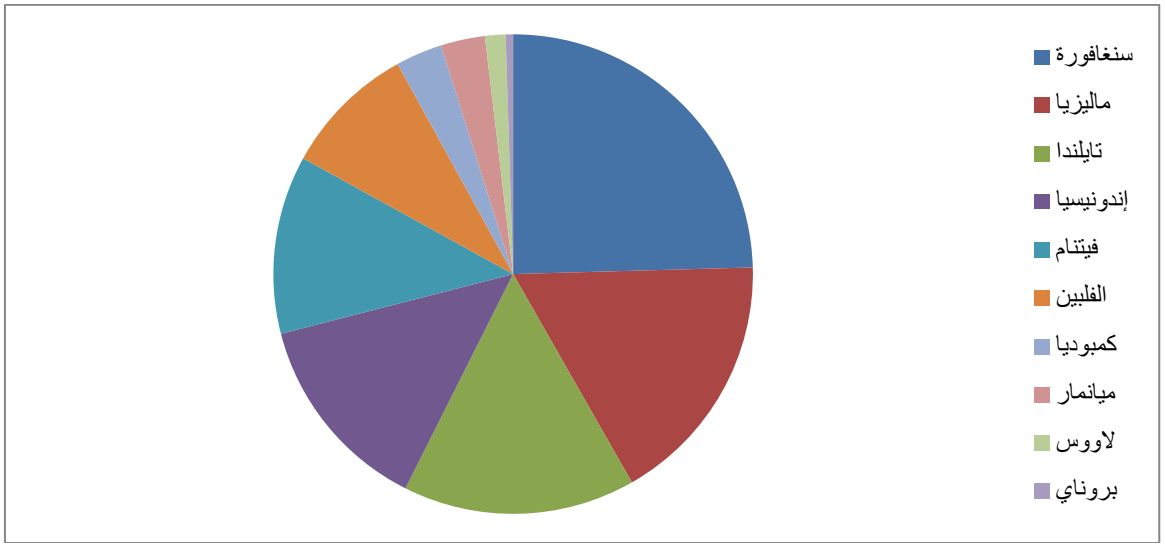

المصدر: اعتمادا على الجدول السابق باستخدام Exel

نلاحظ من الجدول السابق سيطرة سنغافورة على المبادلات التجارية داخل مجموعة الآسيان سنة 2017، حيث تستحوذ على ما يزيد عن 24% من التبادل التجاري داخل مجموعة الآسيان، خاصة وأنها منطقة حرة تستقبل السلع من مختلف بلدان الآسيان لتقوم بشحنها نحو بلدان أخرى تقع في نفس المجموعة، وساعدها على ذلك وقوعها في وساط المجموعة وتوافرها على قدرات لوجيستية في مجال التخزين والنقل البحري، حيث يحتل ميناء سنغافورة مرتبة متقدمة ضمن الموانئ الكبرى في العالم من حيث تداول الحاويات، إضافة لامتلاكها أسطولا بحريا ضخما، وخاصة في مجال سفن الحاويات العملاقة.

وتأتي في المرتبة الثانية ماليزيا بنسبة 17% من المبادلات الداخلية لرابطة الآسيان ويعزى ذلك لنجاحها في تجنب آثار الأزمات المالية لسنتي 1998 و2008، وقدرتها على بناء صناعات التصديرية، وتأتي بعدها تايلندا بأكثر من 15% من المبادلات التجارية مع دول الآسيان، أما إندونيسيا فلا تتناسب حصتها التجارية ضمن الآسيان مع مساحتها وعدد سكانها، حيث بلغت قيمة مبادلاته التجارية مع الآسيان أكثر من 39 مليار دولار، وهذا بسبب تأثرها الشديد بالأزمات المالية وعدم الاستقرار السياسي، في حين أن باقي الدول في رابطة الآسيان تبقى مساهمتها في التجارة البينية هامشية.

المطلب الثاني: المبادلات التجارية الخارجية لرابطة الآسيان

بعد تحليل التجارة البينية بين أعضاء رابطة الآسيان، والتي تبين حدوث انتعاش ونمو مستمر فيها خلال السنوات المدروسة، مما يدفعنا للتساؤل حول أثر التجارة البينية على المبادلات التجارية الخارجية بين مجموعة أعضاء رابطة الآسيان وباقي العالم الخارجي، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب الثاني.

1. المبادلات الخارجية للمنتجات بين الآسيان وباقي العالم:

بما أن المبادلات البينية داخل الآسيان هي مجرد جزء من التجارة الخارجية لكل الآسيان، حيث أن لها علاقات تجارية واسعة مع العالم الخارجي، فإنه يجب تحليل المبادلات التجارية الخارجية للآسيان، وهو ما يبينه الجدول والمنحنى التالي:

جدول رقم (18): التجارة الخارجية للمنتجات بين مجموعة الآسيان والعالم وحدة: مليون دولار أمريكي

سنوات	صادرات	واردات	م تجاري
2001	383180	336540	46640
2002	401129	362514	38614
2003	468956	399103	69854
2004	567134	501226	69090
2005	644458	579680	64778
2006	763868	664331	99537
2007	855480	755521	99959
2008	981082	936371	44740
2009	804977	723518	81459
2010	1051504	950182	101322
2011	1242946	1150604	92341
2012	1251391	1215802	35588
2013	1270 913	1241309	29603
2014	1290918	1230713	60205
2015	1158771	1088092	70679
2016	1139831	1078491	61340
2017	1345157	1284738	60418

المصدر: بناء على معطيات من الموقع الالكتروني لـ International trade statistics: https://www.trademap.org .

الشكل رقم (10): تطور المبادلات الجارية للمنتجات الوحدة: مليون دولار أمريكي

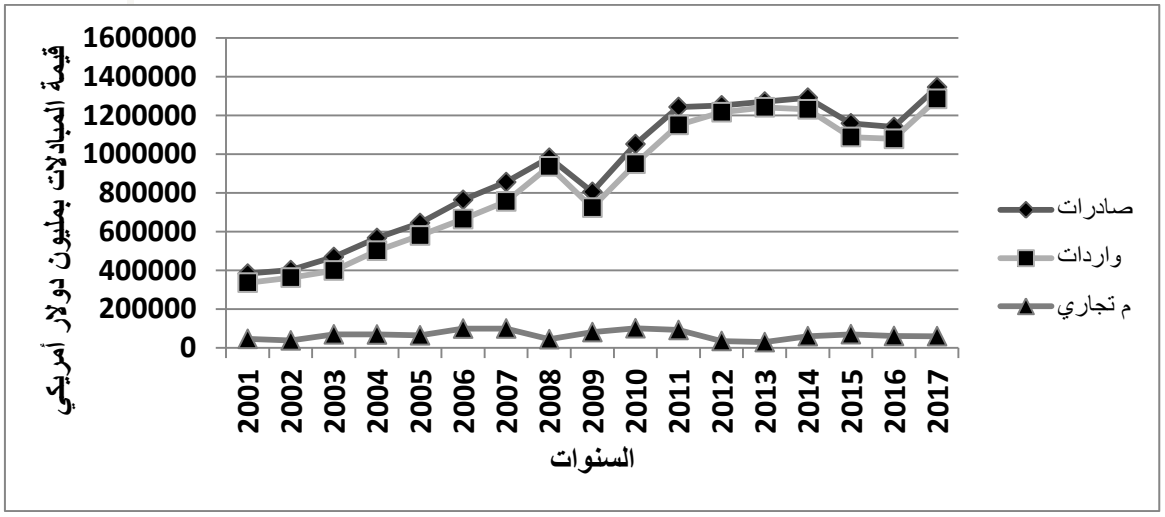

المصدر: اعتمادا على الجدول السابق باستخدام Exel

يتضح من الشكل السابق نمو في المبادات التجارية، سواء كصادرات أو واردات بالنسبة لرابطة الآسيان مع العالم الخارجي باستثناء سنة 2009، بسبب الأزمة المالية العالمي التي أدت لانكماش التجارة العالمية بشكل عام، لكن مع ذلك بقي الميزان التجاري للآسيان موجبا، كما شهدت سنتي 2015 و2016 تراجعا طفيفا في كل من الصادرات والواردات، بسبب القيود التي بدأت تفرضها الدول على تجارتها الخارجية، وتصاعد موجة الحمائية عبر

العالم وبشكل خاص من الولايات المتحدة، ومع ذلك بقي الميزان التجاري لمجموعة الآسيان موجبا خلال هاتين السنتين.

إن الميزان التجاري لمجموعة الآسيان مع العالم الخارجي بقي موجبا طيلة الفترة المدروسة، مما يدل على تحقيق الرابطة لفائض تجاري موجب وإن كان يتذبذب باستمرار، إلا أن هذه الإحصائيات تخفي وراءها اختلاف أحجام دول رابطة الآسيان من حيث مساهمتها في التجارة الخارجية للمجموعة فإندونيسيا وماليزيا تستحوذان على النسبة الأكبر من التجارة الخارجية للمجموعة في حين أن سنغافورة تتركز فيها تجارة إعادة التصدير اعتبارها مجرد منطقة حرة لإعادة الشحن والتصدير.

2. المبادلات الخارجية للخدمات بين الآسيان وباقي العالم:

إن تجارة الخدمات الدولية تشمل طيفا واسعا من الخدمات كالخدمات التجارية، السياحة والأسفار، النقل السلعي، الاتصالات والمعلومات، الخدمات المالية والتأمينية، الصيانة والإصلاح، الصحة والترفيه... إلخ، والجدول والشكل التاليين يوضحان تطور المبادلات في قطاع الخدمات بين رابطة الآسيان وباقي العالم:

جدول رقم (19): التجارة الخارجية للخدمات بين مجموعة الآسيان والعالم وحدة: مليون دولار أمريكي

سنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	114194	135262	168786	192165	176874	215347	253650	276870	305058	319345	316812	322397
الواردات	140316	158539	185351	218011	189579	226880	263128	285416	312094	326282	314645	314681
م تجاري	-26121	-23277	-16564	-25846	-12704	-11533	-9478	-8545	-7035	-6937	2167	7716

المصدر: بناء على معطيات من الموقع الالكتروني لـ International trade statistics: https://www.trademap.org .

شكل رقم (11): التجارة الخارجية للخدمات بين مجموعة الآسيان والعالم وحدة: مليون دولار أمريكي

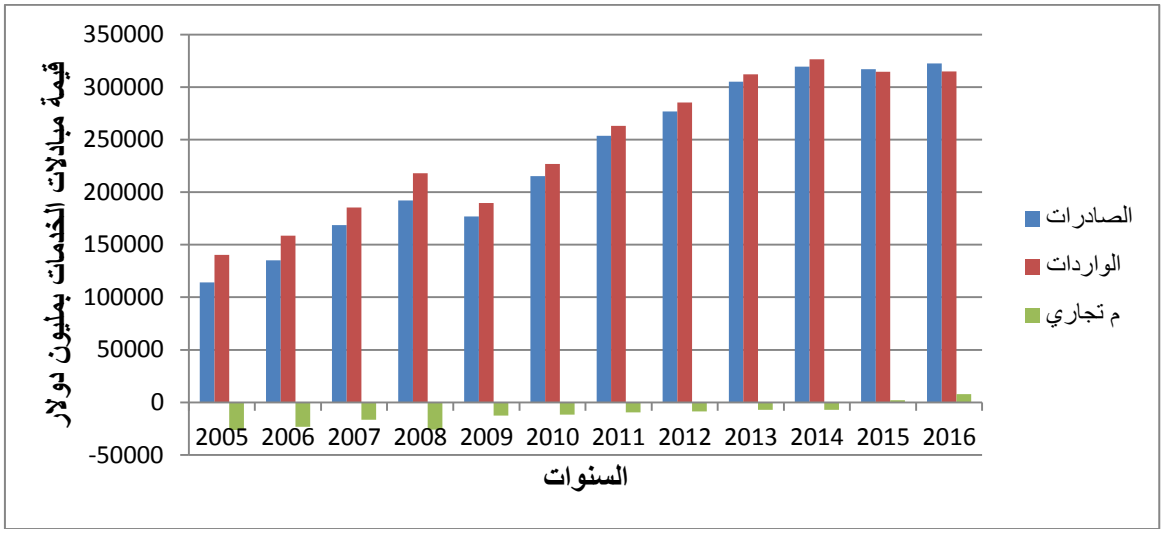

المصدر: اعتمادا على الجدول السابق باستخدام Exel

من الشكل السابق نلاحظ أنه رغم نمو المبادلات التجارية في قطاع الخدمات بمجموعة الآسيان، سواء في جانب التصدير أو الاستيراد، باستثناء سنة 2009، التي عرفت تراجعا في تجارة الخدمات بفعل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، فإن الميزان التجاري الخدمي لرابطة الآسيان يتميز بالتذبذب من جهة، وبالمعاناة من العجز بشكل دائم باستثناء السنتين الأخيرتين، حيث حققت صادرات الخدمات من الآسيان للعالم الخارجي 322 مليار دولار، مقابل 314 مليار دولار، مما جعل الميزان التجاري يحقق فائضا يقارب 8 مليار دولار سنة 2016، مما يشير لاهتمام دول الآسيان بقطاع الخدمات في السنوات الأخيرة، خاصة وأنها صارت تحتل مكانة هامة في التجارة العالمية، حيث تساهم إلى حد كبير في تخفيف العجز في الميزان التجاري السلعي للعديد من الدول كالولايات المتحدة وبريطانيا.

3. الميزان التجاري لدول رابطة الآسيان:

رغم نمو التبادل التجاري بين رابطة الآسيان وباقي العالم، فإن مساهمة كل دولة من الآسيان يختلف باختلاف حجمها الاقتصادي، والجدول التالي يوضح الميزان التجاري لدول رابطة الآسيان سنة 2017:

الجدول رقم (20): الميزان التجاري لمجموعة الآسيان حسب البلدان لسنة 2017 بمليون دولار

البيان	ماليزيا	سنغافورة	تايلندا	أندونيسيا	فيتنام	فيلبين	كمبوديا	ميانمار	لاووس	بروناي
صادرات	216428	373222	236005	168810	247469	63233	16954	13024	4660	5348
واردات	193855	327676	225131	157388	233442	98472	18014	22028	5979	2747
م تجاري	22572	45546	10874	11421	14026	-35239	-1059	-9004	-1319	2600

المصدر: بناء على معطيات من الموقع الالكتروني لـ International trade statistics: https://www.trademap.org .

شكل رقم (12): المبادلات التجارية لمجموعة الآسيان حسب البلدان لسنة 2017 بمليون دولار

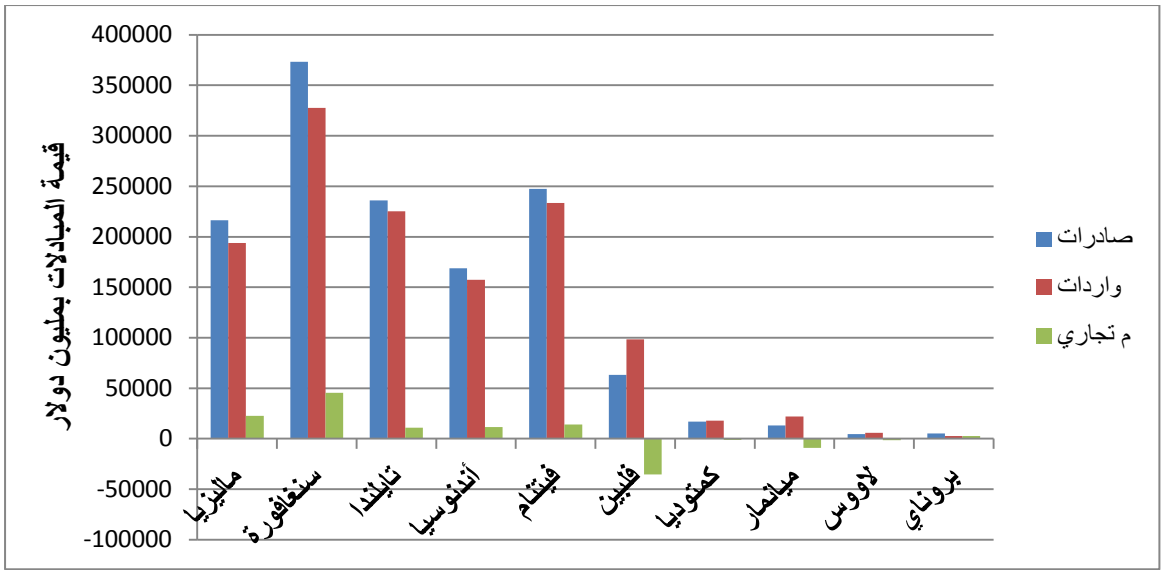

المصدر: اعتمادا على الجدول السابق باستخدام Exel

يتبين من الشكل السابق أن دولة سنغافورة حققت سنة 2017، فائض تجاري 45 مليار دولار، وهي أكبر دولة في مجال الصادرات والواردات، وهذا لأنها منطقة حرة تعتمد على الاستيراد من أجل إعادة التصدير، تأتي بعدها ماليزيا التي استطاعت تحقيق فائض تجاري بـ 22 مليار دولار، لكن في المقابل تكبدت دولة من عجز في الميزان التجاري بـ 35 مليار دولار سنة 2017، من جهتها ماينمار تعرضت لعجز في الميزان التجاري بأزيد من 9 مليار دولار، مما يبين تباين الأداء التجاري لدول الآسيان ومع ذلك فإن الرابطة ككل تحقق فائض يزيد عن 12 مليار دولار سنة 2017.

إن أفضل طريقة لتقييم التجارة الخارجية لمجموعة الآسيان، هي دراسة وتحلل التبادلات الخارجية لكل دولة على حدى، وهو ما يمثله الشكل التالي:

شكل رقم (13): يمثل الميزان التجاري السلعي لدول رابطة الآسيان (الوحدة ألف دولار)

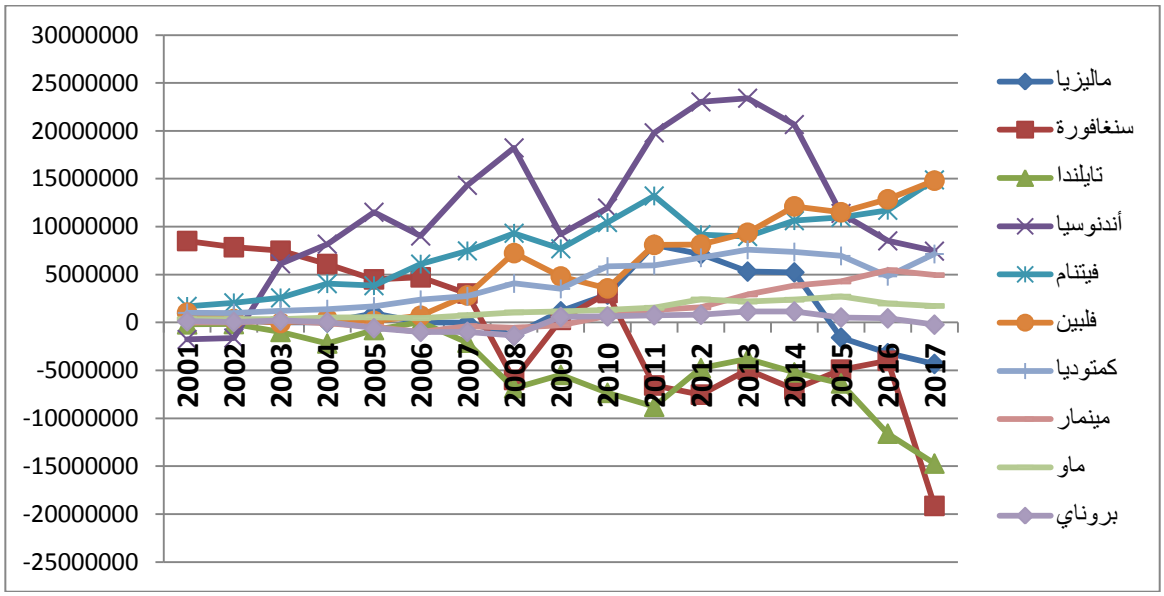

المصدر: اعتمادا على الجدول في الملحق رقم (01) باستخدام Exel

يتبين من الشكل السابق ثلاث خاص أساسية للميزان التجاري لدول رابطة الآسيان هما:

- الخاصية الأولى: تذبذب رصيد الميزان التجاري صعودا وهبوطا لأغلبية دول الآسيان، مما يدل على تأثرها بأوضاع التجارة العالمية، خاصة وأنه دول تعتمد إستراتيجية النمو من خلال التصدير.
- الخاصية الثانية: هناك دول تحقق فائض تجاري سلعي بشكل دائم كماليزيا وإندونيسيا وفيتنام وفلبين، في حين أن دول أخرى كسنغافورة وتايلندا تعاني من عجز في الميزان التجاري السلعي بشكل مستمر، ولو أن سنغافورة تعوض ذلك بفائض كبير في الميزان التجاري الخدمي، مما يجعل الميزان التجاري الإجمالي موجب بشكل كبير، وهذا بالاعتماد على تقديم الخدمات الميناءية والنقل البحري والجوي.
- الخاصية الثالثة: باقي الدول في الآسيان مساهمتها هامشية في التجارة الخارجية والميزان التجاري للآسيان ككمبوديا وميانمار وماو(لاووس) وبروناي.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية لرابطة الآسيان

رغم تركز المبادلات التجارية لدول الآسيان فيما بينها، إلا أنها استطاعت مع ذلك توسيع علاقاتها التجارية مع باقي دول العالم وتكتلاته الاقتصادية، وبشكل خاص دول جنوب وشرق آسيا، كما يوضحه الجدول والمنحنى التاليين للتوزيع الجغرافي لصادرات وواردات رابطة الآسيان:

جدول رقم (21): أهم الموردين والمصدرين لمجموعة الآسيان سنة 2017 الوحدة: مليون دولار أمريكي

البلد	الصين	اليابان	و م أ	ألمانيا	الهند	هونغ كونغ	استراليا	السعودية	الإمارات	سويسرا	فرنسا	بريطانيا	إيطاليا	روسيا	البرازيل	هولندا	بلجيكا	الأرجنتين
واردات آسيان	268447	109580	90822	31493	29 948	26631	25813	23573	22682	21002	20020	12586	11166	11841	10345	9065	4917	5719
صادرات آسيان	200470	107367	150425	35983	37341	88657	35157	6851	11494	11111	15882	18312	906	7172	6952	31602	12109	2453
م تجاري	-67978	-2213	59603	4490	7392	62026	9343	-16721	-11187	-9891	-4137	5726	-10260	-4668	-3391	22537	7191	-3266

المصدر: بناء على معطيات من الموقع الالكتروني لـ International trade statistics: https://www.trademap.org .

شكل رقم (14): أهم الموردين والمصدرين لمجموعة الآسيان سنة 2017 الوحدة: مليون دولار أمريكي

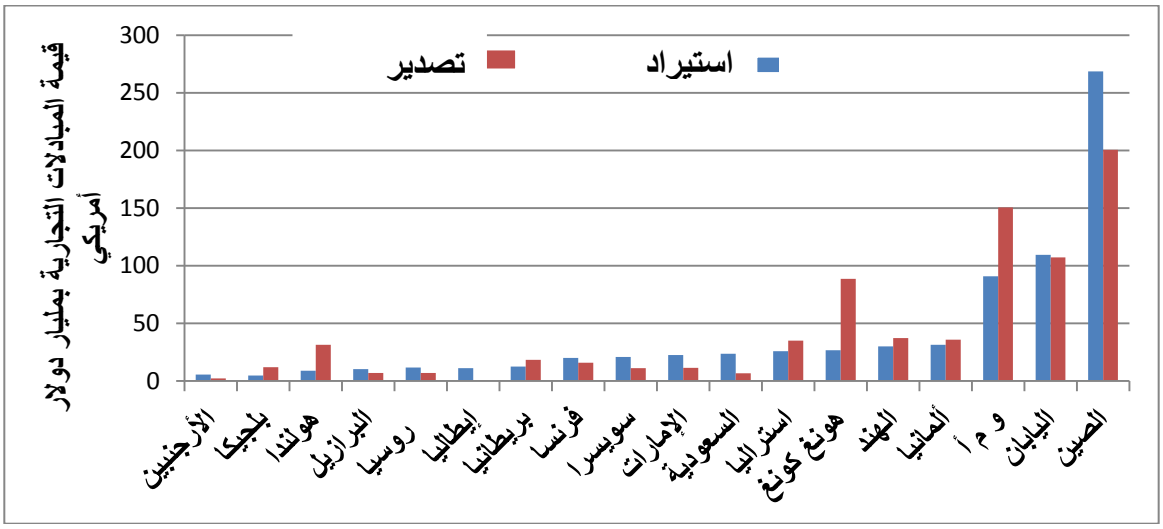

المصدر: اعتمادا على الجدول السابق باستخدام Exel

يتضح من المنحنى السابق أن المبادلات التجارية لمجموعة الآسيان تتركز مع ثلاث دول هي الصين، اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تستحوذ الصين على 15% من صادرات الآسيان، وعلى 21% من واردات الآسيان، مما يجعل الميزان التجاري للآسيان مع الصين في حالة عجز بما يقارب 68 مليار دولار، أما الولايات المتحدة، فتستحوذ على 11% من صادرات الآسيان، وعلى 7% من واردات الآسيان، أي أن الميزان التجاري للآسيان مع الولايات المتحدة يحقق فائض يزيد عن 59 مليار دولار، في حين نجد أن اليابان تستحوذ على 8,0% من صادرات الآسيان، وعلى 8,5% من وادرات الآسيان، وهو ما يجع الميزان التجاري للآسيان في حالة عجز طفيف مع اليابان، كما نلاحظ أن هونغ كونغ على أكثر من صادرات الآسيان، خاصة وأنها مجرد منطقة

حرة تقوم بإعادة تصدير ما استوردته من سلع من رابطة الآسيان، أم باقي الدول في الجدول فإن مبادلاته التجارية منخفضة مقارنة مع الدول الثلاث الكبرى(الصين، الولايات المتحدة، واليابان).

شكل رقم (15): الميزان التجاري للآسيان مع أهم الشركاء التجاريين في 2017 الوحدة: مليون دولار أمريكي

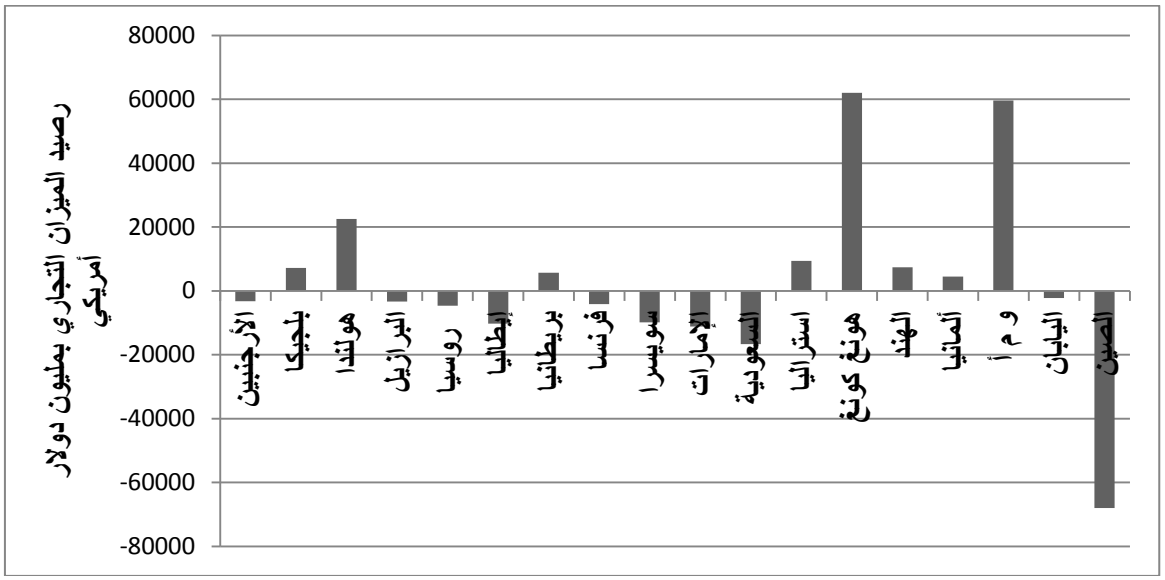

المصدر: اعتمادا على الجدول السابق باستخدام Exel

يتبين من الشكل السابق أن الميزان التجاري لرابطة الآسيان يحقق عجز كبير مع الصين يقارب عن 60 مليار دولار أمريكي، لكنه يحقق فائض مع الولايات المتحدة بنفس القيمة تقريبا سنة 2017، مما يساهم في سد العجز السابق ولو أن أي إجراءات حمائية من الولايات المتحدة للحد من وارداتها من الآسيان، سيكون تأثيره وخيما على دول رابطة الآسيان، كما يحقق الآسيان فائض يزيد عن 62 مليار دولار مع هونغ كونغ باعتباره منطقة حرة تستقبل السلع بمختلف أنواعها من الآسيان من أجل إعادة تصديرها مثلما تفعل إمارة دبي بالإمارات العربية المتحدة، مما جعل وارداته من الآسيان تزيد عن 22 مليار دولار سنة 2017، محققة عجزا مع الآسيان يزيد عن 11 مليار دولار، خاصة وأنه تقوم بتزويد دول الآسيان بالنفط والألمنيوم، وتستورد منه المنتجات الصناعية والغذائية والنسيجية بمختلف أنواعها.

أما باقي دول الجدول فتتفاوت بين العجز والفائض التجاري في علاقاتها التبادلية مع دول رابطة الآسيان سنة 2017، فالميزان التجاري للآسيان يعاني من عجز بسيط مع معظم دول الإتحاد الأوروبي باستثناء ألمانيا التي يحقق معا فائض يتجاوز 4 مليار دولار، بفعل تصدير الآسيان لألمانيا منتجات الألبسة منخفضة الأسعار، كما يحقق عجز مع السعودية بفعل استيراد البترول، وعجزا مع دول أمريكا اللاتينية(البرازيل والأرجنتين) بفعل استيراد بلدان الآسيان للمنتجات الاستوائية كالبن والسكر من البرازيل والصوجا واللحوم من الأرجنتين.

المطلب الرابع: علاقة التجارة البينية بالتجارة الخارجية في رابطة الآسيان:

لدراسة وتحليل تأثير تكتل دول الآسيان على التجارة الخارجية للآسيان، نتناول المبادلات التجارية البينية كصادرات أو واردات، وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية.

1. علاقة التجارة البينية بالواردات الخارجية:

الجدول التالي يوضع التجارة البينية صادرات من دول الآسيان إلى دول ضمن الآسيان والواردات الخارجية لمجموعة الآسيان في قطاع المنتجات.

الجدول رقم (22): علاقات التجارة البينية بالواردات الخارجية لرابطة الآسيان بآلف دولار

سنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تجارة بينية	85411818	90645558	115596804	140319046	162143813	188979154	214351231	248431473	196660246	263419252	309839343	323174076	330227948	328999602	281509599	273378891	240710427
واردات لخارجية	336540352	362514612	399102750	501225911	579679977	664331393	755521483	934659550	723518185	950182463	1150604772	1215802334	1241309473	1230713236	1088092292	1105074072	846485620

المصدر: بناء على معطيات الموقع الالكتروني لـ International trade statistics: https://www.trademap.org /

يتم تمثيل العلاقة بين التجارة البينية لرابطة الآسيان والواردات الخارجية من خلال الإنحدار الخطي كما يمثله الشكل التالي:

الشكل رقم (16): علاقات الصادرات البينية بالواردات الخارجية لرابطة الآسيان

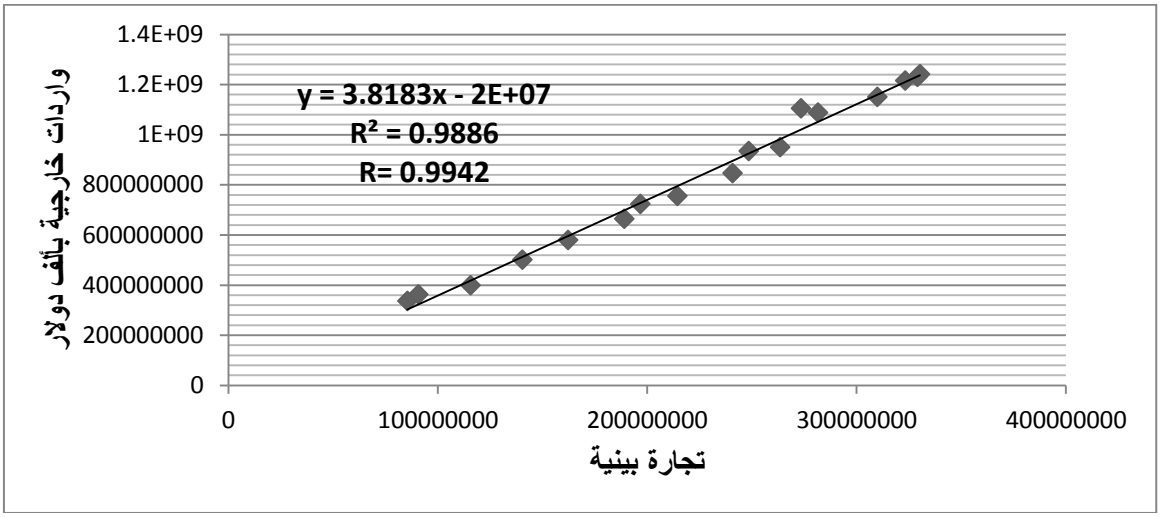

المصدر: اعتمادا على الجدول السابق باستخدام Exel

يتضح من الشكل وجود علاقة ارتباط قوية بين التجارة البينية داخل الآسيان والتجارة الخارجية في مجال الواردات خارج الآسيان، حيث أن معامل الارتباط موجب ومرتفع 0,9942، ويرجع ذلك إلى تركيز دول جنوب شرق آسيا وبشكل خاص دولة سنغافورة على نشاط إعادة التصدير، مما جعل جزء كبير من الواردات الخارجية

لدول جنوب شرق آسيا تدخل سنغافورة ليتم إعادة تصديرها لدول جنوب شرق آسيا وباقي دول العالم، أي أن الواردات الخارجية لدول الرابطة تعتمد بشكل أساسي على الطلب الداخلي المتأتي من التجارة البينية.

2. علاقة التجارة البينية بالصادرات الخارجية:

الجدول التالي يوضع التجارة البينية صادرات من دول الآسيان إلى دول ضمن الآسيان والصادرات الخارجية لمجموعة الآسيان في قطاع المنتجات.

الجدول رقم (23): علاقات التجارة البينية بالصادرات الخارجية لرابطة الآسيان بألف دولار

سنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تجارة بينية	85411818	90645558	115596804	140319046	162143813	188979154	214351231	248431473	196660246	263419252	309839343	323174076	330227948	328999602	281509599	273378891	240710427
صادرات خارجية	383180866	401129095	468956467	567134892	644457960	763868762	855480345	979400062	804977097	1051504307	1242946019	1251390943	1270912819	1290918413	1158770997	1183047350	890350313

المصدر: بناء على معطيات من الموقع الالكتروني لـ International trade statistics: https://www.trademap.org .

يتم تمثيل العلاقة بين التجارة البينية لرابطة الآسيان والواردات الخارجية من خلال الإنحدار الخطي كما يمثله الشكل التالي:

شكل رقم (17): علاقات الصادرات البينية بالصادرات الخارجية لرابطة الآسيان

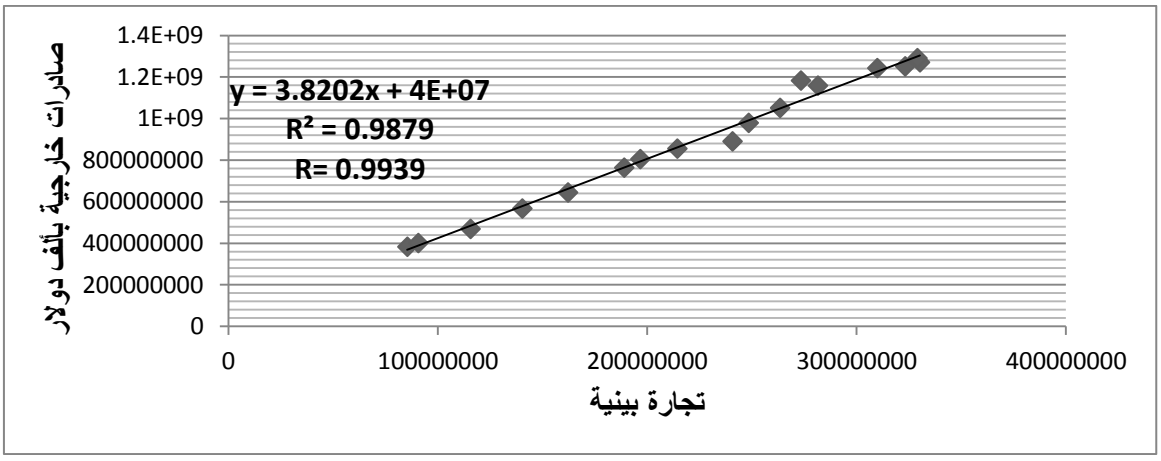

المصدر: اعتمادا على الجدول السابق باستخدام Exel

يتبين من الشكل السابق وجود علاقة موجبة قوية بين الصادرات الخارجية لرابطة الآسيان، وبين التجارة البينية داخل المنطقة، حيث أن التصدير للعالم الخارجي من دول الرابطة كثيرا ما يتم عبر ميناء سنغافورة التي تعتبر مجرد ميناء ومنطقة تجارية حرة لإدارة التصدير والاستيراد، تستقبل البضائع من العالم الخارجي لتعيد توجيهها لدول المنطقة.

المبحث الثالث: واقع وآفاق مكانة الآسيان في التجارة الدولية

نجح تكتل الآسيان في الرقي بالمنطقة إلى صفوف الدول المصنعة حديثا أو الناشئة، ويعود ذلك إلى سياسة هذا التجمع الموجهة إلى الخارج والجاذبة لرأس المال الأجنبي، مما جعله نموذجا يحتذى به في التكامل الإقليمي المفتوح.

المطلب الاول: تقييم تجربة الآسيان في التكتل الاقتصادي

يعتبر نموذج الآسيان نموذجا ناجحا وعلى جميع الأصعدة، حيث أن مجموعة دول جنوب شرق آسيا استطاعت تقديم نموذجا تعاونيا ناجحا، رغم بيئة الصراعات والانقسامات التي وصلت إلى حد الصراعات العرقية الحدودية، التي كانت تتسم بها المنطقة قبل ظهور الرابطة.

أولا/ إنجازات رابطة الآسيان:

يمكن إجراء تقييم موضوعي للآسيان انطلاقا من التقييم على أساس الأهداف التي أنشئت من خلالها رابطة الآسيان وهي تحقيق مجموعة من الأهداف الأمنية والاقتصادية بالدرجة الأولى، بالإضافة للأهداف السياسية التي تدخل ضمنا في أي كيان حتى ولو كان اقتصاديا[1]:

1. الإنجازات الأمنية:

لقد استطاعت رابطة الآسيان أن توفر لأعضائها محفلا للمناقشة الديبلوماسية الوقائية وإجراء بناء الثقة ولأن وجهة النظر واحدة إزاء قضية الأمن الإقليمي، ضد التهديد الشيوعي القادم من الصين والفيتنام سابقا، وهكذا خلقت الرابطة جوا من الثقة والتفاهم بين الدول الأعضاء، كما خلقت عقلا جمعيا وحد الرؤى إزاء قضية الأمن الإقليمي والعلاقات الخارجية، إلا أنها افتقرت للآليات وترتيبات رسمية للأمن الجماعي وفض المنازعات، واقتصرت على الحوار متعدد الأطراف والديبلومسية، وما يدل على ذلك هو خلو الإعلان التأسيسي للآسيان من الإشارة الصريحة لدوره الأمني، بالإضافة لإنشاء المحفل الأسيوي الإقليمي في بانكوك بتايلندا في تموز 1994، والذي يتسم بدور أمني واضح . إلا أن تبني هذا المحفل لمنهج الآسيان إزاء مشاكل الأمن الإقليمي، وافتقاره لنص ينظم استخدام القوة في الصراعات واعتماده على الديبلوماسية، يجعله امتدادا لإخفاق الآسيان في تحقيق وظيفته الأمنية التي أنشئ في أساس لأجلها.

2. الإنجازات الاقتصادية:

برز الإنجاز الرئيسي لمجموعة الآسيان على الصعيد الاقتصادي في تزايد معدلات التجارة البينية بين دول الرابطة، حيث نجحت الآسيان في تدعيم التعاون الاقتصادي بين دولها، بالرغم من أن المشروعات المتفق عليها لم ينجز منها الكثير، بالإضافة لعدم تقيد الدول بلوائح الرابطة في العدد من القطاعات، وتفسر زيادة معدلات التبادل التجاري البيني إلى نشاط الأسواق المحلية لدول الآسيان نفسها، وليس الى زيادة الصادرات فحسب، كما يفسر زيادة التبادل التجاري بين دول الآسيان والدول المحيطة بها إلى اتباع دول جنوب شرق آسيا للمبادئ الأساسية للاقتصاد

[1] علي عواد الشرعة، **الآسيان وتجربة التعاون الاقليمي دراسة في مقوما ت التجربة وتحدياتها وامكانات الاستفادة منها**، مجلة انسانيات، العدد 08، أوت 1999، ص ص 79- 81.

الرأسمالي، فضلا عن تشجيع الاستثمارات الخارجية، والشيء المهم هو أن الرابطة قطعت شوطا كبيرا على طريق الإندماج الاقتصادي، حيث بدأ الحديث عن منطقة التجارة الحرة واتحاد المستهلكين وسوق مشتركة للآسيان، على الرغم من أن الهدف الرئيسي للآسيان كان التعاون الاقتصادي وليس الإندماج الاقتصادي أو السوق المشتركة، حيث بدأ الحديث عن منطقة للتجارة الحرة واتحاد للمستهلكين وسوق مشتركة للآسيان، وهذا رغم أن الهدف الأساسي للآسيان كان التعاون الاقتصادي والأمني وليس الإندماج الاقتصادي أو السوق المشتركة، حيث بدا ذلك واضحا في قمة الرابطة لسنة 1994، حيث اتفق وزراء الاقتصاد على الإسراع بتخفيض الرسوم الجمركية بهدف إنشاء منطقة للتجارة الحرة قبل 2003.

ويمكن تلخيص أهم إنجازات رابطة الآسيان على المستوى الاقتصادي في النقاط التالية:

- يتوقع صندوق النقد الدولي استمرار متوسط الناتج المحلي الإجمالي لدول الآسيان بالإرتفاع خلال 2017 ، ليفوق مثيله في جميع الأسواق الناشئة بمعدل 4.8%، كذلك نمو دول آسيان في 2017 بنسبة 5.1%، مقارنة بنسبة نمو تبلغ 4.6% للأسواق الناشئة الأخرى[1].
- تطور نسبة نمو الاقتصادي بشكل ملحوظ، حيث حققت رابطة الآسيان معدل نمو اقتصدي متوسط 5,5 %سنويا.
- ارتفاع قيمة المبادلات التجارية البينية، حيث أن 80 % من المبادلات التجارية لكل دولة في الآسيان، تتم في إطار الرابطة.
- جذب الاستثمارات الأجنبية إلى رابطة آسيان، حيث استطاعت دول رابطة الآسيان جذب 38 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2005.
- تنوع المنتجات المتبادلة بين دول الرابطة، وفي مقدمتها الآلات والتجهيزات الصناعية، ثم المحروقات ومشتقاتها، ثم المواد الفلاحية.

3. الإنجازات السياسية:

رغم أن الوظيفة السياسية لم تكن على أجندة الآسيان عن التأسيس، إلا أن التعاون السياسي ظهر من خلال إصرار دول الرابطة على أن المشاكل الإقليمية التي هي المسؤولية الأولى لأعضائها، تستثنى في ظل ما يعرف بمبدأ الدولة ذات الخط المتقدم، فعندما تمس معينة دولة أخرى، فإن الدول المعنية تكون صاحبة الحق في أخذ زمام المبادرة.

ويقول سورين بتسوان الذي شغل منصب الأمين العام الـ 12 للآسيان من 2008 إلى 2012 في مقابلة صحفية على قناة الجزيرة مايلي: «حقا لقد فاق تأسيس هذه الرابطة التوقعات، لأنها حينما تأسست كانت المنطقة غارقة في القلاقل والصراعات، وكانت تعاني انقسامات سياسية وثقافية، لذا فإن آسيان كانت قادرة على صهر كل الكيانات المتنوعة، وكان بعض تلك الدول قد تخلص لتوه من الاحتلال، فيما ظل بعضها الآخر دون احتلال لوقت طويل جدا، واستطاعت هذه الدول مجتمعة أن تؤسس منظمة إقليمية سميت رابطة جنوب شرق آسيا، وأظن أننا

[1] https://www.forbesmiddleeast.com .Vu le 30/05/2018, à 13: 13.40

أنجزنا الكثير، استطعنا أن نحافظ على السلام بين الدول الأعضاء، ولم تكن هناك صراعات مفتوحة، هناك توتر على طول الحدود بين بعض الدول الأعضاء، ولكن على الأقل تمكنا من إبقائها تحت السيطرة، وأظن أن الرابطة أنجزت الكثير على الصعيد الاقتصادي، لقد بدأنا بما يمكن تسميته مدخلات الإنتاج البديلة لإنتاج احتياجاتنا والسلع الخاصة بنا، وبعدها قمنا بتصدير نظم الإنتاج الآسيوية للخارج، وقد حققنا مستوى نمو على مدى الأربعة عقود الماضية وعلى وجه الخصوص الثلاثة الأخيرة منها، أعتقد أن التقدم الاقتصادي لدول الرابطة صار مميزا، لدرجة تجعلنا نبدأ في تدشين سوق إقليمية واحدة لاقتصادات الدول العشر، ونأمل في تحويلها أيضا إلى منطقة استثمار واحدة، وسوف يتحقق التكامل لاقتصادات الدول الأعضاء بالكامل، وستكون اقتصادات أكثر تنافسية وتكاملية مع النظام الدولي»[1]،

4. الإنجازات الاجتماعية:

لقد قطعت دول رابطة جنوب شرق آسيا أشواطا كبيرة في التنمية البشرية، ولا أدل على المؤشرات التالية: [2]

- تطور مؤشر تعليم الكبار، حيث يتجاوز 90% من مجموع السكان، وهو من العوامل الرئيسة في تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية لدول الآسيان.
- الانخفاض النسبي لظاهرة الفقر، حيث تحولت سنغافورة إلى مصاف الدول الغنية، في حين تمكنت ماليزيا وإندونيسيا وتايلندا من القضاء على الفقر داخلها، أما باقي الدول فما زالت تعاني من مستويات عالية من الفقر.
- انخفاض نسبة البطالة إلى أقل من 5%، إلا أن انخفاض الأجور التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات خاصة في أندونيسيا التي تشكل ثلث سكان الرابطة، يشير إلى تدهور التنمية الاقتصادية والاجتماعية رغم النمو الاقتصادي.

ثانيا/ عوامل نجاح رابطة الآسيان:

يمكن تفسير الإنجازات التي حققتها رابطة دول جنوب شرق آسيا في العوامل التالية:[3]

- التركيز على التعاون الاقتصادي دون السياسين باعتبار الأول هو الأسهل والأقل حساسية، وأهم ما يجب أن تلجأ إليه تجارب التعاون المشترك.
- غياب الهيمنة الإيديولوجية على الأنظمة السياسية، مما أكسبها القدرة على التكيف والوقعية في صنع واختيار السياسات الاقتصادية.
- عدم هيمنة دولة معينة من أعضاء التكتل على القرارات أو القدرات في الرابطة، وهو ما يعيب تجارب الوحدة السياسية والاقتصادية العربية، التي تميز أغلبها بسيطرة مصر عليها.
- الدور الكبير الذي لعبته الحكومات في رابطة الآسيان في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، وذلك من خلال محافظة الدول على الأمن الداخلي والوحدة الوطنيةن رغم تعدد القبائل والأجناس والعقائد.

---

[1] http://www.aljazeera.net/programs/today-, Vu le 29/05/2018, 14 : 54.
[2] www.edorous.com/, Vu le 30/05/2018, à 14 :30.
[3] علي عواد الشرعة، **مرجع سابق**، ص ص 81- 82.

- التزام دول الآسيان بالتكتل الإقليمي بين دول الرابطة، ونجاحها في تحييد الخلافات السياسية البينية، مثل تنازل الفلبين عن المطالبة بإقليم صباح من ماليزيا.

ثالثا/ تفسير النمو الاقتصادي في رابطة الآسيان:

وضع الاقتصادي الياباني المشهور اكاماتسو كانامي Kaname Akamatsu في عام 1937، نظرية اقتصادية اعتمدت على طريقة أسراب الأوز، وعرفت بنظرية الطائر flying geese theory، وقد انتشرت هذه النظرية وذاع صيتها على يد الاقتصادي «برسو كامنغز» في عام 1984، كنظرية بديلة شكلت اختراقا في مجال نماذج التنمية الصناعية التي طرحها الغربيون.[1]

ومفاد هذه النظرية أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول جنوب شرق أسيا كأسراب الإوز الطائر التي تطير في انتظام بشكل حرف V، حيث تأتي اليابان في مقدمة السرب، كقوة اقتصادية تتمتع بالقوة والمنعة (السرب الاول)، ثم تأتي بعدها باقي الأسراب المنتفعة منها اقتصاديا: كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة (السرب الثاني)، ماليزيا وتايلند واندونيسيا والفلبين(السرب الثالث) ، وأخيرا كمبوديا وفيتنام وميانمار ولاوس وبروناي(السرب الربع).

وترى النظرية أن الدول الناهضة (السرب اللاحق) تمثل صناعات اقل تطورا مقارنة بصناعات(السرب السابق) التي تفوقها في التطور الاقتصادي، فاليابان مثلا كانت تستورد النسيج من بريطانيا، ثم تحولت إلى منتج للنسيج وطورت صناعات كثيفة رأس المال وعالية التقنية، مثل صناعة السيارات والإلكترونيات، وانتقلت صناعة النسيج إلى السرب الأول من الأوز (كوريا الجنوبية و جماعتها) بالإستفادة من خبرة اليابان ومحاكاة نموها، وبدأت تنتج النسيج وصناعات كثيفة رأس المال وعالية التقنية، ثم انتقلت صناعة النسيج إلى السرب الثاني، وبتكرار العملية تنتقل صناعة النسيج إلى كمبوديا وفيتنام (السرب الثالث)، وتقدم نظرية الإوز الطائر تفسيرا لدورة المنتج في التنمية الاقتصادية، حيث تبدأ المرحلة الأولى باستيراد البلد الناهض للسلعة من البلد المتقدم (اليابان) السابق في النمو الاقتصادي، وتليها المرحلة الثانية التي ينتج فيها البلد الناهض (كوريا الجنوبية وماليزيا مثلا) السلعة محليا بمحاكاة البلد المتقدم واستيراد تقنيته، ثم المرحلة الثالثة والأخيرة، وهي أن يقوم البلد الناهض بتصدير السلعة للخارج وخاصة للبلدان الأقل نموا(باقي دول جنوب شرق آسيا).[2]

ولقد جاءت الدفعة الكبرى لتطبيق نظرية الإوز الطائر في منتصف الثمانينات، عندما بدأت مرحلة الين القوي، عندئذ بدأت اليابان بانتهاج سياسة أخرى في جنوب شرق آسيا، وذلك كي تتغلب على مشاكل سعر الصرف المرتفع

[1] محمد صالح جسام، أهمية الصادرات الصناعية في تنمية دول جنوب شرق اسيا وفق إنموذج " الاوز الطائر" – دراسة حالة كوريا الجنوبية– ، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 07، المجلد 13، العراق 2015، ص 132.

[2] مناضل عباس حسين الجواري، **نظرية سرب الاوز الطائر(الاسيوية)ومحاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي (السياسات الصناعية الجديدة في العراق)**، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد الحادي عشر، جامعة كربلاء، جوان 2015، ص ص 208– 209

للين، وارتفاع مستوى الأجور النقدية نتيجة الندرة النسبية للأيدي العاملة اليابانية، وعلى المستوى التحليلي يرتبط نموذج الإوز الطائر بدورة المنتج التي تمر عادة بثلاث مراحل هي:[1]

- المرحلة الأولى: يحاول البلد الآخذ في النمو استيراد سلعة من البلد المتقدم القريب في آسيا (اليابان كانت في البداية ذلك البلد المتقدم).
- المرحلة الثانية: يحاول البلد الآخذ في النمو إنتاج السلعة على أرضه بتمويل مشترك، أو دون تمويل مشترك في البد الأم (المتقدم).
- المرحلة الثالثة: يبدأ البلد الآخذ في النمو في تصدير السلعة إلى البلدان الآسيوية المجاورة الأقل تقدما.

وبهذا يتم التقدم الصناعي والتقني تدريجيا في بلدان جنوب شرق آسيا الناهضة، عبر منظومة هرمية ذات طبيعة ديناميكية، من خلال إعادة توزيع تقسيم إقليمي للعمل فيما بين البلدان التي تنتمي إليها أسراب الإوز الطائر ويظهر التحليل السابق أن الإوزة الأولى من البلدان التي تطير على ارتفاع عالي هي الاقتصاد الياباني (الاقتصاد-القاطرة)، تليها المجموعة الأولى من البلدان التي تطير بالأسلوب نفسه على ارتفاع أقل وعلى مسافة أبعد.

المطلب الثاني: التحديات المعاصرة والآفاق المستقبلية للآسيان

رغم النجاح الذي حققته رابطة الآسيان في مجال التبادل التجاري والنمو الاقتصادي، إلا أنه تواجهها تحديات متعددة على الأصعدة السياسية والأمنية وحتى الاقتصادية، مما يطرح العديد من التكهنات حول مستقبلها.

1. التحديات المعاصرة لرابطة الآسيان:

تواجه رابطة رابطة الآسيان جملة من التحديات، من أبرزها:

- ضرورة دعم المبادلات وتقويتها، وذلك بإزالة الحواجز الجمركية بشكل تدريجي على المنتجات الصناعية، وخاصة منها الأدوات الإلكترونية.
- تقوية العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية وتايوان، بهدف خلق مجموعة اقتصادية جهوية قوية قادرة على منافسة الدول الصناعية الغربية الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة[2].
- المنافسة الأجنبية خاصة من طرف الدول المجاورة وفي طليعتها الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وطايوان.
- تباين مؤشر التنمية البشرية حيث يكون مرتفعا في الدول الأكثر تقدما داخل الرابطة، ومنخفضا في الدول الأقل تقدما.
- حدوث بعض الأزمات المالية والكوارث الطبيعية، ففي سنة 1997م عرفت البورصة الدولية لسانغفورة انهيار الأسهم، مما أدى إلى إفلاس المساهمين وبعض الشركات، كما تعرضت بعض بلدان المنطقة في ديسمبر 2004، لإعصار تسونامي الذي خلف خسائر بشرية ومادية جسيمة[3].

---

[1] مبارك بوعشة، الأخضر ديلمي، **الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر ببسكرة، نوفمبر 2006، ص 298.

[2] www.edorous.com/, Vu le 30/05/2018, à 14 :30.

[3] www.achamel.info , Vu le 30/05/2018, à 14 :48.

- رؤية للأسيان لعام 2020 التي أقرتها الرابطة بعد اكتمال العضوية، تتضمن تطلع الرابطة لأن تكون منطقة سلام، وأن تتحول إلى المشاركة في التنمية الديناميكية وتوسيع نطاق التعاون الإقليمي في الأقاليم الأخرى[1].
- رغم كل ما انجزته الرابطة، يبقى مستقبل آسيان مليئ بالتحديات المستقبلية، وقضية بحر الصين الجنوبي إحدى التحديات الكبرى التي تواجه الرابطة.
- اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر الهادئ الذي أصبح اتفاق الشراكة عبر الهادئ صار مستقبله غامضا، بعد أن وصول دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة، وهذا قد يكون تطوراً مرحباً به لدى بعض الدول الموقعة على اتفاق الشراكة عبر الهادئ من رابطة آسيان، لأنه قد يجنبها إجراء إصلاحات هيكلية قد لا تروقها، فإرساء قواعد اقتصادية مشتركة في آسيا والهادئ يمثل أساساً لتحقيق تنمية مشتركة في جنوب شرق آسيا ومنطقة آسيا والهادئ الأوسع نطاقاً.
- التأثير السلبي للعوامل السياسية والأمنية المزعزعة للاستقرار التقدم على مستوى التكامل الإقليمي، فصحيح أن ميثاق آسيان يتحدث عن القيم العالمية، مثل تطوير الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وترسيخ حكم القانون والحكم الرشيد، وصحيح أن هذه القيم لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار السياسي في الدول الأعضاء ولجذب الاستثمارات الأجنبية، لكن المنطقة تعاني التقهقر في الديمقراطية وحقوق الإنسان، فمثلا في تايلاند يحاول نظام حكم عسكري إطالة أمد حكمه، وفي كمبوديا تعمل حكومة هان سين التي تحكم منذ فترة طويلة على البقاء في السلطة بإغواء أحزاب المعارضة ووسائل الإعلام، وفي ميانمار تعرضت الحكومة التي تشكل «أونج سان سو كي» جزءاً منها لانتقادات شديدة لفشلها في حماية الروهينجا من الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، وفي إندونيسيا التي يفترض أن العلمانية فيها قاعدة حكم، تتدخل القيم الدينية في السياسة مما يهدد استقرار المجتمع[2].

ونذكر أيضا ما جاء في دراسة صادرة عن لجنة الأمم المتحدة لدول آسيا والمحيط الهندي (يونيسكاب) أن رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) بحاجة إلى التعاون معا لمواجهة قضايا أساسية تتعلق بالتفاوت في التنمية بينها، حيث أشارت الدراسة التي تحمل عنوان التحديات والفرص أمام اتحاد وتكامل دول جنوب شرق آسيا، إلى أن التفاوت بين الأعضاء يكمن في قضايا البيئة والصحة، فعلى سبيل المثال فإن مجموعة دول الآسيان، البالغة عشر دول تساهم بنسبة 3.3% في انبعاث غازات الكربون عالميا، إلا أن دولا مثل بروناي وسنغافورة وماليزيا، يفوق متوسط انبعاث غازات الفرد فيها النسب العالمية، ففي بروناي تفوق معدلات انبعاث الغازات 60.000 مرة تلك الصادرة عن كمبوديا، كما أكدت الدراسة أن التفاوت في المجال الصحي كبير للغاية، حيث معدلات وفيات الأطفال عند الولادة في كمبوديا ولاوس وميانمار ما بين 11 إلى 47 مرة أعلى من سنغافورة، كما يوجد تفاوت كبير في التجارة والاستثمار، فمع ارتفاع حجم التجارة في سنغافورة وماليزيا وتايلند وفيتنام، هناك انخفاض في الدول باقي الأخرى.

[1] شحاب نوال، **مرجع سبق ذكره**، ص 82

[2] www.alittihad.ae ,Vu le 31/05/2018, à 14:22.

وقد أكدت دراسة يونيسكاب أن الجهود باتجاه التكامل الإقليمي تتطلب أن تحصل جميع دول آسيان على أقل مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذا ما أرادت أن تستفيد من حرية الحركة في العديد من المجالات، كما أكدت أن التفاوت في التنمية لا يمكن الاستمرار فيه، إذ أن انعدام الاستقرار الناتج عن ذلك التفاوت سيمتد عبر الحدود وينتقل للدول المجاورة، مما سيؤدي إلى تحركات للنازحين وتحويل الحدود إلى مناطق صراع محتملة[1].

2.الآفاق المستقبلية لدول آسيان

تهدف دول الآسيان إلى فتح آفاق واسعة للتبادل التجاري، وذلك عن طريق إزالة الحواجز الجمركية بشكل تدريجي بين دول الرابطة، كما تسعى دول الرابطة إلى إقامة تكتل جهوي في أفق 2020 مبني على الأسس التالية: [2]

- الوحدة الأمنية، وذلك بتحقيق السلم وحل الخلافات باعتماد الحوار واحترام الإتفاقات.
- الوحدة الإقتصادية من خلال تحقيق الإندماج الإقتصادي وإنشاء جهة اقتصادية مستقرة تنافس باقي التكتلات الإقتصادية باعتماد التبادل الحر للخدمات والبضائع والتخفيض من نسبة الفقر في أفق 2020.
- الوحدة السوسيوثقافية، وذلك بخلق هوية جهوية موحدة بين دول الرابطة، وتحسين مستوى عيش السكان، وبالتالي الرفع من مستوى التنمية البشرية بدول الرابطة، وتشجيع المشاركة الفعالة للشباب، وتأهيل اليد العاملة للإنخراط في الحياة الإقتصادية، وخلق مناصب للشغل واعتماد الحماية الإجتماعية.

وفي حديث أمام المنتدى الاقتصادي العالمي بجاكارتا في الفترة 19- 21 أفريل 2015، قال مصطفى محمد وزير الصناعة والتجارة الدولية الماليزي، إن اقتصاد آسيان سينمو 5 % خلال العشر سنوات المقبلة، وفي غضون ذلك، سيكون النمو الاقتصادي في الإتحاد الأوروبي 2 % فقط، ونتيجة لهذا، سيتجاوز الآسيان – الذي يضم 10 دول – الاتحاد الأوروبي في فترة تتراوح بين 10 و15 عاما، ومن المتوقع أن يصبح تكتل الآسيان سابع أكبر اقتصاد في العالم بمجرد أن يتوحد، خاصة وأن نسبة الشباب في عدد السكان البالغ 600 مليون نسمة، ستمنح الآسيان التفوق على الإتحاد الأوروبي[3].

المطلب الثالث: التجربة العربية للتكتل الاقتصادي في ضوء تجربة الآسيان

تثير قضية الحديث عن الآسيان باعتباره رابطة اقتصادية، قضية أزمة التكتل الاقتصادي العربي، إذ في الوقت الذي تطرح فيه الآسيان نموذجا فريدا للتعاون والتكامل بين فرقاء متصارعين، بينهم حروب وصراعات قديمة استمرت فترات طويلة، كما أن بينهم خلافات دينية وعرقية وإيديولوجية، ورغم ذلك أسفر هذا تكتل الآسيان الاقتصادي عن نتائج باهرة في مجال النمو الاقتصادي والمبادلات التجارية لدول التكتل، نجد البلدان العربية وعلى النقيض من ذلك، قد اجتمعت لها خصائص الوحدة ومتطلبات التكتل من تاريخ مشترك، ووحدة في الدين والثقافة واللغة وغيرها، فإنه مع ذلك، ما يزال بينه وبين التكتل الاقتصادي مسافة بعيدة جدا، وبالرغم من أن تجربة الوحدة

[1] https://news.un.org/ar/story/ , Vu le 04/06/2018, à 13 :21.

[2] صالح ماجدة، **تجربة الآسيان في التعاون الإقليمي**، سلسلة أوراق آسيوية، عدد 5 ، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، ديسمبر 1995، ص ص 22- 23

[3] www.bbc.com , Vu le 31/05/2018, à 14 :42.

العربية تبدو أكثر قدما ورسوخا من تجربة الآسيان، ففي عام 1967 كان الدول العربية تعيش في ظل كيان إقليمي واحد تمثله مؤسسة رسمية هي الجامعة العربية التي تأسست عام 1945.

وفي ضوء ذلك قام مجلس الجامعة العربية في 1977/3/24 بتعديل المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، حيث أوكل للمجلس الاقتصادي مسؤولية قيادة العمل الاقتصادي العربي، والقيام بمهام التخطيط والتنسيق والتقييم والإنشاء والإشراف على العلاقات الاقتصادية الخارجية، وقد حقق المجلس بعض الإنجازات، مثل إقرار إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وإعادة النظر في بعض الاتفاقيات، وخصوصا فيما يتعلق بتشجيع وتنظيم تدفق رؤوس الأموال العربية إلى الدول العربية وتسيير التبادل التجاري، ومع ذلك لا يزال واقع التكامل الاقتصادي العربي شديد السوء، فمعدلات التبادل التجاري بين الدول العربية من أقل ما يمكن، وهو انكماش يشبه المقاطعة، وكذلك فإن حركة استثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية الأخرى دون المستوى[1].

وإنطلاقا من القناعة بأن قضية التكتل الاقتصادي لا تكون ناجحة، إلا إذا توفر لها شروط ثلاثة صواب القضية، سلامة الوسيلة، وإخلاص العمل، وإذا اعتبرنا هاته العناصر شروطا لازمة، فإن هناك عناصر أخرى لا بد من مراعاتها لتفعيل ما تم رسمه من سياسات واتخاذه من تدابير، قد تمثل الشرط الكافي لتحقيق التكتل الاقتصادي العربي والتي من بينها[2]:

1.صدق الموالاة: إن ضعف المبادلات التجارية بين الدول العربية مقارنة بحجم التبادل الجاري مع الدول الأوروبية، يعززه نوع من العلاقات الودية بين هاته الدول ومستعمراتها السابق، ويخشى أن يكون ذل تنفيذا غير واع لتوصية اورد سبيكمان الذي يرى أن ظهور أية قوة موحدة في المنطقة العربية، لن يكون لصالح الدول الغربية، ولن يخدم اقتصادياتها ولا استراتيجياتها، وهو بالتالي يوصي بالعمل على إحباط أي محاولة للتكتل والتوحد للم شمل المنطقة بعد تقسيمها.

2.التنازل عن الذات: من مخلفات الحقبة الاستعمارية أن الدول العربية ورثت نظما سياسية متباينة، إذ هناك النظام الملكي، وهناك النظام الجمهوري، بالإضافة إلى التنوع داخل كل نظام حيث نجد الجمهوري اللبرالي والجمهوري الاشتراكي... الخ، وقد عملت العلاقات الاقتصادية الدولية الموروثة على تكريس الزعامات القطرية، وأوهمتها بإمكانية قيادة اقتصادياتها نحو تحقيق أهدافها العليا في إطار من النزعة الذاتية والقناعات الشخصية، وقد يجدر هنا التذكير بأن ما كان وراء تأسيس جامعة الدول العربية هو المملكة المتحدة وليس الدول العربية، وأنه كان من بين بنوده الرئيسة التأسيسية الحفاظ على استقلالية الدول، وعدم التدخل في شؤون بعضها البعض، وقد يبدو ظاهر نص هذا البند الإقرار بالاحترام المتبادل، لكنه من جهة ثانية دعوة إلى تعزيز النزعة القطرية، وهو ما يتنافى مع مشروع الوحدة السياسية والتكتل الاقتصادي الإقليمي.

---

[1] علي عواد الشرعة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 11- 12.

[2] محمد فرحي، **عقبات في طريق تفعيل التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العالمي، العدد 5، المدرسة العليا للتجارة، 2008، ص ص 128 - 129

3. المشاركة الجماهيرية: إن أهداف السياسات الاقتصادية غالبا ما تكون غير واضحة، ما لم تبرز ثمار منجزاتها، مما يضعف القناعة بأهميتها، وقد تتوافر صورة حول أهمية السياسات المقترحة لدى بعض الفئات المثقفة، إلا أن أهداف السياسات الاقتصادية ذاتها غالبا ما تظهر متناقضة، وبذلك تقوم كل جهة بتقييمها من موقعها الخاص وبحسب وجهة نظرتها الذاتية، وفي كلتا الحالتين يتعين إقناع المجتمع العريض أو الفئات المثقفة ذات الانتماءات الحزبية بأمثلية السياسة المنتهجة من أجل تعبئة طاقاتهما وتجنيدها حول إنجاز التكتل الاقتصادي.

المطلب الرابع: الدروس المستفادة من تجربة الآسيان

إن دراسة وتحليل تجربة رابطة الآسيان في التكامل والتكتل الاقتصادي، تبين لما كيف استطاعت تحقيق الأمن السياسي والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بتوسيع تجارتها البينية، حيث استفادت من مزايا التكامل الاقتصادي من خلال حرية تنقل عناصر الانتاج(رؤوس الأموال، السلع)، معتمدة في ذلك على توسيع الأسواق المحلية، وما يدل على ذلك هو قدرتها السريعة في التصدي للأزمة المالية التي عصفت بالمنطقة بحلول سنة 1997، والتي قلبت الموازين في تلك الفترة وزعزعت الاستقرار السياسي السائد في ذلك الوقت، حيث كانت تايلاندا هي نقطة بداية انتشار الأزمة وبعدها ماليزيا واندونيسيا والفلبين، لتصل إلى سنغافورة في نهاية المطاف، وبهدف التخلص من الأزمة اعتمدت حكومات دول رابطة الآسيان على مجموعة من الإجراءات الفورية والمؤقتة بهدف التخفيف من حدة الأزمة، وإجراءات أخرى جذرية دائمة، من خلال وضع استراتيجيات متكاملة للنهوض بمؤسسات القطاع المالي، وبالأخص منها غير المتعثرة وتعزيز صلابتها، وذلك حفاظا على استمرارية نشاطها ومساهمتها في اقتصاد تلك الدول [1].

وفي عام 1999، خفضت الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وخففت القيود على الاستثمار الأجنبي، من خلال إنشاء منطقة آسيان للتجارة الحرة، ووقعت الدول الأعضاء فيها ميثاق الآسيان في عام 2007، الذي منح الشخصية الاعتبارية لأسيان، وخلق معايير الامتثال لمقررات الآسيان، وعمل على إنشاء منظمة حقوق الإنسان داخل الآسيان.

[1] عمار زيتوني، خديجة تافساست، **إجراءات الدول الأسيوية للخروج من الأزمة في ضل تبني سياسة التحرير المالي**، مجلة الاقتصاد الصناعي العدد 12، جامعة باتنة، جوان 2017، ص ص 225 - 229

خلاصة الفصل الثالث:

تعتبر رابطة الآسيان نموذجا يحتذى به، رغم ما تواجهه من مصاعب وتحديات على الساحة العالمية والأسيوية، فعلى الساحة الأسيوية نجد أن بكين تطالب بالسيادة على كامل مساحة بحر الصين الجنوبي تقريبا، حيث قامت في السنوات القليلة الماضية بتوسيع تواجدها في بحر الصين ببناء جزر اصطناعية قادرة على استيعاب قواعد عسكرية، بما فيها المناطق القريبة من سواحل فيتنام، الفلبين، ماليزيا، وبروناي الاعضاء في آسيان.

لقد تمكنت رابطة الآسيان من أن تفرض نفسها على الساحة الدولية، سواء من الناحية الاقتصادية أو الأمنية أو السياسية، فبالرغم منما عانته دول الرابطة في السابق من فروقات وانشقاقات وحروب عرقية حدودية، إلا أنها لم تقف بلا حراك في سبيل الاتحاد والنهوض ومواكبة الدول المتطورة، وهذا بالاستفادة من مقومات التكتلات الاقليمية واعتمادها على سياسات تجارية، تفتح لها أبواب التطور الاقتصادي، فهاهي اليوم تقطف ثمار نجاحها ومثابرتها لتحقيق الهدف المنشود، ليس هذا فقط، بل رسمت لها هدفا أكبر، ألا وهو المجموعة الاقتصادية الأسيوية التي تهدف الى تحقيقه في 2020.

الخاتمة

الخاتمة:

في العقدين الاخيرين من القرن الماضي، أدت المتغيرات الاقتصادية والتطورات العلمية والتكنولوجية والصناعية إلى إنقلاب كبير في ميزان القوى الدولي، فتغيرت المفاهيم الاجتماعية والثقافية وأفرزت فكرا جديدا يسمى بالعولمة التي هيمنة على العالم، وألغت كل ماهو تقليدي في جميع المجالات سواء اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية كانت.

إن من أهم التغيرات التي شهدتها البيئة الاقتصادية العالمية هي تحرير التجارة الدولية، ومعها حركة رؤوس الأموال، وكدلك قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تتمثل في الإتحاد الأوربي، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والعديد من التكتلات الإقليمية الأخرى المنتشرة في العالم، ومن التكتلات الإقليمية الناجحة نذكر تكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا، التي يحمل أهدافا تنموية عديدة يهدف إلى تحقيقها عن طريق تطوير التجارة البينية والخارجية في نفس الوقت، وبالسعي إلى مضاعفة التدفقات الاستثمارية الأجنبية، وللوصول لهذه الأهدف، فدول الآسيان تعمل على تقوية أوجه التعاون والتكامل بينها إلى الوصول إلى أبعد الطموحات ألا وهي الوحدة الاقتصادية والإندماج التام.

أولا/ اختبار الفرضيات:

1. الفرضية الأولى:

من خلال تحليل تطور التجارة البينية داخل رابطة الآسيا(صادرات أو واردات) تبين أن قيمتها انتقلت من 85 مليار دولار أمريكي سنة 2001، إلى 240 مليار دولار سنة 2017، أي ما يقارب ثلاث أضعاف في 16 سنة، أو بمعدل نمو سنوي 10,5% سنويا في المتوسط، وهو معدل أسرع من أي اقتصاد عالمي، وتتركز تجارة الآسيان بين دول الرابطة بشكل متزايد على حساب التجارة الخارجية، مستفيدة من التنوع الاقتصادي الواسع والحجم السكاني الكبير(600 مليون نسمة) ونشاط الأسواق المحلية لدول الآسيان نفسها، وهذا رغم أن العديد من المشروعات التي تم الاتفاق عليها، لم ينجز منها الكثير، إضافة إلى عدم التقيد بلوائح الرابطة في العديد من القطاعات، مما يدل على ما زال هناك إمكانية لنمو المشاريع والتجارة البينية داخل الآسيان، وهو منا يؤكد صحة الفرضية الأولى: **تساهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في تنمية المبادلات التجارية البينية للدول الأعضاء فيها، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي؛**

2. الفرضية الثانية:

تبين من تحليل التجارة الخارجية لرابطة الآسيان نمو في المبادات التجارية الخارجية، سواء كصادرات أو واردات في مجال السلع أو الخدمات مع العالم الخارجي، وهذا باستثناء سنة 2009، بسبب الأزمة المالية العالمي التي إدت لإنكماش التجارة العالمية بشكل عام، لكن مع ذلك بقي الميزان التجاري للآسيان موجبا، كما شهدت سنتي 2015 و2016 تراجعا طفيفا في كل من الصادرات والواردات، بسبب القيود التي بدأت تفرضها الدول على تجارتها الخارجية، لكن المهم هو استمرار رابطة الآسيان في تحقيق فائض في الميزان التجاري السلعي أو الخدمي بشكل خاص مع الولايات المتحدة الأمريكية. ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية: **تساهم**

التكتلات الاقتصادية الإقليمية في تنمية المبدلات التجارية الخارجية للدول الأعضاء فيها، سواء في مجال الصادرات أو الواردات؛

3. الفرضية الثالثة:

لقد استطاعت دول رابطة الآسيان تحويل جزء من تجارتها الخارجية إلى تجارة بينية، من خلال مجموعة من المشاريع المشتركة في مجالات السيارات، والآلات الزراعية، ومعدات الاتصال، والطاقة والتعدين وغيرها، كما عملت على التعاون في إنشاء الصناعات في كل دولة عضو على نحو تكاملي سواء في الإنتاج أو التجميع، بشرط أن يتمتع المنتج بالحماية الجمركية في دول الرابطة، وقامت بسلسلة من الجولات التفاوضية لتخفيض التعريفة الجمركية بشكل مستمر، كما استبدلت الآسيان المفاوضات الجماعية متعددة الأطراف التي تأخذ وقتا طويلا، وتتميز بالصعوبة والتعقيد بالمفاوضات الثنائية بين كل دولين في الرابطة، وكا كله ساهم في حماية منتجات دول الرابطة من منافسة المنتجات القادمة دول أخرى باستثناء الصين، وهذا ما يؤجد صحة الفرضية الثالثة: **تعتبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية كأداة حمائية تجارية جديدة، مما يجعلها تعيق توسع وتحرير التجارة الدولية.**

4. الفرضية الرابعة:

التكتلات الاقتصادية تتكون من مزيج من الدول المختلفة من حيث القوة الاقتصادية، وهذا ما لاحظناه من خلال دراستنا لتكتل الاسيان حيث تحتل سنغافورة وماليزيا صدارة ترتيب دول التكتل من حيث المبادلات التجارية البينية والخارجية، أما مؤخرة الترتيب تحتلها الدول ذات الاقتصادات الهشة، وعند ملاحظتنا لمنحنيات الميزان التجاري، نجد مثلا ككمبوديا وماينمار وماو(لاووس) وبروناي تعاني من العجز في الميزان التجاري بالإضافة إلى ماليزيا وسنغافورة، رغم انها تعتبر من الاقتصادات القوية في الرابطة، إلا أنها تعوض عجزها بالفائض في الميزان التجارة الخدمي نظرا لقوتها افي مجال النقل البحري والجوي والخدمات المينائية، وهذا ما يثبت صحت الفرضية الرابعة: **يتطلب نجاح التكتلات الاقليمية تجانس أعضاءها من حيث القوة الاقتصادية، وإلا أثرت سلبا على الأطراف الأضعف اقتصاديا داخل التكتل.**

ثالثا/ نتائج الدراسة:

1. لقد تأسست رابطة الآسيان سنة 1967، كأدة لوقف المد الشيوعي بالدرجة الأولى، لكن نجاحها الأكبر كان في المجال الاقتصادي، حيث ساهمت في تحقيق نمو إقتصادي قياسي لدولها، من خلال تنمية الصادرات بالدرجة الأولى، واستبدال الواردات بالتجارة البينية بين الدول الأعضاء.

2. انطلقت رابطة الآسيان سنة 1967 بأربعة دول هي: ماليزيا، أندونيسيا، تايلندا وسنغافورة، وتزايد عدد أعضائها بشكل مستمر، حتى وصل لعشر دوا سنة 1999، وهذا اعتمادا على نجاح النواة الأولى للتجربة، مما كان كان دافعا للتوسع والنمو في أعضاء وأنشطة الرابطة، كما كانت هياكل الرابطة في البداية تتميز بالبساطة وعدم الانظام والرسميةن إلا أنها صارت مزودة بهكل تنظيمي ومؤسسات تشرف على مراقبة تنفيذ اتفاقياتها، وهو ما يؤكد أهمية الطابع التطوري للتكتلات الاقتصادية

3. ارتباط اقتصاديات الرابطة بالاقتصاد العالمي والتجارة اعالمية بشكل واسع، حيث تأثرت دول الرابطة بالأزمة المالية العالمية 2008، مما أدى لتراجع تجارتها الخارجية والبينية والخارجية، لكن ما يميز اقتصاديات رابطة الأسيان هو قدرتها على التعافي السريع، حيث عاودت المبادلات البينية الخارجية الارتفاع مجددا في السنة الموالية، مما يدل على قوة ومتانة اقتصاديتها.

4. استطاعت رابطة الآسيان الحفاظ على الميزان التجاري في حالة فائض بشكل مستمر، من خلال تعويض العجز الحاصل مع بعض الدول كالصين واليابان والإمارات والسعوية، بالفائض مع دول أخرى كالولايات المتحدة والهند وهونغ كونغ.

5. تحتل سنغافورة الريادة في مجال التجارة البينية للرابطة، لما تتميز به من موقع جغرافي استراتيجي وقدرات لوجيسيتية هائلة لميناء سنغافورة واسطولها البحري والجوي، وما زاد من أهميتها لاقتصاد وتجارة الآسيان هو أنه منطقة تجارة حرة تقوم دول الآسيان بالتصدير والاستياؤد عبرها إلى العالم الخارجي.

6. يوجد ارتباط خطي قوي بين التجارة البينية لرابطة الآسيان والتجارة الخارجية(التصدير والاستيراد)، مما ينفي فكرة أن التحول إلى التجارة البينية من خلال التكتل الاقتصادي يؤثر سلبا في التجارة الخارجية لجماعة التكتل الاقتصادي الاقليمي، ففي رابطة الآسيانت ساهنت لاالمشاريع المشتركة في زيادة التجارة البينية وإلى تصدير الفائض من الإنتاج للعالم الخارجي، وهو ما يعني أن التكتلات الدولية الاقليمية تدعم الاجارة الخارجية لدول التكتل، ولو بدرجة غير متكافئة.

7. إن نجاح رابطة الآسيان كمجموعة دول صاعدة، يشكل بريق أمل لباقي الدول النامية في أن تلجأ للتكتل الاقتصادي فيما بينها، خاصة وأن عالم اليوم لم يعد عصر الكيانت الصغيرة والاقتصاديات المنفردة، بل هو عصر التجمعات الكبرى والشركات والعملاقة، التي تستطيع تجميع رؤوس أموال ضخمة وإنشاء مشاريع عملاقة لا تستطيعها دول ة منفردة.

8. من العوامل الرئيسة لنجاح الآسيان هو غياب الطباع الإيديولوجية عن الأنظمة السياسية لدول التكتل، مما أكسبها القدرة على التكيف والواقعية في صنع السياسات، إضافة لعدم هيمة دولة معينة على القرارات أو القدرات للرابطة، مما ساهم في غياب للنزاعات والاخلافات في الرؤى والأهداف، كما أن تحييد المشكلات حتى لا تؤثر سابا على الرابطة من العوامل الرئيسة لاستقرار ونمو الآسيان من حيث عدد الدول ومعدل النمو الاقتصادي والتجارة البينية والخارجية.

9. يظل الإنجاز الرئيسي لرابطة الآسيان والذي لا يبل الجدل، أنها قطعت شوطا على طريق الإندماج الاقتصادي، حيث بدأ الحديث عن منطقة للتجارة الحرة، واتحاد للمستهلكين وسوق مشتركة للآسيان، وذلك على الرغم من أن الهدف الرئيسي للآسيان كان التعاون الاقتصادي وليس الاندماج الاقتصادي أو السوق المشتركة.

10. تعتبر الحكمة والإرادة السياسية لقادة دول التكتل من العناصر الحاسمة في قيام التكتلات الاقتصادية واستمراها ونموها وتغلبها على الأزمات والاختلافات، وهو ما ميز رابطة الآسيان، عكس السوق العربة المشتركة التي فشلت بسبب النزاعات والتوترات بين حكامها، فالاختلاف بين حاكمين بسبب مشكلة صغيرة، يمكن أن يؤدي لقطع العلاقات الاقتصادية فضلا عن السياسية.

11. تثير قضية الحديث عن الآسيان باعتباره رابطة اقتصادية قضية أزمة التكامل العربي، إذ في الوقت الذي تطرح فيه الآسيان نموذجا فريدا للتعاون والتكامل بين فرقاء متصارعين بينهم حروب وصراعات قديمة استمرت فترات طويلة، كما أن بينهم خلافات دينية وعرقية وإيديولوجية فيسفر هذا التكامل عن مثل هذه النتائج المبهرة التي حققها الآسيان نجد الوطن العربي – وعلى النقيض من ذلك – قد اجتمعت له خصائص الوحدة ومتطلبات التكامل من تاريخ مشترك، ووحدة في الدين والثقافة واللغة وغيرها، فإنه مع ذلك ما يزال بينه وبين الوحدة أو التكامل زمن بعيد.

رابعا/ أهم التوصيات:

رغم النتائج الاجابية التي تحققها الرابطة لا تزال تواجه الاسيان عدة تحديات ومواجهتها اقترحنا بعض التوصيات:

1. التركيز على المشاريع المشتركة، خاصة في مجال البحث والتطوير من خلال إنشاء نراكز بحث مشتركة، توجيه النظر الابتكارات العلمية والاختراعات، كما هو الشأن في كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة.
2. المزيد من الاهتمام بدول الرابطة ذات الاقتصادات الهشة مثل الفلبين وماينمار وفيتنام ولاووس، من خلال الاستثمار من دول الرابطة الأكثر تقدما في هذه الدول، مما يشسكل أداة اتحقيق التجانس بين دول الرابطة، ويزيد من معدلات التباد البيني بينها.
3. الاهتمام بالصناعة والاعتماد عليها في التصدير، بدل التركيز على الاستيراد من أجل التصدير(إعادة الشحن)، مثلما تفعل سنغافورة باعتبارها من أكبر مناطق الجارة الحرة في العالم، وهنا تكون الدول التي تعتمد إعادة التصدير أكثر حساسية للتحولات والأزمات قي الاقتصاد والتجارة العالميين.
4. العمل على تحقيق الاندماج الاقتصادي كما هو الحال في الإتحاد الأوربي، من خلال عملة موحدة، مما يساهم في تنمية المشروعات المشتركة وحركة السلع والأفراد والأموال بين دول الرابطة.
5. معالجة المشاكل الأمنية والعرقية والاجتماعية داخل الرابطة لتوفير بيئة مستقرة لجذب رءوس الأموال الخارجية، مثل أمة الروهينا في مينمار.

افاق البحث

اثناء اعدادنا لهذا البحث واجهنا بعض التساؤلات التي يمكن أن تكون أساسات لأبحاث في المستقبل هي:

1. واقع تكتل المغرب العربي في ضل تجربة تكتل الاسيان.
2. تحديات توحيد العملة في رابطة جنوب شرق اسيا.
3. موقع السيان في الاقتصاد العلمي بين التأثير والتأثر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب بالعربية

1. جلال جويدة القصاص، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010.
2. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة ، الجزائر، 2000.
3. جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2013.
4. جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006.
5. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي، ط 1 ، 1998.
6. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
7. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، السكندرية، 2005.
8. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1991.
9. السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الرؤية، القاهرة، 2009.
10. السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.
11. صالح ماجدة، تجربة الآسيان في التعاون الإقليمي، سلسلة أوراق آسيوية، عدد 5 ، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، ديسمبر 1995.
12. عادل أحمد حشيش مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2003،
13. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000 .
14. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية إلى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
15. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان.التبادل التجاري، دار الحامد للنشروالتوزيع، الاردن، 2004.
16. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 / 2004.
17. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
18. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
19. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.
20. عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
21. علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والاقليمي في ظل العولمة، الطبعة الأولى، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2004.

22. علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي –نظريات وسياسات–، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الاولى، 2007.
23. عماد محمد الليثي، التبادل الدولي: دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2002.
24. فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2004.
25. كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2015.
26. كرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط 1، 2000.
27. مبروك نزيه عبد المقصود، التكامل الاقتصادي العربي، وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية، دار رؤية للنشر، الإسكندرية، 2007، ص 12.
28. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007.
29. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006.
30. محمد السانوسي، محمد الشحاتة، التجارة الدولية في ضوء الفقه الاسلامي واتفاقية الجات: دراسة مقرانة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.
31. محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013.
32. محمد خميس الزوكة، جغرافية التجارة الدولية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2004.
33. محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1977.
34. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
35. محمد عاشور، التكامل الافريقي في أفريقيا، الضرورات والمعوقات، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، 2007.
36. محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
37. محمد عمر مصطفى، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
38. محمود يونس علي عبد الوهاب نجا أسامة احمد الفيل، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015.
39. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
40. مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية (المفاهيم والنظريات والسياسات)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2003.

41. موسى سعيد المطر وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
42. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير، عمان، 2005.
43. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومه، الجزائر، 2010.

ثانيا: المجلات والنشرات والندوات:

1. احمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي، مجلة جسر التنمية، العدد 81، الكويت، عام 2009.
2. حرم محمد بدوي محمد، عبد العظيم سليمان المهل، أثر إتفاقية الكوميسا علي الميزان التجاري (2002-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 02، العدد 16، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015.
3. صالح عمر الفلاحي، اشكالية التكامل العربي بين التحديلت الانية والمستقبلية مداخلة ضمن الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين وتفعيل العلاقات العربية الاوربية كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة فرحات عباس سطيف ايام 8-9 ماي 2004.
4. عبد الوهاب رميدي، خالفي علي، رابطة دول جنوب شرق اسيا(الآسيان): نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس، جامعة الشبف، د ت.
5. علي عواد الشرعة، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي: دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها، مجلة إنسانيات، عدد 08، ماي- أوت 1999.
6. علي عواد الشرعة، الآسيان وتجربة التعاون الاقليمي دراسة في مقوما ت التجربة وتحدياتها وامكانات الاستفادة منها، مجلة انسانيات، العدد 08، أوت 1999.
7. عمار زيتوني، خديجة تافساست، إجراءات الدول الأسيوية للخروج من الأزمة في ضل تبني سياسة التحرير المالي، مجلة الاقتصاد الصناعي العدد 12، جامعة باتنة، جوان 2017.
8. فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، جامعة بغداد، 2011.
9. مبارك بوعشة، الأخضر ديلمي، الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر ببسكرة، نوفمبر 2006.
10. محمد صالح جسام، أهمية الصادرات الصناعية في تنمية دول جنوب شرق اسيا وفق إنموذج " الاوز الطائر" – دراسة حالة كوريا الجنوبية- ، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 07، المجلد 13، العراق 2015
11. محمد فرحي، عقبات في طريق تفعيل التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العالمي، العدد 5، المدرسة العليا للتجارة، 2008.
12. معروف جيلالي، لبيق محمد البشير، فاعلية التكامل الاقتصادي في إنشاء وتحويل التجارة الخارجية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، المركز الجامعي نور البشير، ولاية البيض – الجزائر –، 2015.

13. مناضل عباس حسين الجواري، نظرية سرب الاوز الطائر(الاسيوية) ومحاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي (السياسات الصناعية الجديدة في العراق)، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد الحادي عشر، جامعة كربلاء، جوان 2015.

14. ولد محمد عيسى محمد محمود، معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة ورقة، 2012.

15. ولد محمد عيسى محمد محمود، معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة ورقة، 2012.

16. يهاب عبد اهلل عباس، أثر السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) في عملية التنمية في السودان، العدد 11، مجلة جامعة شندى، السودان، يوليو 2011.

ثالثا: المذكرات والأطروحات

1. آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة الماجيستير، جامعة باتنة، 2007/2006.

2. بن هدى امال، الاتفاقيات التجارية الاقليمية على ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية، جامعة وهران، مذكرة لنيل شهادة المجيستير،2013/2012.

3. بن يعقوب الظاهر، أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدان في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013.

4. خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف مع الاشارة الى حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه جامعة بسكرة، 2015/2014.

5. شحاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.

6. عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية: دراسة حالة الاتحاد الاوربي، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011-2012.

7. عائشة خلوفي، تاثيرالتكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة الاتحاد الاوربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، 2011-2012.

8. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتواه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2006- 2007.

9. علالي مخطار، آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، 2014- 2015.

10. فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه، جامعة سطيف1، 2013/2014.
11. قايدي سامية، التجارة الدولية والبيئة، رسالة لنيل الدكتوراه، تخصص القانون، جامعة تيزي وزو، بدون سنة.
12. مزيان حمزة التجارة العربية الاقليمية دراسة تحليلية بين مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، مذكرة الماجيستير جامعة الشلف 2010/2009.
13. مزيان حمزة، التجارة العربية الاقليمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، 2010/2009.

رابعا: الكتب باللغة الأجنبية

1. Emmanuel Nyahoho & Pierre Paul Proulx, Le commerce international : théorie, politique et perspective industrielles, 3eme édition, Presse de l'université de Québec, 2006.
2. Roger Duhem, Précis d'économie internationale, les presses de l'université Laval, Dunod, Québec, 1982.

خامسا: المواقع الالكترونية

1. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، اقتصادي دولي: https://ar.wikipedia.org/wiki.
2. Association of Southeast Asian Nations, The ASEAN Charter, Published by ASIAN Secretariat, Jakarta, 2015, In: http://asean.org/asean/asean-charter,
3. https://www.forbesmiddleeast.com
4. http://www.aljazeera.net/programs/today-/
5. www.edorous.com/
6. www.edorous.com/
7. www.achamel.info
8. www.alittihad.ae.
9. https://news.un.org/ar/story/
10. www.bbc.com

قائمة الملاحق

ملحق رقم (01): صادرات دول الأسيان إلى مجموعة الأسيان الوحدة: ألف دولار

سنوات	المجموعة	سنغافورة	ماليزيا	تيلندا	أندونيسيا	فيتنام	فلبين	مينمار	لاووس	براوناي	كمبوديا
2001	74 862440	20800073	26255966	12903572	5151651	2161708	5681207	1025549	158111	611509	113094
2002	81776742	22712329	28677583	13856813	5695119	2231176	6402596	1131287	157154	726913	85772
2003	97708607	24056609	30198893	16108457	14950188	2656759	7628801	1099182	168458	647570	193690
2004	122093806	30156186	36905990	21344564	18280363	3549967	9024113	1571519	189992	852300	218812
2005	144729906	37821372	42374972	24308592	20353008	5267357	10306910	2090324	338986	1565341	303044
2006	167243813	42956910	47122863	27883298	26309940	5925092	11335104	2624799	717273	2029346	339188
2007	190000680	48343897	56153626	31642283	28874911	7474183	11602256	2611950	721675	2212361	363538
2008	229220352	63603803	62886842	40446119	34500876	9368915	10441125	3751274	897021	2883288	441089
2009	177847 545	44 825244	47901063	33241300	28698904	8527986	9143894	3146802	712585	932826	716941
2010	230294143	56600927	62782172	42623358	36635354	9154548	16526826	3274353	1048417	957242	690946
2011	266371028	72759815	69741962	48583927	43720162	11567120	12155149	3765075	1593276	159 367	888175
2012	276437019	74459681	73017030	48119244	44125419	15540429	12118556	4139669	1703460	1714198	1499333
2013	278008266	72663507	75453607	48936130	42440596	17393047	10989194	4632878	2048726	2184452	1266129
2014	277755133	75790864	72105287	49424673	41318370	18098919	10595750	4517398	2287961	1912738	1703173
2015	246003678	61838734	62383052	47 727960	35871350	18668980	10183169	4096036	2088301	1172689	1973407
2016	246345490	58870193	61107195	51232657	36001760	19399721	10624567	2888043	2472031	1037397	2711926
2017	290611103	81917093	70902273	62571126	38084304	16302396	12729394	2855788	2256712	1602855	1389162

ملحق رقم (02): الميزان التجاري لدول مجموعة الأسيان لكل المنتجات **الوحدة:** ألف دولار

2017	12590541	-4320010	-19137672	-14717124	7450947	14889004	14809928	7152916	4950373	1732882	-220703
2016	27033401	-3199625	-3987970	-11595385	8525254	11717869	12863552	4825577	5464681	1983841	435607
2015	35505921	-1573147	-4916034	-6351640	11390880	10982390	11509130	6952967	4280239	2705914	525222
2014	51244469	5232779	-6960103	-5199319	20665613	10632891	12126077	7359390	3853380	2381472	1152289
2013	52219682	5317568	-4916047	-3805741	23410781	8976556	9368856	7588690	2930626	2189740	1158653
2012	46737057	7129705	-7523140	-4760252	23030883	9170469	8136056	6758563	1570849	2408218	815706
2011	43468315	8116060	-6567943	-8788037	19801838	13211031	8108974	5971696	1309884	1541850	762962
2010	33125109	2921872	3083157	-7334746	11952107	10436488	3567471	5845796	672751	1332271	647942
2009	2672088	1170108	281464	-5459304	9212897	7698002	4807166	3509976	-283772	1152200	583351
2008	23859416	-1321149	-5990281	-6852936	18228334	9317813	7248913	4075363	-539712	1057734	-1364663
2007	27684176	-25201	3029353	-2097418	14317707	7478756	2827514	2739184	-369305	755085	-971499
2006	25077413	3 610648	4720610	34413	9028987	6097611	707948	2374389	-972537	451721	-976377
2005	21408558	964153	4504505	-777146	11509859	3849985	164702	1682479	-445898	547990	-592071
2004	19986751	1 555866	6109258	-2185196	8177850	4057792	406507	1397867	-83383	502322	47868
2003	19155837	1 987762	7491833	-975674	6123666	2576913	-42337	1225695	194665	365032	208282
2002	10157257	221933	7863926	-154630	-1615731	2061471	365998	992228	21941	338309	61812
2001	11733038	926984	8510584	-184563	-1765399	1692316	1033669	1006523	29474	347304	136146
سنوات	المجموعة	ماليزيا	سنغافورة	تايلند	أندونيسيا	فيتنام	فلبين	كمبوديا	ميانمار	ماو	بروناي